



التقرير السنوي ٢٠١٦

تقتضي المادة ١١ من القانون التنظيمي (قانون مركز دبي المالي العالمي رقم ١ لسنة ٢٠٠٤) لمركز دبي المالي العالمي (DIFC) أن تقوم سلطة دبي للخدمات المالية (DFSA) بتزويد رئيس مركز دبي المالي العالمي بتقرير خطي حول ممارسة صلاحياتها، أداء مهامها ونشاطاتها المالية. يتعين إعداد وتزويد التقرير بأسرع وقت ممكن بشكل معقول في كل سنة مالية وأن يكون له علاقة بالسنة المالية. هذه هي الطبعة الثالثة من التقرير السنوي لسلطة دبي للخدمات المالية التي تعود إلى السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٦.

قم بزيارة www.dfsa.ae للحصول على مزيد من المعلومات حول DFSA.



تعتبر سلطة دبي للخدمات المالية الجهة المنظمة المتكاملة لكافة الخدمات المالية والمساعدة التي يتم ممارستها في مركز دبي المالي العالمي أو من خلاله ، وهو منطقة حرة مالية متخصصة أنشئت في إمارة دبي. أنشئت سلطة دبي للخدمات المالية بموجب التشريعات وتعتبر كيانا مستقلا ضمن مركز دبي المالي العالمي.

سلطة دبي للخدمات المالية

الرؤية

• أن نكون جهة منظمة مرموقة دولياً و نموذجاً رائداً لتنظيم الخدمات المالية في الشرق الأوسط.

الرسالة

• تطوير، إدارة وتنفيذ تنظيم من الطراز العالمي للخدمات المالية ضمن مركز دبي المالي العالمي.

الأسلوب التنظيمي

• التقيد بالتنظيم الذي يستند لتقييم المخاطر وتجنب العبء التنظيمي غير الضروري.

القيم

- توقع مستويات عالية من آداب المهنة والنزاهة من سلطة دبي للخدمات المالية ومنسوبيها.
- اظهار الحرفية، الاستقلالية، الفاعلية، القيادة ودقة اتخاذ القرار فيما يتعلق بأداء مسؤولياتنا.
- ضمان العدل الإداري، الإجراء الاستشاري، الانفتاح التام، الحيادية والمحاسبة في أداء مهامنا.

المحتويات

٤	أهم المنجزات لعام ٢٠٠٦
٦	كلمة الرئيس
٨	بيان الرئيس التنفيذي
١١	الجزء الأول - من نكون
١٢	نموذج تنظيم وإدارة سلطة دبي للخدمات المالية
١٣	مجلس إدارة سلطة دبي للخدمات المالية
١٨	الحوكمة والأخلاقيات
٢٢	لجان مجلس إدارة سلطة دبي للخدمات المالية
٢٩	الإدارة العليا لسلطة دبي للخدمات المالية
٣٢	الجزء الثاني - عملنا
٣٢	الهيكل التنظيمي لسلطة دبي للخدمات المالية
٣٤	سلطة دبي للخدمات المالية في حركة دؤوبة
٣٤	أنظمة تقييم المخاطر
٣٥	الترخيص
٣٧	الرقابة
٣٨	مكافحة غسيل الأموال (AML) ومكافحة تمويل الإرهاب (CTF)
٣٩	الأسواق
٤٢	تنفيذ القوانين
٤٤	حماية البيانات
٤٥	السياسات والخدمات القانونية
٤٨	الأمانة العامة للمجلس والمستشار العام
٥٠	خدمات شؤون الشركات والعمليات
٥٣	إحصاءات الأداء الرئيسية للعام ٢٠٠٦
٥٦	برنامج قادة الغد التنظيميين (TRL)

الملاحق

٥٩	الملحق ١ - البيانات المالية للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٦
٧٦	الملحق ٢ - الإفصاح عن مكافأة مجلس الإدارة وكبار المسؤولين
٧٨	الملحق ٣ - مذكرات التفاهم
٨٠	الملحق ٤ - التشريعات ذات الصلة بمركز دبي المالي العالمي
٨٢	الملحق ٥ - الشركات المرخصة في عام ٢٠٠٦
٨٥	الملحق ٦ - مزودو الخدمات المساعدة المسجلون في عام ٢٠٠٦
٨٦	الملحق ٧ - مدققو الحسابات المسجلون في عام ٢٠٠٦
٨٧	الملحق ٨ - المصطلحات

أهم المنجزات لعام ٢٠١٦

السياسة والتشريع

- وضعت سلطة دبي للخدمات المالية نظاماً تشريعياً لصناديق الاستثمار الجماعية Collective Investment Funds وائتمان الاستثمار Investment Trusts وائتمان الاستثمارات العقارية Real Estate Investment Trusts وقد شمل ذلك النظام منهجاً قائماً على تقييم المخاطر لصناديق التحوط Hedge Funds.
- أعلنت سلطة دبي للخدمات المالية عن مبادرة إسلامية كبيرة مع هيئة الأوراق المالية الماليزية لإزالة الحواجز التنظيمية الخاصة بالتعاملات المالية الإسلامية بين سلطة دبي للخدمات المالية وماليزيا.
- قدمت سلطة دبي للخدمات المالية منهجاً تنظيمياً لمقدمي الخدمات الائتمانية.
- قامت سلطة دبي للخدمات المالية بتفعيل النظام الخاص بمقدمي الخدمات المساعدة والممثلين المعتمدين.
- قدمت سلطة دبي للخدمات المالية نظاماً تشريعياً لتجنب المخاطر إلى مدققي الحسابات التابعين للوحدات المنظمة.
- قامت سلطة دبي للخدمات المالية بتقليل متطلبات كفالة ما بعد الإدراج.

العلاقات الدولية والتنفيذ

- أصبحت سلطة دبي للخدمات المالية أحد الموقعين على مذكرة التفاهم متعددة الأطراف مع المنظمة الدولية للجان الأوراق المالية (IOSCO) - لتكون الجهة الرائدة و الأولى في هذا المجال في منطقة دول مجلس التعاون الخليجي.
- وقعت سلطة دبي للخدمات المالية على ٩ مذكرات تفاهم ثنائية مع نظراء تنظيميين على المستوى الإقليمي والدولي.
- قامت سلطة دبي للخدمات المالية بمساعدة المنظم المالي الياباني على تطوير إحدى عمليات الاحتيايل الاستثماري.
- صدّقت سلطة دبي للخدمات المالية على تعهد واجب النفاذ وحصلت على أوامر منع لشركات وأفراد أعلنوا وضعاً تنظيمياً زائفاً.

التقدير والجوائز

- حصلت سلطة دبي للخدمات المالية على جائزة "أفضل مبادرة حكومية للعام" من جمعية أصحاب المهن الائتمانية والعقارية عن اعداد قانون الإئتمان لمركز دبي المالي العالمي.
- حصلت سلطة دبي للخدمات المالية على جائزة "مبادرة المنظم للعام" من الشرق الأوسط للتأمين عن تميزها في صناعة التأمين في المنطقة.
- تم تعيين سلطة دبي للخدمات المالية كأحد أعضاء الرابطة الدولية لمراقبي التأمين. كما تم اختيار سلطة دبي للخدمات المالية لاستضافة المؤتمر السنوي للأخاد الدولي لمشرفي التأمين للعام ٢٠١٠.
- حصل قسم تنفيذ القوانين بسلطة دبي للخدمات المالية على ميداليتين. الأولى من أكاديمية شرطة دبي والأخرى من دائرة أمن الدولة، شرطة دبي.

النمو

- قامت سلطة دبي للخدمات المالية بتخصيص ١٢٥ وحدة حتى نهاية عام ٢٠٠٦ .
- قامت سلطة دبي للخدمات المالية بتقدير بورصة نيويورك التجارية وبورصة السلع بالولايات المتحدة الأمريكية.
- عملت سلطة دبي للخدمات المالية على زيادة العاملين لديها ليصل عددهم إلى ٩٩ موظفًا.

التعليم والتواصل مع المجتمع

- قامت سلطة دبي للخدمات المالية بإطلاق برنامج "قادة الغد التنظيميين" لمواطني الإمارات العربية المتحدة.
- قامت سلطة دبي للخدمات المالية بتوقيع مذكرة تفاهم مع النيابة العامة بدبي، وعقدت دورات تدريب مشتركة مع أكاديمية شرطة دبي وهيئة الإمارات للأوراق المالية والسلع حول مكافحة الجرائم المالية. وتم إعارة إيفاد اثنين من كبار موظفي شرطة دبي إلى قسم التنفيذ بسلطة دبي للخدمات المالية.
- استضافت سلطة دبي للخدمات المالية دورات تدريب لأعضاء لجنة أفريقيا والشرق الأوسط بالمنظمة الدولية للجان الأوراق المالية.
- شاركت سلطة دبي للخدمات المالية في مبادرات هيئة متطوعي الخدمات المالية.

كلمة الرئيس د. حبيب الملا



شهد العام ٢٠٠٦ تغيراً كبيراً، حيث ازدادت وتيرة إعادة هيكلة العالم تدريجياً مع اتساع أوروبا ما أدى إلى إيجاد سوق واحد في الخدمات التجارية والمالية، بينما تستمر الهند والصين في عرض قدراتهما كمحركات للنمو.

استمرت دبي في الاستفادة كلياً من وضعها كـ "محور جاري" سريع النمو بينما تقوم بتطوير وضعها كمركز للتمويل المؤسسي. ما يؤدي إلى خلق واقع جديد حسبما كشف عنه وضوح رؤية صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم. تلك الرؤية آخذة في التحقق، والتي تهدف إلى خلق مركزاً مالياً عالمياً ومدخلاً إقليمياً لرؤوس الأموال والاستثمارات إلى الشرق الأوسط. تتمتع دبي بمركز جيد باعتبارها أحد المراكز المالية العالمية، ما يخلق نطاقاً زمنياً جديداً بين آسيا وأوروبا. وقد أطلقت دبي خطة شاملة لإثراء المنطقة وتعمل على أن تصبح مجتمعاً اقتصادياً حديثاً وموقعا سياحياً متميزاً، وهي سياسة تدخل في الوقت المناسب حيث ظهر الخليج كأحد المصادر الرئيسية للتمويل.

وكمنطقة مالية حرة جديدة، ساهم أيضاً مركز دبي المالي العالمي (المركز) في تغيير وتطوير صورة الإمارات العربية المتحدة وحقق نمواً مثيراً خلال العام ٢٠٠٦. وقد وضع المركز أساساً راسخاً لتطوير السوق المالي الإقليمي الذي يعتبر الطموح الرئيسي لدبي ورؤيتها واستمرارها في الاستجابة إلى الاهتمامات والاحتياجات التي تبديها مجموعة كبيرة من المصدرين والمستثمرين ووسطاء أسواق المال والوسطاء الماليين. و تم التصريح لمجموعة كبيرة لآداء الأعمال في المركز ولا تزال هناك مجموعة أكبر في انتظار الاستجابة لطلبها.

وكمركز مالي عالمي، يعتمد أسلوب مركز دبي المالي العالمي على تنظيم قوي، ينطبق على منظمين من ذوي الخبرة على المستوى الدولي والإقليمي. إن تنظيم أي سوق عالمي يتطلب أسلوباً جديداً، حيث يتطلب مهارات وخبرات غير متوفرة عادة في المنطقة كما يتطلب قوانين وإجراءات حديثة تعتمد على أفضل المعايير. ويعتبر التنظيم القوي أحد عوامل النجاح الأساسية للجميع.

إن هذا البيان يوضح بيئة العمل سريعة التغير بهدف بيان الجهود الهائلة التي يبذلها أعضاء مجلس الإدارة واللجان، تعتمد سلطة دبي للخدمات المالية على خبرتها الجماعية في اعتماد قواعد وسياسات تنظيمية نوعية ومناسبة والتي تعمل على تقديم التشريعات إلى صاحب السمو الحاكم لإصدارها، ويعتبر قانون الاستثمار الجماعي الصادر في أبريل وقانون الائتمان الصادر في سبتمبر مثالين على هذا الالتزام.

بصفتها سلطة تنظيمية ذات خبرة ورؤية سديدة، تبقى سلطة دبي للخدمات المالية مستجيبة مع التغييرات التي تجري على المستوى العالمي والتي تجري ضمن المركز. وكمنظم يتمتع بخبرة قوية تقوم سلطة دبي للخدمات المالية بدعم هدف محدد ألا وهو تعزيز تطوير المركز ليكون مركزاً مالياً عالمياً مميزاً. وكمنظم قوي ذو رؤية واضحة تستمر سلطة دبي للخدمات المالية بتوسيع نطاق علاقاتها وذلك بتكوين علاقات جديدة مع السلطات التنظيمية الأخرى وهيئات وضع المعايير.

لقد مر مجلس إدارة سلطة دبي للخدمات المالية بعام حافل بالكثير من الأحداث، وإلى جانب اللجان، عمل الأعضاء بكل جهد ممكن لضمان الوصول بسلطة دبي للخدمات المالية لتصبح أحد المنظمين الرائدة بموجب القوانين والقواعد مع الالتزام بأفضل المعايير العالمية. وبصفتي رئيساً لمجلس الإدارة، أثنى على جميع زملائي لجهودهم وحماسهم المتواصل لتحقيق هدفنا بأن نصبح أحد المنظمين العالميين، وقد يكون من السطحية خلق الانطباع بأن العمل قد اكتمل، فلا تزال أمامنا مهام كثيرة يتعين أداؤها، وباعتبارنا المنظم لأحد الأسواق المالية العالمية، يتعين علينا السعي جاهدين للاحتفاظ بالكفاءة

والفاعلية أثناء تنفيذ منهجنا التنظيمي. ليكون مستنداً إلى تجنب المخاطر و الأعباء التنظيمية غير اللازمة. لم تعد سلطة دبي للخدمات المالية منظمًا جديدًا، كما لم يعد مركز دبي المالي العالمي سوقاً جديداً.

وتوضح رسالة ديفيد نوت، الرئيس التنفيذي لسلطة دبي للخدمات المالية، التقدم الهائل الذي شهده العام ٢٠٠٦ وإني أثنى عليه وعلى المسؤولين التنفيذيين على جهودهم البناءة.

لقد شهد العام ٢٠٠٦ تغييراً كبيراً حقاً، وهو ما يبشر بعهد جديد لمركز دبي المالي العالمي، وكمنظم عالمي. تواصل سلطة دبي للخدمات المالية أداء مهامها وتعزيز فهم هذه المهام على المستوى القومي والإقليمي والدولي.


د. حبيب الملا
رئيس سلطة دبي للخدمات المالية

بيان الرئيس التنفيذي ديفيد نوت

تعرض الصفحات الافتتاحية لهذا التقرير بياننا حول الرؤية، الرسالة، الأسلوب التنظيمي والقيم التي تم تبنيها من قبل سلطة دبي للخدمات المالية في عام ٢٠٠٦. لقد لعبت كل واحدة من هذه البيانات دوراً في حوكمة عملنا على مدى الإثني عشر شهراً الماضية.



رؤيتنا

تعتبر سلطة دبي للخدمات المالية هي الجهة المنظمة الأولى للخدمات المالية التي يتم انشاؤها في منطقة الشرق الأوسط مع الإلتزام بالتطبيق الكامل للمعايير التنظيمية المعترف بها دولياً. إن نجاح مركز دبي المالي العالمي كمركز لأسواق رأس المال في المنطقة يعتمد بشكل كبير على القبول الدولي بأن سلطة دبي للخدمات المالية مؤهلة للوفاء بهذا الإلتزام باستقلالية وأمانة، بتحقيق ذلك القبول، فإننا لا نخدم مصالح مركز دبي المالي العالمي فحسب، ولكن أيضاً طموحنا لنكون نموذجاً رائداً لتنظيم الخدمات المالية في الشرق الأوسط.

بناءً عليه، قمنا بتوسعة برنامجنا للمشاركة الفعالة والنشطة مع الوكالات الدولية والحكومات والجهات المنظمة وهيئات القطاع الخاص. ومن الأهمية هنا، أن نذكر بأننا قد أصبحنا أحد الموقعين على مذكرة التفاهم المتعددة الأطراف الخاصة للمنظمة الدولية لهيئات أسواق المال (IOSCOs) بشأن مشاركة المعلومات والتعاون، جهة الاختصاص الأولى من منطقة الخليج يتم قبولها كطرف في تلك الترتيبات. خلال عام ٢٠٠٦، قمنا أيضاً بإبرام ٩ مذكرات تفاهم ثنائية أخرى مع منظمي أعمال مصرفية وأعمال تأمين أو أوراق مالية، حيث وصل إجمالي عدد مثل تلك الترتيبات إلى ١٧. بشكل مهم، قمنا بتشكيل وإقامة علاقات جديدة مع منظمين إقليميين وفي حالات عديدة قمنا بتوفير التدريب والمساعدة الأخرى لهم. لقد قمنا بمضاعفة مشاركتنا في عمل الهيئات المعدة للمعايير الدولية، ويشمل ذلك التعيين كأحد أعضاء اللجنة الفنية الرابطة الدولية لمراقبي التأمين (IAIS) بالنسبة لمجال التمويل الإسلامي، فإننا نعتبر عضواً ومسانداً قوياً لمجلس الخدمات المالية الإسلامية (IFSB).

لحفاظاً مستقبلاً على مستوى أفضل لمعايير التشريعات المالية في الشرق الأوسط، فإنه من المهم والضروري أن يتم توفير التدريب والفرص الوظيفية الملائمة والكافية للمواطنين. في عام ٢٠٠٦، قامت سلطة دبي للخدمات المالية بتقديم برنامج تدريب لخريجي الجامعة من المواطنين حيث يقوم هذا البرنامج بتوفير تدريب مكثف ومتخصص من قبل منظمين دوليين ذوي خبرة على مدى دورة من سنتين. لقد قمنا بجذب بعض الشباب البارزين والمميزين لهذا البرنامج والذين، سوياً مع خبرة الخلف، سوف يساعدون على ضمان وتحقيق رؤيتنا من أجل تنظيم ذو جودة عالية ويتسم بالديمومة والثبات في دولة الإمارات العربية المتحدة.

رسالتنا

لا يمكن لأي من مشاركاتنا الإقليمية والدولية يمكن أن تحقيق النجاح بدون برهنة واضحة للإلتزامنا بتطوير، إدارة وتنفيذ التنظيم على الطراز العالمي. خلال عام ٢٠٠٦، واصلنا تحقيق تقدم ثابت في تقديم هذه الرسالة داخل مركز دبي المالي العالمي، اثنتان من مبادرات سياستنا الأكثر أهمية كانت ادخال اللوائح التنظيمية لصناديق الاستثمار الجماعية وائتمانات الاستثمارات العقارية، كلا المبادرتين تجسدان أفضل ممارسة دولية تتوافق مع مبادئ وحوكمة (IOSCOs) ذات الصلة. إننا نعتبر جهة الاختصاص الأولى في المنطقة لإدخال نظام إدارة الصناديق من هذا النوع وقد حظيت مبادراتنا باهتمام كبير في جهات اختصاص أخرى، خاصة توجهنا نحو تنظيم صناديق التحوط (Hedge Funds) والصناديق الإسلامية.

كما قمنا أيضا بتمويل النظام التنظيمي لمركز دبي المالي العالمي من أجل توفير خدمات الائتمان و تنفيذ قانون الائتمان والتي تلقينا بشأنه جائزة "أفضل مبادرة حكومية عن العام" من جمعية المملكة المتحدة لممارسي الائتمان والعقار. كما أن عملنا في مجال التأمين حظي باعتراف من قبل الشرق الأوسط لوثائق التأمين والتي قامت بمنح سلطة دبي للخدمات المالية جائزة "مبادرة المنظم للعام" وذلك عن التفوق في صناعة التأمين في المنطقة.

كجانب من التزامنا نحو أفضل ممارسة دولية، قمنا بإتمام تقييمات ذاتية شاملة لدى التزام سلطة دبي للخدمات المالية بالمعايير والمبادئ التنظيمية الموضوعة من قبل (IOSCOs) و (BASEL) و (IAIS) ومجموعة العمل المالي (FATF). لقد قمنا بطرح اقتراحات لإجراء تعديلات على كتاب لوائح وأنظمة سلطة دبي للخدمات المالية وذلك لمزيد من تعزيز ذلك الالتزام وسوف نشارك في برنامج تقييم القطاع المالي (FSAP) الخاص بدولة الإمارات العربية المتحدة من قبل صندوق النقد الدولي و البنك الدولي في أوائل عام ٢٠٠٧ الحالي.

خلال عام ٢٠٠٦، قمنا بإصدار تراخيص لعدد ٧٥ منشأة إضافية و ٢٠ مزود للخدمات المساعدة للعمل ضمن محيط مركز دبي المالي العالمي. في نهاية العام وصل العدد الإجمالي من الهيئات التي تم تنظيمها إلى ١٢٥ وذلك في نهاية العام. كما قمنا أيضا بالاعتراف بعدد من البورصات الدولية والشركات الأعضاء لأغراض تتعلق بقانون أسواقنا. لقد كان من دواعي سرورنا جودة مقدمي الطلبات من يسعون إلى التسجيل ضمن مركز دبي المالي العالمي، الذي يعتبر حاليا مركزا إقليميا في الشرق الأوسط بالنسبة لبعض المؤسسات المالية الأكثر نجاحا في العالم. إن إجراءاتنا الخاصة بالترخيص والإشراف تستند إلى المبادئ والمعايير ذات الصلة بـ (IOSCOs) و (BASEL) و (IAIS) و (FATF).

المكون الرئيسي الثالث لرسالتنا هو التنفيذ، إننا ندرك بأن السياسة والإدارة ذات الجودة العالية سوف تضعف ما لم يتم مطابقتها بالتقيد نحو ضمان الالتزام التنظيمي. قامت سلطة دبي للخدمات المالية بإنشاء وترسيخ علاقات عمل وثيقة مع وكالات تنفيذ القانون بدولة الإمارات العربية المتحدة. قمنا بإبرام مذكرة تفاهم مع النائب العام، المسؤول عن النيابة العامة في دبي. لقد عملنا سويا مع هذه الوكالة وشرطة دبي بشأن عدة مسائل تتعلق بتنفيذ القانون، ويشمل ذلك إغلاق غرفتي استقطاب الأموال عن طريق الغش والحداع كانتا تعملان خارج مركز دبي المالي العالمي. قمنا أيضا بتزويد مساعدة محددة إلى منظمين دوليين في المملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية واليابان فيما يتعلق بالتحقيقات التي تم توليها في ولايات الاختصاص تلك. قمنا، داخل مركز دبي المالي العالمي بممارسة مجموعة من الصلاحيات من التعهد القابل للتنفيذ إلى الإجراءات القضائية من أجل حماية تمام وسلامة المركز. قمنا أيضا بالإشراف على نظام صارم لمكافحة غسيل الأموال بالنسبة للشركات التي تم تنظيمها، مما يكمل التزامهم بالقوانين الاتحادية لدولة الإمارات العربية المتحدة.

أسلوبنا التنظيمي

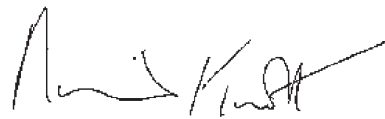
ناقشت في التقرير السنوي الخاص بالسنة المالية الماضية التزام سلطة دبي للخدمات المالية بالتنظيم الذي يستند إلى تقييم للمخاطر والحد من العبء التنظيمي غير الضروري. خلال عام ٢٠٠٦، قمنا بتركيز الكثير من خطط عملنا ومراجعة العمليات التشغيلية نحو جعل هذا التوجه جزءا لا يتجزأ من ممارسات التطوير والإشراف على سياستنا. قمنا أيضا بإعادة تشكيل لجنة تدقيق وتمويل المجلس تابعة لنا ك لجنة تدقيق ومخاطر، الأمر الذي يزيد من التركيز على تقييم المخاطر وتخفيفها إلى مستوانا الحكومي الأعلى مقاما. في بعض الحالات أوقفنا المتطلبات التنظيمية نتيجة لنظام تقييم مخاطر معدل. تشمل

الأمثلة على ذلك خفض فئات مقدمي الخدمات التي تتطلب التسجيل بموجب نظامنا لمقدمي الخدمات للمساعدين. خفض في ما بعد جدولة متطلبات الرعاية وحد ترخيص ممثلي شركة معينة لمسؤولين رئيسيين معينين. إن كامل تكوين سياستنا الجديدة خلال السنة، بما في ذلك نظامنا الجديد لإدارة الصناديق، تم اختباره بشكل حاسم عن طريق تحليل يستند إلى تقييم المخاطر للتأكد حسب أفضل قدراتنا. من أن الواجبات التنظيمية والالتزامية تنحاز بشكل عادل إلى مخاطر محددة. سوف نواصل هذا التوجه خلال عام ٢٠٠٧ وسوف نقوم بشكل تدريجي وتصاعدي بمراجعة لوائحنا من هذا المنظور.

قيمنا

إن بيان قيمنا يضع توقعاتنا الخاصة بالمعايير الشخصية والمهنية التي سوف يلتزم بها موظفو سلطة دبي للخدمات المالية. إن نطاق هذه المعايير يتراوح بشكل أكبر من توقعات السلوك الأخلاقي. بحيث يمس مسائل الاستقلالية، القيادة، الإجراء الاستشاري، المحاسبة والقيم الأخرى العديدة التي ألزمتنا بها الوكالة. إن الهيكل الحكومي الخاص بسلطة دبي للخدمات المالية، بما في ذلك اتخاذها للقرارات وإجراءات الالتزامات، موضوع بما يتوافق مع هذه القيم، المعززة والمرسخة بقوانين السلوك الخاصة بأعضاء وموظفي المجلس. إن استقلالية مهامنا التنظيمية وتأكيدنا للتمويل الملائم والكافي معززين كلاهما في القانون ويتم مراعاتهما بشكل تام على المستوى التشغيلي. إن التزامنا باستشارة الصناعة يشمل على كل من الإجراءات الرسمية المتخذة من قبل إجازة قوانين ولوائح جديدة و بشكل متساوي التشاور والحوار المهم والمطول مع شركات مرخصة في تادية تفويضنا في الإشراف. خلال عام ٢٠٠٦، قمنا بإطلاق ١٩ ورقة تشاور للتعليق العام وفي حالات عديدة، كانت قابلة لتحسين اقتراحات السياسة عن طريق تبني استجابة ردية تتعلق بالصناعة.

في الختام، أود أشكر المجلس وكافة موظفينا (بما في ذلك الـ ٤١ موظفا إضافيا الذين انضموا إلينا في العام الماضي) على جعل عام ٢٠٠٦ عاما مميذا بالنسبة لسلطة دبي للخدمات المالية. كما أقدم بالشكر لحكومة دبي، محافظ مركز دبي المالي العالمي وزملائنا في سلطة مركز دبي المالي العالمي، والذين ساهموا جميعا في دعم دورنا كمنظم فعال ومستقل للخدمات المالية داخل مركز دبي المالي العالمي.



ديفيد نوت
الرئيس التنفيذي

الجزء الأول – من نكون

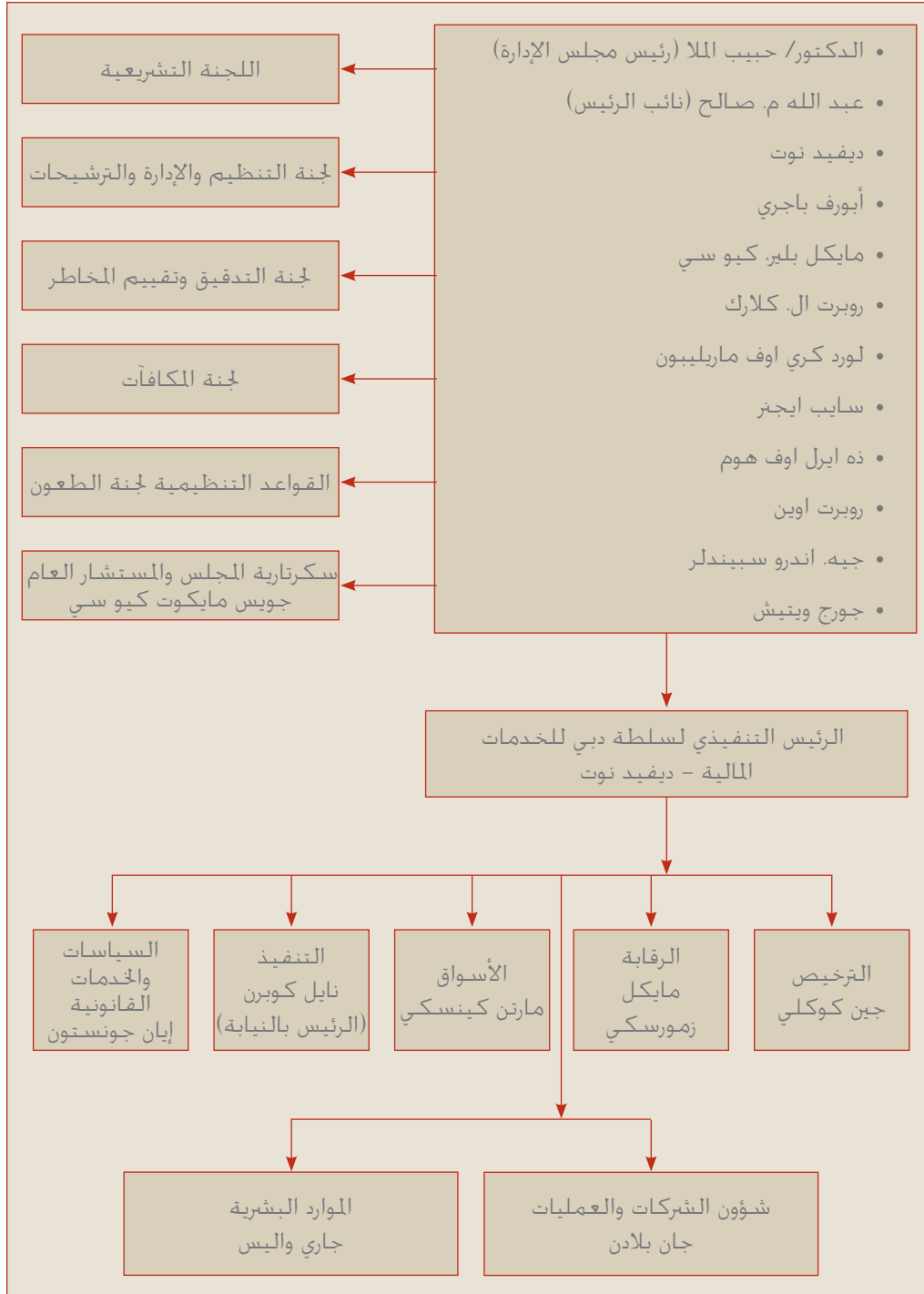
سلطة دبي للخدمات المالية الجهة المنظمة المستقلة والوحيدة لكافة الخدمات المالية والخدمات المساعدة التي تتم ممارستها في مركز دبي المالي العالمي أو من خلاله. إن التكاليف التنظيمي لسلطة دبي للخدمات المالية يغطي إدارة الأصول، العمليات المصرفية، الأجار بالاستثمارات المحسوبة بأسعار مستقبلية والسلع، التمويل الإسلامي، التأمين و بورصة مالية دولية.

في أداء تكليفها التنظيمي، فإن لدى سلطة دبي للخدمات المالية التزاماً قانونياً لمتابعة الأهداف التالية:

- رعاية وضمان العدل، الشفافية والفاعلية في صناعة الخدمات المالية (تحديداً، الخدمات المالية والنشاطات ذات العلاقة التي يتم مزاولتها) في مركز دبي المالي العالمي.
- تعزيز الثقة في صناعة الخدمات المالية لدى مركز دبي المالي العالمي.
- رعاية الاستقرار المالي لصناعة الخدمات المالية في مركز دبي المالي العالمي، بما في ذلك التقليل من المخاطر النظامية.
- تجنب أي تصرف من شأنه أن يسبب ضرراً بسمعة مركز دبي المالي العالمي أو صناعة الخدمات المالية في المركز، ومنع ذلك السلوك والكشف عنه من خلال وسائل مناسبة بما في ذلك فرض العقوبات.
- حماية المستخدمين المباشرين وغير المباشرين والمستخدمين المرتقبين لصناعة الخدمات المالية في مركز دبي المالي العالمي.
- نشر الوعي بتنظيم صناعة الخدمات المالية في مركز دبي المالي العالمي.
- متابعة أي أهداف أخرى حسبما يحددها الحاكم، من حين لآخر بموجب قانون مركز دبي المالي العالمي.

ينص القانون التنظيمي لسنة ٢٠٠٤ على أن تتكون سلطة دبي للخدمات المالية من رئيس مجلس إدارة سلطة دبي للخدمات المالية، مجلس إدارة سلطة دبي للخدمات المالية، القواعد التنظيمية لجنة الطعون (RAC)، هيئة الأسواق المالية (FMT)، الرئيس التنفيذي وأفراد جهازه الوظيفي واللجان الأخرى، حسبما يتم تعيينها من حين لآخر.

نموذج تنظيم وإدارة سلطة دبي للخدمات المالية



مجلس إدارة سلطة دبي للخدمات المالية

الدكتور/ حبيب الملا - محام متميز ورئيس مجلس إدارة سلطة دبي للخدمات المالية. كان الدكتور/ الملا المهندس المعماري للهيكل القانوني الذي أدى إلى انشاء سلطة دبي للخدمات المالية كأول منطقة حرة مالية بدولة الإمارات العربية المتحدة وتضمّن ذلك الهيكل القانوني تعديل أساسي، وسن قانون احادي وقانون محلي لإمارة دبي. قاد المناقشات مع الحكومة الاتحادية لدولة الإمارات العربية المتحدة التي مهدت الطريق لسن قانون المناطق الحرة المالية وإنشاء مركز دبي المالي العالمي. وكما هو حالياً فقد كان الدكتور/ الملا أيضاً رئيساً للجنة التشريعية لسلطة دبي للخدمات المالية وبهذه الصفة قاد عملية تحضير وإعداد وسن كافة القوانين التي تنظم الخدمات المالية والخدمات المساعدة التي يتم ممارستها في مركز دبي المالي العالمي أو من خلاله.



كان الدكتور/ الملا أحد أعضاء المجلس الوطني الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة (٢٠٠٢ - ٢٠٠٥) ومدير معهد الدراسات القانونية والقضائية المتقدمة (٢٠٠٠-٢٠٠٥). رئيس جمعية المحققين لدولة الإمارات العربية المتحدة (١٩٩٤-١٩٩٦). ويشغل حالياً منصب نائب رئيس مجلس أمناء مركز دبي للتحكيم الدولي. عضو مجلس أمناء مركز دبي لموارد أخلاقيات المهنة. عضو لجنة المعاهدات الاقتصادية والتجارة الالكترونية لدى غرفة تجارة وصناعة دبي (DCCI). عضو هيئة الخبراء لدى الهيئة القانونية للأسواق المالية معايير الإذاعة والنشر التابعة لاتصالات. عضو مجلس أمناء كلية الاتصالات الالكترونية. عضو المجلس الاستشاري لكلية إدارة الأعمال التابعة للجامعة الأمريكية في دبي. كما يشغل منصب عضو في مختلف مراكز التحكيم بما في ذلك مركز دبي للتحكيم الدولي. لجنة التحكيم الاقتصادي والتجاري الدولية في الصين. محكمة لندن للتحكيم الدولي. مجلس التحكيم التجاري الكوري والتحكيم الأمريكي. كما أن الدكتور/ الملا هو الشريك المدير للسادة/ حبيب الملا ومشاركوه. إحد كبرى مكاتب المحاماة في دولة الإمارات العربية المتحدة.

يحمل الدكتور/ الملا درجة بكالوريوس في الشريعة والحقوق من جامعة الإمارات ودرجة ماجستير في الحقوق من كلية هارفارد للحقوق و درجة دكتوراة من جامعة كامبريدج. وهو زميل للمعهد القانوني للمحكمين.

عبد الله م. صالح - رئيس مجلس إدارة بنك دبي الوطني (NBD). وقد كان أحد مؤسسيه في عام ١٩٦٣ والعضو المنتدب له منذ عام ١٩٨٢ حين تقاعده في يناير ٢٠٠٤. عمل السيد/ صالح مستشاراً للشؤون المالية لدى المغفور له بإذن الله حاكم دبي. صاحب السمو الشيخ/ راشد بن سعيد آل مكتوم. تولى السيد/ صالح منصب محكم لدى المجلس العالي لمركز التحكيم الأوروبي العربي الكائن مقره في باريس. وذلك خلال الفترة من ١٩٨٨ إلى ٢٠٠٠. وهو عضو في مجلس إدارة غرفة تجارة وصناعة دبي وأحد أعضاء لجنة التحكيم لدى الغرفة. وهو أحد أعضاء مجلس إدارة شركة قطر للمواد المضافة للوقود (QAFAC) منذ عام ١٩٩٠ ورئيس مجلس إدارة انترناشيونال اوكتين ليمتد (IOL) أيضاً منذ عام ١٩٩٠. وفي عام ١٩٧٩. أصبح عضو مؤسس لمجلس إدارة شركة دبي للكابلات (دوكاب) تولى منصب رئيس لمجلس ادارتها حتى عام ٢٠٠١. إنه يواصل الخدمة كأحد أعضاء مجلس الإدارة. ممثلاً لحكومة دبي وهو عضو مجلس إدارة ومساهم رئيسي في شركة دبي للمواصلات ذ.م.م (دتكو) الشركة القابضة لمجموعة شركات دتكو.



يتولى السيد عبدالله صالح منصب رئيس مجلس إدارة مارشبنسكو (وسطاء تأمين) منذ عام ١٩٧٦. وقد تلقى تعليمه في دولة الإمارات ولندن حيث درس في معهد المصرفيين بعد إكمال دراساته الأكاديمية.

ديفيد نوت - تم تعيينه رئيساً تنفيذياً لسلطة دبي للخدمات المالية بتاريخ ١ يونيو ٢٠٠٥. التحق السيد/ نوت بسلطة دبي للخدمات المالية من استراليا حيث تقلد عدداً من المناصب التنظيمية العليا. عمل كرئيس للجنة الأوراق المالية والاستثمارات الاسترالية (ASIC) لمدة ٣ سنوات حتى ديسمبر ٢٠٠٣. تضمنت الأدوار السابقة في الإشراف على الشركات منصب مسؤول تنفيذي أول للجنة المؤسسات المالية الاسترالية (AFIC) ومسؤول تنفيذي أول لهيئة تنظيم الشركات الاسترالية (ABRA). كما عمل كمسؤول تنفيذي أول لدى كومونويلث فندس مانيجمينت ليمتد (CFM) وأشرف على تخصصتها. كان أحد أعضاء مجلس إدارة لجنة مكافحة الجرائم في استراليا، التي تتولى مسؤولية وطنية عن التحري والتقصي عن الجريمة المنظمة.



خلال رئاسته للجان الأوراق المالية والاستثمارات الاقتصادية (ASIC) ترأس أيضاً اللجنة الفنية للمنظمة الدولية للجان الأوراق المالية ومثلها في منتدى الاستقرار المالي. خلال حياته المهنية المبكرة، تقلد السيد/ نوت عدداً من الأدوار العليا في المحاماة والمعاملات المصرفية الاستثمارية.

أبورف باجري - هو عضو مجلس الإدارة المنتدب لمجموعة شركات مينديست. وهو رئيس سابق لـ انترناشيونال روت كوبر كاونسل الذي يمثل صناعة تصنيع النحاس العالمية وأحد أعضاء مجلس إدارة الشراكة الهندية البريطانية. وهو نائب رئيس مجلس إدارة الهيئة المنظمة لكلية لندن لإدارة الأعمال وكذلك رئيس مجلس إدارة سكول آسيا، وأحد أعضاء المجلس المنظم لجامعة سيتي لندن وأستاذ زائر لدى كلية داس لإدارة الأعمال. وهو أحد أعضاء المجالس الاستشارية والإدارية للحدائق الملكية وأحد المؤتمنين لمؤسسة الحدائق الملكية. مفوض للجنة تعبيد عقارات العائلة المالكة وأحد مؤمني آسيا هاوز. وهو أحد أعضاء مجلس (NSBCC) لإيقاف الإساءات المنظمة. وهو رئيس مجلس إدارة Tie Inc وهي منظمة عالمية غير ربحية تدعم وتساعد على تكوين الأعمال والثروات.



يعتبر السيد/ باجري أحد الخريجين بمرتبة شرف في إدارة الأعمال من كلية (CASS) لإدارة الأعمال في لندن. في شهر مارس ٢٠٠٦ تم منحه درجة دكتوراة فخرية في العلوم من جامعة سيتي، لندن.

مايكل بلير كيو سي - متخصص في قانون الخدمات المالية وفي ممارسة ذلك القانون. التحق بمنصبه في جراي ان في لندن عام ٢٠٠٠. وقد عمل لمدة ١٣ عاماً قبل ذلك في مناصب عدة في القطاع التنظيمي في لندن، آخرها كان منصبه كمستشار عام لمجلس إدارة سلطة دبي للخدمات المالية. وهو عضو في هيئة الاستئناف الخاصة بالمنافسة ورئيساً لهيئة الخدمات المالية في جيرنسي. وقد تم تعيينه كنائب الأمين الخزنة لميدل تمبل. واحتل منصباً أعلى في المحكمة في عام ٢٠٠٧ وبالتالي سيكون أميناً للخزنة في عام ٢٠٠٨.



من عام ٢٠٠٠ إلى عام ٢٠٠٢ تولى منصب رئيس مجلس الإدارة لثلاثة من المؤسسات الذاتية التنظيم لصناعة الخدمات المالية البريطانية ومؤسسة التنظيم الإداري وسلطة الاستثمار الشخصي وسلطة الأوراق المالية والسلع المستقبلية. عمل في مجلس النقابة لمدة ١٠ سنوات عمل منها ٤ سنوات بصفة أمين للخزنة من عام ١٩٩٤ - ١٩٩٨. وقد منح لقب مستشار الملكة في عام ١٩٩٦ وهو مؤلف وناشر لعدد من الكتب التي تدرس كمناهج في المملكة المتحدة في مجال قانون الخدمات المالية.

روبرت ال. كلارك - لديه خبرة واسعة في القوانين واللوائح المصرفية والإشراف على البنوك. في كل من الولايات المتحدة الأمريكية ودوليا. أسس السيد/ كلارك قسم الخدمات المالية في بريسويل و جيولياني. ال ال بي في عام ١٩٧٣. تم تعيينه من قبل الرئيس رونالد ريجان كمفتش للعمل وفي نهاية مدة عمله الأولى تمت إعادة تعيينه من قبل الرئيس جورج انش. دبليو. بوش. عمل كمفتش خلال الفترة من عام ١٩٨٥ إلى عام ١٩٩٢ وخلال مدة خدمته قامت الوكالة بالإشراف على حوالي ٥٠٠٠ بنك تجاري معتمد محليا. وفي مارس ١٩٩٢ انضم مرة أخرى إلى بريسويل و جيولياني. ال ال بي. كشرتيك أول ورئيسا لممارسة خدماتها المالية. عمل السيد/ كلارك كاستشاري للبنك الدولي وكمستشار أول لرئيس البنك الوطني البولندي وكذلك مستشارا لعدد من الدول بشأن عملياتها الإشرافية المصرفية.



السيد/ كلارك حاصل على بكالوريوس في الحقوق من كلية هارفارد للحقوق وبكالوريوس في الاقتصاد من جامعة رايس.

اللورد كري من ماريليبون - لديه خبرة واسعة في الخدمات المالية، الإدارة العامة وقطاع التعليم. إضافة إلى عمله في مجلس إدارة سلطة دبي للخدمات المالية. فإنه رئيس مكتب الاتصالات (OFCOM). الجهة الجديدة المتكاملة في المملكة المتحدة المنظمة للاتصالات الالكترونية. وكذلك عميد كلية (CASS) لإدارة الأعمال التابعة لجامعة سيتي. في مدينة لندن.



كان في السابق نائبا للعميد في كلية لندن لإدارة الأعمال و مديرا غير تنفيذي لـ آبي ناشيونال. كما عمل في مجلس إدارة مكتب أسواق الغاز والكهرباء (OFGEM). الجهة المنظمة للطاقة في المملكة المتحدة. ومجموعة متنوعة من الهيئات الحكومية الأخرى.

هو باحث أكاديمي في مجال التنظيم. عمل خلال حياته المهنية المبكرة في الخدمات المالية ولديه خبرة استشارية واسعة على مستوى مجلس الإدارة لدى مؤسسات مالية رئيسية.

سايب ايجنر - هو المؤسس والرئيس والمسؤول التنفيذي الأول لمجموعة لونيورلد. وهي مجموعة تمويل وعقارات واستثمارات خاصة. وهو مدير كلية لندن لإدارة الأعمال ورئيس مؤسس وعامل لمجلسها الاستشاري الإقليمي في الشرق الأوسط. وقد كان سابقا مدير أول لدى آيه ان زد جريندليز بنك بي ال سي. في لندن. حيث ترأس قسم الشرق الأوسط وشبه القارة الهندية للبنك الخاص. والذي تركه لتأسيس لونيورلد في عام ١٩٩٢.



وهو حاصل على درجة الماجستير في إدارة الأعمال ودرجة الماجستير في الإدارة من كلية لندن لإدارة الأعمال وهو مؤلف مشارك للكتاب الإداري "Sand to Silicon". وقد تقلد كما هو حاليا عددا من تعيينات مجلس الإدارة في مجالات الاستراتيجية المصرفية وفي مجال التعليم والاستثمار.

ذه ايرل اوف هوم- تم تعيينه كأحد أعضاء مجلس إدارة سلطة دبي للخدمات المالية بتاريخ ٢٣ فبراير ٢٠٠٣. يعمل رئيساً لمجلس إدارة كوتس أند كو منذ ١ يونيو ١٩٩٩ وأصبح رئيساً لمجلس إدارة كوتس بنك (سويسرا) ليتمد بتاريخ ٨ مارس ٢٠٠٠. لديه خبرة واسعة في القطاع المصرفي وبعد انضمامه إلى مورجان جرينفيل في عام ١٩٦٦، تم تعيينه مديراً لمورجان جرينفيل اند كو ليتمد. (حاليا دويتشه سيكيوريتيز ليتمد) في عام ١٩٧٢. كان مسؤولاً عن القسم الدولي لدى البنك في عام ١٩٨٣. وبعد ذلك تم تعيينه في عدد من المناصب الدولية الأخرى في مورجان جرينفيل. وأصبح أحد أعضاء مجلس إدارة مورجان جرينفيل جروب بي ال سي وذلك في عام ١٩٩٦ ورئيساً لمجلس إدارة دويتشه مورجان جرينفيل جروب بي ال سي وذلك في عام ١٩٩٩. تقلد لورد هوم عدداً من المناصب غير التنفيذية والعامه بما في ذلك مدير "ذه اجريكلتشرال مورجيج كوربوريشن بي ال سي" خلال الفترة ما بين عام ١٩٨٠ وعام ١٩٩٣، ورئيس مجلس إدارة مان ليتمد. ورئيس الجمعية البريطانية المالية (تم تعيينه في عام ٢٠٠١) ورئيس لجنة تجارة الشرق الأوسط (تقاعد في عام ١٩٩٢). وهو عضو فعال في مجلس اللوردات البريطاني وكان متحدثاً متقدماً حول التجارة، الصناعة والمال حتى عام ١٩٩٨. تلقى اللورد هوم تعليمه في جامعة أكسفورد.



روبرت اوين- لديه خبرة واسعة كمنظم وممارس في السوق. مع تعرض معين للمنطقة الباسفيكية الآسيوية. أنشأ لجنة الأوراق المالية و الاستثمارات المستقبلية (SFC) في هونغ كونغ وتم تعيينه رئيساً تنفيذياً لها في عام ١٩٨٩. قبل ذلك كان السيد/اوين مديراً لـ انفيستمنت بانكينج. لويديز بنك جروب ورئيس مجلس إدارة والرئيس التنفيذي لـ لويديز ميرشانت بنك. وقد كان سابقاً أحد أعضاء مجلس إدارة مورجان جرينفيل أند كو وعمل في مكتب الخزينة والخارجية بالملكة المتحدة. بعد تنحيه عن منصبه في لجنة (SFC)، تولى السيد/اوين عدة مناصب منها نائب رئيس مجلس إدارة نومورا آسيا هولدينجز ليتمد، ومستشار أول لدى نومورا انترناشيونال (هونغ كونغ) ليتمد، وعضو المجلس واللجنة التنظيمية لـ لويديز اوف لندن، ورئيس مجلس إدارة كروسبي ليتمد، ورئيس مجلس إدارة نيكباسيفيك كابيتال ليتمد، ورئيس مجلس إدارة "ذه انترناشيونال سيكيوريتيز كونسلتنسي ليتمد"، ومدير سنديا كومونيكيشنز ليتمد، يورويان كابيتال كو ليتمد وفي غيرها من الشركات وصناديق الاستثمار. وهو أيضاً رئيس مجلس إدارة أي بي داياوا ليتمد (شركة مدرجة في سوق جاسداك في طوكيو)، عضو مجلس إدارة سنغافورة اكستشينج ليتمد وسيتي بنك (هونغ كونغ) ليتمد. تلقى السيد/اوين تعليمه في مدرسة ريبتون وجامعة أكسفورد.



جيه أندرو سبيندler- هو الرئيس والمسؤول التنفيذي الأول لـ فاينانشال سيرفيسيز فولنتير كوربس (FSVC)، شراكة خاصة-عامه غير ربحية وتمثل مهنتها في المساعدة على بناء أنظمة مصرفية ومالية جيدة في دول الأسواق الانتقالية والناشئة. قبل تعيينه في عام ١٩٩٣، عمل السيد/سبيندler كنائب أول للرئيس في البنك الاحتياطي الفيدرالي في نيويورك، حيث ترأس الجهاز الوظيفي للدراسات المصرفية ودراسات مهام التحليل ونظام الدفعات. أثناء وجوده في نيويورك فيد، ساعد على تطوير إطار عمل رأس المال الذي يستند إلى تقييم المخاطر والذي تم تبنيه من قبل الجهات الإشرافية على البنوك في معظم المراكز المالية في العالم. عمل كممثل لنيويورك فيد في لجنة بازل للإشراف على العمليات المصرفية خلال الفترة ١٩٩١-١٩٩٣. قبل التحاقه بنيويورك فيد في عام ١٩٨٥، تقلد السيد/سبيندler العديد من المناصب الاقراضية والتخطيطية الاستراتيجية لدى كونتيننتال النوي بنك. السيد/سبيندler حاصل على درجة دكتوراة و ام بي ايه من كلية وودرو ويلسون بجامعة برينستون للشؤون العامة والدولية ودرجة البكالوريوس في السياسة الدولية من كلية هارفارد.



جورج ويتيش - لديه خبرة كبيرة تنظيمية في الأسواق المالية وبشكل خاص من المنظور الأوروبي. أنشأ "ذه بونديساوفسيختسامت فير دين فيربابيرهانديل" (المكتب الإثرافي للأوراق المالية الفيدرالي) في فرانكفورت وعمل رئيساً له خلال الفترة من ١٩٩٤ إلى ٢٠٠٢. في عام ١٩٩٨، تم انتخاب السيد/ ويتيش رئيساً لمنتدى لجان الأوراق المالية الأوروبية الذي لعب دوراً رئيسياً لتطوير المعايير المشتركة بالنسبة لأسواق رأس المال الأوروبية. في المنظمة الدولية للجان الأوراق المالية، كان السيد/ ويتيش نائباً لرئيس اللجنة الفنية ورئيساً لفريق مشروع الانترنت. وقد تقلد السيد/ ويتيش سابقاً مناصب عليا مختلفة في وزارة المالية الفيدرالية في ألمانيا في مجال أسواق التمويل والأوراق المالية الدولية وعمل كمستشار مالي للسفارة الألمانية في طوكيو (١٩٨٣ إلى ١٩٨٧). السيد/ ويتيش هو عضو المجلس الاستشاري الدولي للجنة التنظيمية للأوراق المالية في الصين. تخرج السيد/ ويتيش بدرجات في القانون من جامعة كيل و تولى دراسات إضافية في ايكول ناشيونيل دي ادمينستريشن في باريس.



الحوكمة والأخلاقيات

مجلس إدارة سلطة دبي للخدمات المالية

يتم الإثتراف على سلطة دبي للخدمات المالية من قبل مجلس إدارة كما يتم إدارتها من قبل مسؤول تنفيذي. إن هكل تنظيم وإدارة سلطة دبي للخدمات المالية محدد بشكل واضح في قانون دبي رقم ٩ لسنة ٢٠٠٤ والقانون التنظيمي، التي تهدف إلى الوصول إلى حوكمة ملائمة. بموجب صلاحية القانون التنظيمي، قامت سلطة دبي للخدمات المالية بإقرار قانون أساسي ينص من بين أشياء أخرى على التشغيل والحوكمة الملائمة للمجلس ولجانته.

وفقا لمبادئ التنظيم والإدارة الملائمة للشركات، يتوقع من كافة أعضاء مجلس الإدارة تقديم حكمهم المستقل للتأثير على مسائل الاستراتيجية، الأداء، الموارد، معايير السلوك والتعيينات الرئيسية.

يقوم المجلس بدوره الفعّال من حيث تجهيز وتهيئة مجموعة معروفة دوليا من الخبرات البارزة التي تركز على تقديم التنظيم الفعال والوفاء بالالتزامات القانونية الخاصة بسلطة دبي للخدمات المالية. كما أن تواجدهم ومشاركتهم الفعالة في تنظيم وإدارة سلطة دبي للخدمات المالية يساند ويعزز سلطة دبي للخدمات المالية كنموذج بالنسبة لتنظيم الخدمات المالية، استنادا إلى أفضل ممارسة دولية واجتذاب خبرة صناعية وتنظيمية معترف بها دوليا.

صلاحيات ومهام المجلس

إن صلاحيات ومهام المجلس بموجب القانون التنظيمي هي:

- ضمان قيام سلطة دبي للخدمات المالية بممارسة صلاحياتها القانونية وأداء مهامها القانونية وفقا لأهدافها.
- وضع السياسات التي تتعلق بتنظيم الخدمات المالية والنشاطات ذات الصلة.
- اتخاذ ترتيبات مسبقة تحسبا للنظر في إصدار حكم قضائي بشأن وتطبيق غرامات فيما يتعلق بالإجراءات التأديبية والمسائل الأخرى.
- استعراض ومراجعة أداء الرئيس التنفيذي.
- تقديم البيانات والتوجيهات إلى الرئيس التنفيذي.
- الترتيب لسلطة دبي للخدمات المالية للدخول في اتفاقيات تعاون مع جهات منظمة أخرى.
- متابعة ومراجعة مسودات القوانين وتقديم التوصية بشأنها إلى رئيس سلطة دبي للخدمات المالية.
- مراجعة ووضع الأنظمة واللوائح.
- مراجعة وإصدار المعايير والقواعد للعمل.

• تقديم المذكرات إلى الرئيس فيما يتعلق بالمسائل التشريعية خارج نطاق الصلاحيات التشريعية الخاصة بالمجلس.

يشتمل دور المجلس في ممارسة اشرافه العام على العمليات في سلطة دبي للخدمات المالية على:

• اتخاذ القرارات الاستراتيجية التي تؤثر في العمليات المستقبلية لسلطة دبي للخدمات المالية.

• وضع السياسات المناسبة لإدارة تقييم المخاطر التي تتعلق بعمليات سلطة دبي للخدمات المالية وتحقيق أهدافها والسعي للتحقق دورياً بأن الرقابة الداخلية تقوم بإدارة تقييم المخاطر وفقاً لهذه السياسات.

• توفير نظام مناسب للرقابة المالية.

• توفير آلية محاسبة بشأن قرارات لجان المجلس من خلال رفع تقارير دورية.

يتم تعيين كافة أعضاء مجلس إدارة سلطة دبي للخدمات المالية من قبل صاحب السمو الشيخ/ محمد بن راشد آل مكتوم، رئيس سلطة دبي للخدمات المالية وذلك لمدة ٣ سنوات. إضافة إلى ذلك، أبرم كافة أعضاء مجلس الإدارة اتفاقية خدمة مع سلطة دبي للخدمات المالية والتي تنص على تفاصيل مدد التعيين، الواجبات، المكافآت والمصروفات، السرية، تضارب المصالح، المدة والإنهاء، والتعويضات.

يتكون المجلس حالياً من ١٢ عضواً وجميعهم ما عدا الرئيس التنفيذي أعضاء مستقلين غير تنفيذيين. ولم تتم أية تغييرات على مجلس الإدارة خلال الـ ١٢ شهراً من ١ يناير ٢٠٠٦ إلى ٣١ ديسمبر ٢٠٠٦.

يتم مساندة المجلس من قبل جويس مايكوت كيو سي، التي تنصرف كمستشار عام وكسكرتيرة لمجلس الإدارة. سيرتها الذاتية مدرجة في الصفحة ٢٩. تقوم سكرتارية المجلس بإدارة وتنسيق كافة مهام السكرتارية بالنسبة للمجلس وكل من لجانه.

لدى سلطة دبي للخدمات المالية تغطية تأمين شاملة على مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة والمسؤولين والتي يعتبرها المجلس كافية وملائمة. تستثني وثيقة التأمين التغطية في حال إذا ثبت أن أحد أعضاء مجلس الإدارة قد ارتكب أي تصرف بالإحتيال أو عدم أمانة.

قام المجلس حسبما هو مطلوب بموجب القانون التنظيمي، بتعيين القواعد التنظيمية لجنة الطعون وهيئة قانونية للأسواق المالية. مهام هاتين الهيئتين موضحة في الصفحة ٢٤ - ٢٨ على التوالي.

إضافة إلى اللجان المطلوبة بموجب القانون، أنشأ المجلس ٤ لجان لمساعدته في أداء مهامه. وهذه اللجان هي: اللجنة التشريعية، لجنة الحوكمة والترشيحات، لجنة التدقيق وتقييم المخاطر (سابقاً لجنة التمويل والتدقيق) ولجنة المكافآت. أنظر الصفحة ٢٢-٢٤.

تشكل هذه اللجان منصة صلبة للحوكمة والكفاءة والإصلاح بشكل ملائم.

بعض أعضاء اللجان ليسوا أعضاء في مجلس الإدارة أما رئيس مجلس إدارة سلطة دبي للخدمات المالية فهو بحكم منصبه عضو لكافة لجان المجلس. باستثناء لجنة التدقيق وتقييم المخاطر والقواعد

التنظيمية لجنة الطعون.

عضويات لجان المجلس، مع تلخيص موجز لمهام كل لجنة، كما هو موضح في الصفحة ٢٢ - ٢٨. يوضح الجدول التالي حضور أعضاء مجلس الإدارة في الاجتماعات خلال السنة، بالحضور (شخصيا أو بواسطة مؤتمر عبر الهاتف) كنسبة من أعداد الاجتماعات التي يكون كل من أعضاء المجلس مؤهل لحضورها.

المجلس	لجنة التمويل ولجنة التدقيق	لجنة الحوكمة وتقييم المخاطر	اللجنة التشريعية المكافآت	لجنة
الدكتور/ حبيب الملا	١/٦			
عبد الله م. صالح	١/٥	٥/٤		
ديفيد نوت	١/٥	٧/٥	١٢/١٠	٥/٤
أبورف باجري	١/٦	٧/٧		٥/٥
مايكل بلير كيو سى	١/٦		١٢/١٢	
روبرت ال. كلارك	١/٦		١٢/١٢	
لورد كري اوف ماريلبيون	١/٦	٧/٧		٥/٥
سايب ايجنر	١/٦	٧/٧		٥/٥
ايرل اوف هوم	١/٦	٧/٥		٥/٤
روبرت أوين	١/٦		١٢/١٢	٥/٥
جيه. اندرو سبيندلر	١/٦	٧/٧		٥/٥
جورج ويتيش	١/٦		١٢/١٢	

قيم وأخلاقيات سلطة دبي للخدمات المالية

نظرا للالتزام بالتنظيم وفقا لأعلى المستويات الدولية، تبنت سلطة دبي للخدمات المالية قيما لحوكمة العمليات الخاصة بها:

- إننا نتوقع مستويات عالية من حسن السلوك الأخلاقي والمصادقية والنزاهة من سلطة دبي للخدمات المالية ومنسوبيها.
- إننا نعرض الحرفية، الاستقلالية، الفاعلية، القيادة كما نقرر بشأن أداء مسئولياتنا.
- إننا نضمن العدل الإداري، الإجراء الاستشاري، الإنفتاح، الحيادية والمحاسبة في أداء مهامنا.

تعكس قيم سلطة دبي للخدمات المالية المبادئ الرئيسية لتشغيل سلطة دبي للخدمات المالية من حيث النزاهة والشفافية والفاعلية. إن قيم سلطة دبي للخدمات المالية متضمنة بشكل ثابت في أنظمة وإجراءات سلطة دبي للخدمات المالية ومدرجة في قانون سلطة دبي للخدمات المالية للقيم والأخلاق الخاصة بالموظفين. يبين القانون أفضل معايير الممارسة الدولية المناسبة فيما يتعلق باستخدام

المعلومات التنظيمية، تضارب المصلحة وإعطاء وقبول الهدايا والمنافع. وهو مصمم ومعد ليتمم أحكام تضارب المصلحة والسرية في القانون التنظيمي.
بوجب القانون، يجب على الموظفين والاستشاريين:

- الإعلان سنوياً عن مصالحهم المالية وتلك الخاصة بالأشخاص المرتبطين بهم عن قرب.
- تقديم إشعار عن أي تضارب مصالح أو عن أي موقف قد يستشعر منه ذلك التضارب.
- طلب تصريح مسبق للتعامل في الأسهم أو الاستثمارات الخاصة بالشركات المرخصة.
- تقديم إشعار عن الهدايا أو المنافع المستلمة خلال القيام بمسئولياتهم.

يتضمن القانون الإجراءات الخاصة بإدارة النزاعات المتوقعة والنزاعات المحتملة المتوقعة المتعلقة بالعلاقات الوثيقة بين موظفي واستشاريي سلطة دبي للخدمات المالية ووكالات مركز دبي المالي العالمي الأخرى.
يبين القانون الأخلاق والقيم الرئيسية التي يتوقع من الموظفين الإلتزام بها. تشتمل هذه القيم والأخلاق على:

- السلوك الأخلاقي النزيه.
 - التعقل والحذر وبذل العناية والجد والاجتهاد في تنفيذ المهام والواجبات.
 - معاملة الآخرين بحيادية وعدل واحترام وكياسة.
 - الإلتزام بالقوانين والحوكمات القانونية السائغة.
 - الإفصاح عن وتجنب تضارب المصالح (الفعالية أو المتوقعة).
 - الحيادية والحرفية في اتخاذ القرارات.
 - تجنب التمييز أو التعرض للآخرين في أجواء العمل أو محيطه.
 - تجنب الاستخدام غير الملائم للمعلومات والمنصب، من أجل الحصول على منفعة شخصية لهم أو للآخرين.
 - تجنب أي نشاط لا يتماشى مع قيم وأخلاق أو سمعة سلطة دبي للخدمات المالية.
- قام مجلس إدارة سلطة دبي للخدمات المالية بإقرار قانون مشابه ملائم لأعضاء المجلس واللجان والهيئات القانونية.

لجان مجلس إدارة سلطة دبي للخدمات المالية

اللجنة التشريعية

مايكل بلير كيو سي - الرئيس

روبرت ال. كلارك

ديفيد نوت

روبرت أوين

جويس ماكويوت كيو سي - (ارجع إلى صفحة ٢٩ بشأن السيرة الذاتية)

ايرمانو باسكوتو - عضو اللجنة الخارجية (ارجع أدناه إلى السيرة الذاتية)

جورج ويتيش

إيان جونستون - (ارجع إلى صفحة ٢٩ بشأن السيرة الذاتية)

المهمة الرئيسية للجنة التشريعية هي مساعدة مجلس الإدارة في أداء مهمته في وضع السياسة ومهمته التشريعية، بما في ذلك إعداد وتطوير التشريع المتعلق بتنظيم الخدمات المالية والنشاطات المساعدة ذات الصلة التي تتم ممارستها في أو من خلال سلطة دبي للخدمات المالية.

ايرمانو باسكوتو - محامي ومنظم أوراق مالية أول سابق في هونغ كونغ و كندا. متخصص في مسائل الأوراق المالية التي تتعلق بتنظيم الشركات العامة والوساطات المالية بما في ذلك تقديم النصح والإرشاد بشأن المسائل التأديبية والتنفيذ والترخيص والإدراج والحوكمة وعمليات السيطرة على الشركات. ويعمل حالياً كمستشار أول لمكتب (تراوتمان ساندرز) وهو مكتب محاماة أمريكي في هونغ كونغ ومستشاراً لمكتب كندي التقاضي بشأن الأوراق المالية. وهو مدير مؤسس ونائب رئيس مجلس إدارة سابق للجنة الأوراق المالية والسعاق المستقبلية هونغ كونغ (١٩٨٩ - ١٩٩٤) والرئيس التنفيذي للجنة اونتاريو للأوراق المالية (١٩٨٤ - ١٩٨٩) ومدير سياسة السوق لبورصة تورونتو. بالإضافة إلى ممارسة المحاماة في هونغ كونغ و كندا، يعمل مديراً لـ "ماركت ريجيوليشن سيرفيسز انك"، وكذلك يقدم الاستشارة إلى لجان البورصات والأوراق المالية في هونغ كونغ، الشرق الأوسط والمنطقة الكاريبية.

لجنة التدقيق وتقييم المخاطر*

عبد الله م. صالح - الرئيس

أبورف باجري

آر. دوجلاس دووي - عضو اللجنة الخارجية (أنظر السيرة الذاتية على صفحة ٢٣)

سايب ايجنر

ذه ايرل هوم

ديفيد نوت*

جيه. اندرو سبيندلر

المهمة الرئيسية للجنة التدقيق وتقييم المخاطر هي مساعدة المجلس في مسؤولياته الإشرافية على عملية رفع التقارير المالية ونظام الرقابة الداخلية بخصوص تقديم التقارير المالية والتدقيق والإجراءات الخاصة بتحديد وتقييم إدارة المخاطر الرئيسية لسلطة دبي للخدمات المالية التي تؤثر على تقديم التقارير المالية.

* بتاريخ ٢٣ يناير ٢٠٠٦، قرر المجلس بأن يتم إعادة تشكيل لجنة التمويل والتدقيق كلجنة تدقيق وتقييم مخاطر كما تم إقرار شروط مرجعية جديدة للتركيز بشكل أفضل على تحديد والتعرف على وتقليص المخاطر. تمت إعادة الإشراف المالي بخلاف الإشراف التدقيقي إلى المجلس كاملاً. اقتضت الشروط المرجعية أيضاً إعادة النظر في تشكيل اللجنة. لا يمكن لرئيس المجلس ولا الرئيس التنفيذي أن يكونا عضوين في تلك اللجنة ولكن بالإمكان دعوتهما لحضور اجتماعاتها.

آر. دوجلاس دووي هو المسؤول التنفيذي الأول لبنك دبي الوطني والمناطة به المسؤولية العالمية عن شؤون البنك ورفع التقارير إلى المجلس. وهو رئيس مجلس إدارة بنك دبي الوطني للعقارات وبنك دبي الوطني للأوراق المالية، فرع الوساطة. كما أنه مدير بنك دبي الوطني للاستثمار، شركة انتماء بنك دبي الوطني (جيرسي) ليمتد، مارش اينسكو (وسيط تأمين مؤسسه في دولة الإمارات العربية المتحدة) وعضو مجلس الجامعة البريطانية في دبي.

بدأ السيد دووي حياته المهنية المصرفية الدولية مع ستاندرد تشارترد بنك، حيث كانت أول مهمة خارجية له في عدن في عام ١٩٦٣ تلتها مهمات في الشرق الأوسط بما في ذلك لبنان، حيث تخرج من مركز الشرق الأوسط للدراسات العربية. بعد ذلك عمل في ليبيا وإيران والعديد من دول مجلس التعاون الخليجي. عمل السيد / دووي أيضاً في الشرق الأقصى بمهمات في هونغ كونغ وإندونيسيا.

لجنة الحوكمة والترشيحات

سايب ايجنر - الرئيس

أبورف باجري

لورد كري اوف ماريليبون

ذه ايرل اوف هوم

ديفيد نوت

جيه. اندرو سبيندلر

المهمة الرئيسية للجنة الحوكمة والترشيحات هي مساعدة المجلس في النهوض بمسؤولياته الإشرافية بشأن عمليات المجلس وإدارته وتحديد والتعرف على الأفراد المؤهلين ليصبحوا أعضاء للمجلس. إعداد وتطوير برنامج ملء الشواغر وإعداد وتطوير والتوصية للمجلس بمجموعة من مبادئ حوكمة الشركات.

لجنة المكافآت

جيه. اندرو سبيندلر- الرئيس

أبورف باجري

لورد كري اوف ماريليبون

سايب ايجنر

ديفيد نوت

روبرت اوين

المهمة الرئيسية للجنة المكافآت هي مساعدة المجلس في النهوض بمسؤولياته فيما يتعلق بكافة جوانب الموارد البشرية لدى سلطة دبي للخدمات المالية، بما في ذلك الأداء والتعويض.

القواعد التنظيمية لجنة الطعون

روبرت اوين - الرئيس

مايكل بلير كيو سي (لقب مستشار الملكة)

روبرت ال كلارك

جون هولز - عضو اللجنة الخارجية (انظر إلى السيرة الذاتية صفحة ٢٥)

جورج ويتيش

تم انشاء القواعد التنظيمية لجنة الطعون (RAC) بموجب الجزء ٢ من القانون التنظيمي لسنة ٢٠٠٤ للعمل كآلية استئناف "داخلية" بالنسبة للقرارات التنظيمية التنفيذية لسلطة دبي للخدمات المالية. للتأكد من العدالة والموضوعية والشفافية الإجرائية. إن القواعد التنظيمية لجنة الطعون مخولة لإجراء مراجعة موضوعية كاملة للقرارات التنفيذية قيد الاستئناف. القواعد التنظيمية لجنة الطعون مقيدة فقط باصدار قرار حول الإجراء الذي يتعين على سلطة دبي للخدمات المالية اتخاذه بشأن المسائل التنظيمية وبإحالة المسألة إلى الرئيس التنفيذي مع توجيهاتها. بالرغم من أنها تشكلت بموجب القانون التنظيمي. فقد تم منح اللجنة اختصاصاً واسعاً للنظر في التظلمات المرفوعة من أنواع معينة من القرارات المتخذة من قبل المسؤولين التنفيذيين لدى سلطة دبي للخدمات المالية. بموجب تشريع آخر.

يجوز مراجعة قرارات القواعد التنظيمية لجنة الطعون من قبل محكمة مركز دبي المالي العالمي وذلك كمراجعة قضائية حول نقاط قانونية معينة.

جون هولمز - لديه خبرة أكثر من ٢٥ سنة، كمحامي متمرس وفي المناصب الإدارية لدى كليفورد تشانس. في عهد قريب، كان شريكاً إدارياً لدى مكتب كليفورد تشانس ميدل ايست حيث كان مسؤولاً عن تطوير وتنفيذ الاستراتيجيات وعن إدارة مكاتب الشركة وارتباطاتها الإستراتيجية. قبل ذلك، كان الشريك الإداري لمكتب موسكو للشركة المذكور، حيث ساعد خلال تلك الفترة في تنفيذ عملية الدمج مع بوندر في روسيا عندما قامت الشركة بعملية دمج ثلاثية الأطراف بتاريخ ١ يناير ٢٠٠٠. تشمل خبرته السابقة ٧ سنوات في إدارة أعمال الشركات والأسواق المالية في هونغ كونغ و سنتين في البحرين. أمضى جون أيضاً سنتين إعارية في شركة رئيسية متعددة الجنسيات في مقرها الرئيسي في لوزان، حيث كان مسؤولاً عن تأسيس الدائرة القانونية لمنطقة أوروبا والشرق الأوسط أفريقيا (EMEA) الحديثة وكان محامياً المعاملات الوحيد. مارس العمل في سوق لندن لمدة تزيد عن ٦ سنوات حيث تخصص في مجموعة من معاملات الشركات والتمويل. جون معترف به كمحامي في إنجلترا وويلز وهونغ كونغ و المناطق الرئيسية الأسترالية.

الهيئة القانونية للأسواق المالية – الأسواق المالية (FMT)

ستيوارت بويد سي بي ئي كيو سي - الرئيس

جون ال. دوجلاس

جافان جريفث كيو سي

علي مالك كيو سي

هاشم قاسمي

ديفيد ام. ستوكويل

(السيرة الذاتية، أنظر صفحة ٢٨)

تم إنشاء هيئة قانونية للأسواق المالية – الأسواق المالية (FMT) بموجب القانون التنظيمي للعمل كهيئة خبراء مستقلة وفعالة للتقرير بشأن مخالفات التشريع والإجراءات التنظيمية والتجارية المعمول بها والصادرة عن سلطة دبي للخدمات المالية. تتمتع الهيئة القانونية للأسواق والخدمات المالية بصلاحيات واسعة مقارنة بهيئات المحاكم التنظيمية للخدمات المالية المتكاملة الدولية الأخرى. إن الهيئة القانونية للأسواق المالية مخولة لوضع لوائح الإجراء الخاصة بها ويجوز لها إصدار مجموعة واسعة من الأوامر المصممة للتعامل مع احتياجات سلطة دبي للخدمات المالية وصناعة الخدمات المالية في مركز دبي المالي العالمي. يجوز التظلم من أي من القرارات لدى الهيئة القانونية للأسواق المالية. يجوز التظلم من قرارات الهيئة القانونية للأسواق المالية لدى محكمة مركز دبي المالي العالمي.

تعتبر الهيئة القانونية للأسواق المالية مستقلة من الناحية التشغيلية والعملية عن مجلس إدارة سلطة دبي للخدمات المالية ومسؤوليها التنفيذيين.

ستيوارت بويد سي بي ئي كيو سي - عضو أول لغرفة محكمة ايسيكس في لندن، ومتخصص في النزاعات التجارية والاستثمارية الدولية، بشكل رئيسي كمحكم تم ترشيحه لنقابة المحامين في عام ١٩٦٧ وتم جعله مستشارا للملكة في عام ١٩٨٢. إنه المؤلف، مع لورد موستل، للكتاب المدرسي الإنجليزي الرائد حول التحكيم التجاري. خلال الفترة من عام ١٩٩٨ إلى عام ٢٠٠٤، كان نائبا لرئيس مجلس إدارة سلطة الخدمات المالية (FSA)، المملكة المتحدة، ترأس عددا من التحقيقات الحكومية والتنظيمية كما ترأس كمستشار قانوني محاكم جنائية وكنائب قاضي المحكمة العليا محاكمات مدنية وتجارية. تم منحه لقب سي بي ئي (لقب قائد الإمبراطورية البريطانية) في عام ٢٠٠٥ عن خدماته للقطاع المالي. إنه رئيس هيئة المحكمة (الهيئة المنظمة والمسيطر) - لميدل تيمبل، واحدة من ٤ نزل المحكمة في إنجلترا والتي تتمتع بالمسؤولية عن التعليم القانوني والمسائل المهنية الأخرى.

جون ال دوجلاس - يترأس الممارسة التنظيمية المصرفية لدى آلستون أند بيرد ال بي. والممارسات من مكاتب واشنطن واثلاثا التابعة للمكتب المذكور. عمل كمستشار عام لـ فيدرال ديبوزيت انشورانس كورپوريشن (اف دي آي سي) خلال الفترة من ١٩٨٧ حتى ١٩٨٩ وعضو مجلس إدارة (FSVC). مؤسسة غير ربحية تأسست لمساعدة تطوير أنظمة أسواق رأس المال وتطوير القطاع المصرفي في القطاعات الإقتصادية التي كانت تخضع لسيطرة الحكومة. عمل كمستشار لحكومات روسيا والصين وإندونيسيا ومصر وغيرها من الدول. يرتبط عمله بعمليات دمج كبرى عمليات ائتلاف ومشروعات مشتركة كبرى ونشاطات تنفيذ تنظيمية على أعلى درجات التحدي وتقنيات وخبرات دقيقة. عمل كعضو في مجلس إدارة بروفيديان فاينانشيال كورپوريشن - (NYSE:PVN) وفي لجان التدقيق وتنظيم الشركات التابعة لها. وهو يحاضر باستمرار حول المسائل القانونية المصرفية وقد أدرج اسمه في "ذه انترناشيونال هو از هو اوف بيزنيس لوبيرز"، دليل مجموعة وسائل الإعلام لمحامي البنوك الرائد في العالم. المحامين الرائد في الأمريكيين لغرف المشورة بشأن الأعمال. و وايت بيست لوبيرز في أمريكا.

جافان جريفت كيو سي (لقب مستشار الملكة) - يعمل كمحامي ومحكم معتمد دولياً في ملبورن وكذلك في غرفة محكمة ايسيكس، لندن. كان نائباً عاماً لأستراليا خلال الفترة من ١٩٨٤ إلى ١٩٧٧. مثل كمستشار ووكيل لأستراليا في محكمة العدل الدولية. سبق أن شغل تعيينات دولية مختلفة. شملت رئيس وفد أستراليا. وفي بعض الأحيان نائب رئيس لجنة القانون التجاري الدولي في الأمم المتحدة (يونسيتال) بما في ذلك الجلسات الخاصة بإقرار وإصدار القانون النموذجي لـ يونسيتال والخاص بالتحكيم التجاري الدولي في فيينا في عام ١٩٨٥. كان محامياً استشارياً لـ يوناتيد ناشيونال نيويورك ١٩٩٤ إلى ١٩٩٥. من بين التعيينات الأخرى كان رئيساً للوفد الأسترالي لمؤتمر لاهاي حول القانون الدولي الخاص ١٩٩٢-١٩٩٨ وكان عضواً وفي بعض الأحيان رئيساً لهيئة انتلغات للخبراء القانونيين ١٩٨٨ إلى ١٩٩٧. وعضواً لهيئة التحكيم الدائمة في لاهاي ١٩٨٧ إلى ١٩٩٩. وهو أحد أعضاء هيئة المحكمين في المركز الدولي لتسوية النزاعات الاستثمارية (ICSID) وفي عدة مؤسسات تحكيمية أخرى.

حاصل على درجة دكتوراة من جامعة اكسفورد وكان زميلاً في كلية ماجدالن. اكسفورد لفترة من الزمن. حالياً وبشكل أساسي يعمل كمستشار قانوني وكريئس أو عضو في هيئات التحكيم الدولية. بما في ذلك تلك التي تعمل تحت اشراف هيئة التحكيم الدائمة، (ICSID) و(LCIA). (لندن). الغرفة التجارية الدولية (ICC) (باريس) وغيرها من هيئات التحكيم التي تعمل تحت اشرافها أو خلاف ذلك.

علي مالك كيو سي (لقب مستشار الملكة) - محامي رائد في إنجلترا و وويلز متخصص في كافة جوانب القانون التجاري بما في ذلك قانون الخدمات المصرفية والمالية. برز كمستشار قانوني في قضايا المحكمة التجارية في المملكة المتحدة ومحكمة الاستئناف. ومجلس بريفي وبيت اللوردات وكذلك في عدد من قضايا التحكيم الدولية الهامة وهو عنصر في جمعية جراي إن الموقرة ومسجل في محكمة التاج وهو أمين الخزانة التجارية وعضو في المجلس العام للنقابة وهو مؤلف كتاب "Jack Malek and Quest" بالإشتراك مع آخرين وهو كتاب وثائقي (الطبعة الثالثة). وقد حصل على درجة الماجستير والبيكالوريوس من كلية كيبلي وقيد في النقابة في عام ١٩٨٠ وعين مستشاراً للملكة في عام ١٩٩٦.

هشام قاسمي - التحق ببنك دبي الوطني في عام ١٩٩٤، انتقل إلى المعاملات المصرفية للشركات في عام ٢٠٠١ ويعمل حالياً نائباً لرئيس العمليات المصرفية للشركات. يعتبر أحد أعضاء مجلس إدارة الخدمات المالية الوطنية، شركة تابعة لبنك دبي الوطني. تم اختياره لبرنامج محمد بن راشد لتطوير القيادة، ومثل البنك في مختلف المنتديات واللجان الخارجية بالإضافة إلى عمله كرئيس للمكتب الخاص وهو هيئة حكومية ومنسق عام لأعضاء مجلس إدارة البنك. حصل على درجة ماجستير في الأعمال الدولية.

ديفيد م. ستوكويل - يدير حالياً ستوكويل وشركاه، مكتب محاماة يركز على قانون الشركات، تنظيم العمل والحل البديل للنزاع بالنسبة للموكلين المتعددي الجنسيات والموكلين من الشرق الأوسط وهو القنصل العام السابق للولايات المتحدة في دبي، ولد في المملكة العربية السعودية وأقام في الشرق الأوسط لمدة تزيد عن ٤٥ سنة. تم قبوله في نقابة المحامين في عام ١٩٧٦ وتم منحه رخصة في دبي في عام ١٩٨٩. وهو عضو في نقابة محامين هيوستون ونقابة المحامين الدولية ورئيس مجلس الأعمال الأمريكي لدول الخليج منظمة إقليمية تمثل كافة غرف التجارة الأمريكية في دول مجلس التعاون الخليجي. وهو أحد مؤسسي ورئيس أمناء مؤسسة تعليمية غير ربحية وهي المؤسسة الثقافية، تم إنشاؤها بموجب مرسوم من حاكم دبي وتمتلك المدرسة الأمريكية في دبي.

الإدارة العليا لسلطة دبي للخدمات المالية

ديفيد نوت - الرئيس التنفيذي
(انظر السيرة الذاتية في صفحة ١٤)

جويس مايكوت كيو سي - المستشار العام وسكرتير مجلس الإدارة

التحقت جويس بسلطة دبي للخدمات المالية في يناير ٢٠٠٤ لتتولى منصب المستشار العام بعد ٣٠ عامًا من العمل في المجال القانوني في القطاعين العام والخاص بكندا. وبصفتها المستشار العام، تعتبر جويس المستشار القانوني الأول لسلطة دبي للخدمات المالية التي تتولى سكرتارية مجلس الإدارة والعلاقات الدولية. حصلت جويس على شهادة في القانون من جامعة ألبرتا وتم تعيينها مستشارة الملكة في عام ١٩٨٨. وتولت منصب نائب رئيس لجنة الأوراق المالية بكولومبيا البريطانية لمدة ١٤ عامًا قبل الالتحاق بسلطة دبي للخدمات المالية وكانت عضوًا فعالًا في مجلس مدراء الأوراق المالية بكندا ومجلس منظمي الأوراق المالية بالأمريكتين واتحاد مدراء الأوراق المالية بأمريكا الشمالية والمنظمة الدولية للجان الأوراق المالية (IOSCO).



إيان جونستون - العضو المنتدب، قسم السياسات والخدمات القانونية

يملك إيان خبرة دولية واسعة في مجال التنظيم. التحق بسلطة دبي للخدمات المالية في نوفمبر ٢٠٠٦ ليتولى رئاسة قسم السياسات والخدمات القانونية المنشأ حديثًا. عمل إيان في المجال القانوني في استراليا في بداية الثمانينات وقضى معظم حياته العملية في القطاع الخاص. تولى عددًا من المناصب العليا في مجموعة أكسا وشغل منصب المسؤول التنفيذي الرئيسي لوحدة من أكبر الشركات الائتمانية في استراليا. وخلال تلك الفترة، لعب إيان دورًا بارزًا في صناعة الائتمان وشارك في المجلس الوطني لاتحاد المؤسسات الائتمانية.



وفي عام ١٩٩٩، التحق إيان بلجنة الأوراق المالية والاستثمارات الأسترالية حيث شغل منصب المدير التنفيذي. تنظم الخدمات المالية وقضى عدة فترات في منصب مفوض بالإنبابة. وفي عام ٢٠٠٤ تولى إيان منصب مستشار خاص لدى لجنة الأوراق المالية والاستثمارات المستقبلية بهونغ كونغ. إيان عضو ورئيس سابق للمنتدى المشترك، الذي يتألف من ممثلين من أكبر وأضغعي المعايير التنظيمية الدوليين (المنظمة الدولية للجان الأوراق المالية، لجنة بازل والرابطة الدولية لمراقبي التأمين).

جين كوكلي - العضو المنتدب، قسم الترخيص

التحقت جين بسلطة دبي للخدمات المالية في فبراير ٢٠٠٥ في منصب العضو المنتدب لقسم الترخيص للإشراف على الفريق المسؤول عن الترخيص لمزاولة الأنشطة المنظمة في مركز دبي المالي العالمي. وخبرة جين التنظيمية والمالية تتضمن توليها مناصب عليا في مجلس الأوراق المالية والاستثمارات بلندن (في مناصب تتعامل بوضع السياسات والإشراف) في مورجان ستانلي (المدير التنفيذي) وأخرها قبل الالتحاق بسلطة دبي للخدمات المالية، دور غير تنفيذي في سلطة الخدمات المالية (المملكة المتحدة). وحصلت جين على مؤهلات وشهادات علمية من بينها شهادة البكالوريوس في التاريخ (كلية ترينيتي، واشنطن دي سي شملت سنة واحدة في كلية سانت أني، أكسفورد)، وشهادة الماجستير في التمويل والمحاسبة (كلية لندن للاقتصاد والعلوم السياسية)، وماجستير إدارة أعمال (مؤسسة "إنسيد"، فرنسا) وشهادة في الأوراق المالية والمستندات المالية من معهد الأوراق المالية في لندن.



مايكل زامورسكي - العضو المنتدب، قسم الرقابة

التحق مايكل بسلطة دبي للخدمات المالية في أبريل ٢٠٠٦ بعد ٢٩ عامًا من العمل لدى هيئة تأمين الودائع الفيدرالية بالولايات المتحدة للإشراف على مراقبة الشركات المرخصة في مركز دبي المالي العالمي. بصفته مدير قسم الرقابة وحماية المستهلك بهيئة تأمين الودائع الفيدرالية، كان مايكل مسئولاً عن الإشراف على أنشطة الرقابة المصرفية بهيئة تأمين الودائع الفيدرالية للتأكد من سلامة وصحة هذه الأنشطة، علاوة على الالتزام وحماية المستهلك لصالح ٥,٢٠٠ مؤسسة تحت نطاق اختصاصه. كان مايكل عضوًا في لجنة بازل للرقابة المصرفية وفي لجنة وضع المعايير الإشرافية لبعض البنوك الكبيرة النشطة دوليًا، وذلك منذ عام ٢٠٠٠ حتى ٢٠٠٦. حصل مايكل على شهادة البكالوريوس في الاقتصاد، مع مرتبة الشرف، من جامعة فيلانوفيا، بنسلفانيا، كما أنه خريج كلية ستونير جراديويت المصرفية التابعة لرابطة المصرفيين الأمريكية.



مارتن كينيسي - العضو المنتدب، قسم الأسواق

التحق مارتن بسلطة دبي للخدمات المالية في مارس ٢٠٠٦ في منصب العضو المنتدب لقسم الأسواق ويتولى المسؤولية الكاملة عن قيام سلطة دبي للخدمات المالية بتنظيم سوق دبي المالي العالمي وبعض الأسواق المالية المستقبلية الأخرى التي قد تحصل على ترخيص للعمل في مركز دبي المالي العالمي. شغل مارتن في السابق منصب مسؤول تنفيذي أول في بورصة الأوراق المالية الأسترالية. في سياق عمله في بورصة الأوراق المالية الأسترالية الذي استمر لمدة ٣٠ سنة تقريبًا، اكتسب مارتن خبرة واسعة النطاق في عمليات بورصة الأوراق المالية، وشغل العديد من المناصب في بورصة الأوراق المالية الأسترالية بما في ذلك منصب سكرتير الشركة والمستشار العام علاوة على الإدارة مهام العضوية / الوسطاء والتنفيذ. حصل مارتن على شهادة البكالوريوس في القانون من جامعة سيدني، ويعمل في مهنة المحاماة واشترك لمدة طويلة في الجمعيات المختصة التي تهدف إلى تعزيز وتطوير لجان القوانين التجارية والمؤسسية في أستراليا.



نايل كوبرن - المسؤول الرئيسي، قسم التنفيذ (رئيس بالنيابة)

التحق نايل بسلطة دبي للخدمات المالية منذ مارس ٢٠٠٣ في منصب مدير قسم التنفيذ. ويُعتبر نايل مسئولاً عن مباشرة أنشطة التنفيذ من جانب سلطة دبي للخدمات المالية في مركز دبي المالي العالمي. وقبل التحاقه بسلطة دبي للخدمات المالية، كان نايل يشغل منصب محامي التنفيذ الرئيسي لدى لجنة الأوراق المالية والاستثمارات الأسترالية وقام بإلقاء محاضرات في القانون لبعض الوقت في عدد من الجامعات. كما قام بإجراء تحقيقات مؤسسية على نطاق كبير في كل من أستراليا وعلى المستوى الدولي. وفي عام ٢٠٠٢، حصل نايل على إحدى ميداليات "أستراليا داي" التقديرية من لجنة الأوراق المالية والاستثمارات الأسترالية عن عمله في التحقيقات المؤسسية. عمل نايل كمحام لدى المحاكم العليا باستراليا وحصل على شهادة البكالوريوس في القانون والأدب وماجستير في القانون من جامعة ميلبورن. وقام على نطاق واسع في أستراليا وعلى المستوى الدولي بنشر كتاب:

"Coburn on Insolvent Trading, Global Investment Fraud and Corporate Investigations" و هو حول الاحتيال في الاستثمار العالمي والتحقيقات المؤسسية والذي يشتمل على ١٤ مقالة وكتاب مرجعي والذي نُشر في عام ١٩٩٩ والطبعة الثانية في عام ٢٠٠٢



جان بلادن - المسؤول الرئيسي، قسم العمليات

التحق جان بسلطة دبي للخدمات المالية في فبراير ٢٠٠٥ في منصب مدير قسم إدارة المخاطر والمشاريع الخاصة وتمت ترقيته ليشغل منصب المسؤول الرئيسي للعمليات في يونيو ٢٠٠٥. وقبل التحاقه بسلطة دبي للخدمات المالية، قضى جان سبع سنوات لدى مجموعة "برايس ووترهاوس كوبرز" في كل من جنيف ودبي كعضو في الممارسة الدولية لإدارة تقييم المخاطر. شغل جان أيضاً مناصب إدارية في بلدان أوروبية أخرى وقضى ٣ سنوات كمستشار إدارة لدى ماكينزي بارتنرز. ومنذ عام ١٩٩٨ حتى ٢٠٠٣ شغل جان منصب رئيس "إكزيكيوتيف إنترناشيونال"، وهي اتحاد شبكة أعمال مقرها سويسرا و عدد اعضاءها ٣٠٠ عضواً. وفي عام ٢٠٠٠ انتخب جان كعضو في لجنة غرفة التجارة البريطانية السويسرية وظل بها في منصب مستشار وعضو لجنة، ويتحدث جان الإنجليزية، الفرنسية والأسبانية بطلاقة وحصل على ماجستير إدارة أعمال (مع مرتبة الشرف) من لوزان في عام ١٩٩٣.



جاري واليز - رئيس قسم الموارد البشرية

التحق جاري بسلطة دبي للخدمات المالية في مارس ٢٠٠٦ في منصب رئيس قسم الموارد البشرية ويتحمل المسؤولية عن تخطيط الموارد البشرية، وإدارتها وسياساتها وممارساتها. يتمتع جاري بخبرة تزيد عن ٢٥ عاماً على المستوى الدولي بما فيها ٩ سنوات في القطاع المالي. وقد عمل سابقاً في دبي في منصب الرئيس الإقليمي للموارد البشرية لدى مصرف "إيه بي إن أمرو" وتولى دوراً رئيسياً في تطوير الموارد البشرية في مصرف "إنش إس بي سي". شغل جاري أيضاً منصب الرئيس الدولي لقسم الموارد البشرية في وحدة إدارة الأصول والعملاء من القطاع الخاص ومقرها في أمستردام. حصل جاري على شهادة البكالوريوس في العلوم السياسية وهو زميل لعهد تطوير الموظفين.



الجزء الثاني - عملنا

الهيكل التنظيمي لسلطة دبي للخدمات المالية

لتحقيق الحد الأقصى من الفاعلية، تمت هيكلة سلطة دبي للخدمات المالية وفقاً للخطوط الوظيفية بدلاً من الخطوط القطاعية.

قسم الترخيص مسؤول عن دراسة الطلبات المقدمة لمزاولة الخدمات المالية والخدمات المساعدة في مركز دبي المالي العالمي. كما يقوم أيضاً بدراسة طلبات الأفراد اللازمة لتنفيذ بعض الأدوار في المؤسسات المرخصة.

قسم الرقابة مسؤول عن الرقابة حسب المخاطر للمؤسسات التي تقدم الخدمات المالية في مركز دبي المالي العالمي ومن خلاله يستخدم القسم مجموعة كبيرة من الأدوات الرقابية بشكل مترقب ومتجاوب مع الأحداث الخارجية. هذه الأدوات تشمل كلاً من الرقابة المكتبية والزيارات الميدانية للمؤسسات المرخصة. يؤثر هذا القسم في عمليات تطوير السياسات في المجالات التي يكون مسؤولاً عنها ويساعد الأقسام الأخرى في سلطة دبي للخدمات المالية حسبما يكون مناسباً. ويتم الاحتفاظ بعلاقات قوية مع المراقبين الدوليين لضمان الرقابة الفعالة للمؤسسات العاملة في أكثر من منطقة واحدة.

قسم الأسواق مسؤول عن ترخيص ومراقبة البورصات وغرف المقاصة علاوة على الأعضاء المعتمدين. يقوم هذا القسم أيضاً بمراقبة أداء الهيئات المسؤولة عن رفع التقارير كما يساهم في عمليات تطوير السياسات وتعديل القوانين التي ترتبط بحفظتها الرقابية.

قسم تنفيذ القوانين مسؤول عن اتخاذ الإجراءات ضد مؤسسات الخدمات المالية والخدمات المساعدة التي لا تلبى المعايير العليا المطلوبة في مركز دبي المالي العالمي. يجوز له أيضاً اتخاذ الإجراءات ضد الأفراد في مثل هذه المؤسسات. وفي ظروف معينة، يجوز له اتخاذ إجراءات ضد أشخاص آخرين، مثل في حالات سوء التصرف في السوق. القسم مسؤول أيضاً عن إدارة تشريع حماية البيانات حتى يتم تحويلها إلى سلطة مركز دبي المالي العالمي.

قسم السياسات والخدمات القانونية مسؤول عن تقديم السياسات وصياغتها، وتوفير الاستشارات القانونية المكتبية والدعم للأقسام العاملة بسلطة دبي للخدمات المالية وإدارة أعمال لجان التنازلات والسياسات والقوانين. هذا القسم مسؤول أيضاً عن تطوير وتقديم القوانين وقواعد سلطة دبي للخدمات المالية، والتي تكون سلطة دبي للخدمات المالية مسؤولة عنها، علاوة على التشاور مع سلطة مركز دبي المالي العالمي حول التشريعات الأخرى بمركز دبي المالي العالمي. يعمل هذا القسم ويتحمل المسؤولية عن مراقبة الاتصالات والتخطيط الاستراتيجي.

في يوليو ٢٠٠٦ تمت إعادة هيكلة منصب المستشار العام اعتباراً من ١ نوفمبر ٢٠٠٦، الأمر الذي أسفر عن استحداث قسم السياسات والخدمات القانونية وقيام المستشار العام بتولي مسؤوليات سكرتارية مجلس الإدارة.

المستشار العام وسكرتير مجلس الإدارة مسؤول عن تقديم النصائح والاستشارات الحوكمة لمجلس الإدارة ولجانه، والرئيس التنفيذي والأقسام العاملة بخصوص الشؤون القانونية التي تؤثر على سلطة دبي للخدمات المالية، بما في ذلك تقديم النصائح بخصوص قضايا الحوكمة الداخلية، إدارة العلاقات القانونية عالية المستوى والعقود الرئيسية، والتواصل مع محكمة مركز دبي المالي العالمي ومراقبة الدعاوى الخاصة بسلطة دبي للخدمات المالية. يقوم سكرتير مجلس الإدارة بإدارة وتنسيق كافة وظائف السكرتير لمجلس الإدارة وجميع اللجان المنبثقة عنه. كما يقوم المستشار العام أيضاً بمراقبة دور سلطة دبي للخدمات المالية في العلاقات الدولية.

قسم الخدمات المؤسسية والعمليات مسؤول عن الشؤون الإدارية وتقنية المعلومات، والتمويل وإدارة المشروعات والمخاطر وبرنامج قادة الغد التنظيميين.

قسم الموارد البشرية مسؤول عن كافة أوجه موارد الموظفين لدى سلطة دبي للخدمات المالية.

سلطة دبي للخدمات المالية في حركة دؤوبة

أنظمة تقييم المخاطر

سلطة دبي للخدمات المالية هي منظمة تعمل على أساس تقييم المخاطر، حيث تقوم بتقييم المخاطر وتحديد الأولويات لاستعمال مواردها لتخفيف تلك المخاطر. ينطبق هذا المبدأ عند التعامل مع المؤسسات الفردية وبين المؤسسات المتشابهة وبين القطاعات.

تبنى سلطة دبي للخدمات المالية دورة مستمرة لإدارة المخاطر والتي تتألف من تحديد المخاطر وتقييمها وترتيب أولوياتها وتخفيفها. قد تنشأ المخاطر من مناطق معينة في المؤسسة بما في ذلك الأعمال وعمليات التشغيل وإجراءات الرقابة الداخلية وترتيبات الالتزام. وتشتمل عملية إدارة المخاطر أيضًا على عوامل مخاطرة عامة، بما في ذلك عوامل خارجية تنطبق إما على قطاعات خاصة من الهيئة المنظمة أو على الهيئة بأكملها.

يتيح أيضًا التقييم المنظم للمخاطر لسلطة دبي للخدمات المالية إمكانية تحديد القضايا المشتركة بين المؤسسات، على سبيل المثال نموذج حوكمة شركات ضعيف في مؤسسات من نوع معين، والتعهد بأعمال رئيسية ردًا على ذلك.

كما أن سلطة دبي للخدمات المالية تتولى بحث ومراقبة السوق بهدف تحديد، تقييم ومواجهة أي تطورات سواء داخل مركز دبي المالي العالمي أو خارجه والتي قد تتسبب في أي مخاطر للمركز أو لأي قسم معين من مجتمع مركز دبي المالي العالمي.

تنطبق هذه الفلسفة على جميع أقسام سلطة دبي للخدمات المالية، وجميع تعاملاتها مع الشركات المرخصة، سواء كانت تلك التعاملات تتعلق بأقسام الترخيص أو الرقابة أو الأسواق أو التنفيذ.

تبتت سلطة دبي للخدمات المالية منهجًا قائمًا على تقييم المخاطر لتطوير خطة العمل الخاصة بها للعام ٢٠٠٧/٢٠٠٨ وسوف تواصل تطبيق هذا المنهج لإعداد وتنفيذ الخطط المستقبلية.

تعتقد سلطة دبي للخدمات المالية بأن منهج التنظيم القائم على تقييم المخاطر وليس منهج التنظيم القائم على الأنظمة يؤدي إلى زيادة فاعلية وكفاءة التنظيم. كما تعتقد سلطة دبي للخدمات المالية بأنه من المناسب والملائم لبيان منهجها في التنظيم على نحو واضح ودقيق أن تضمن إدراك جوهر منهجها خارجيًا والتصرف كعامل مساعد داخليًا، لضمان استمرار سعي سلطة دبي للخدمات المالية لتوفير تنظيم فعال واقتصادي التكلفة.

إن رؤية سلطة دبي للخدمات المالية ومهمتها وقيمتها ومنهجها في التنظيم تُشكل الأساس الذي نستند إليه في عملنا.

الترخيص

أهم الإنجازات لعام ٢٠٠٦

التنظيم والموارد - الوظيفة الأساسية لمعالجة طلبات الترخيص شغلت أغلب نشاط القسم في عام ٢٠٠٦. وتم أيضاً تكريس جهود هامة لإكمال مبادرة تحسين الأعمال التي تم إطلاقها في عام ٢٠٠٥. قام القسم أيضاً بزيادة وإعادة تنظيم موارده استجابةً للزيادة المحتملة في الطلبات من الشركات. وقد عملت زيادة مديري الحالات بشكل كبير على تعزيز الخبرة التنظيمية والخبرة التقنية للقسم. كما تم أيضاً تعزيز وحدة استعلامات الترخيص لدعم المقدار المطرد من الاستعلامات الكثيرة المرتبطة بالترخيص. تم انشاء وحدة للخدمات المشتركة لمعالجة عدد من العمليات التنظيمية المشتركة بين قسم الترخيص والأقسام الأخرى. وقد عمل ذلك على توفير الفرص لنا لإدارة مواردنا بشكل أكثر فاعلية ومرونة. تتحمل الوحدة الجديدة المسؤولية عن جميع عمليات الفحص الأساسية على الأفراد وتسجيل المؤسسات المهنية والرقابة المستمرة عليها (أي مزودو الخدمات المساعدة ومدققو الحسابات المعتمدين). تم توظيف منظم ذو خبرة للالتحاق بفريق الخدمات المشتركة لإجاز وتنفيذ نظام محسن لمدققي الحسابات.

مبادرات السياسات - تم إكمال العديد من مبادرات السياسات الهامة في عام ٢٠٠٦ بعد التشاور الكامل مع قسم الخدمات المالية بمركز دبي المالي العالمي. وقد أدى إكمال هذه المبادرات إلى تمكين القسم من توزيع موارده بشكل أكثر فاعلية واستهداف المجالات التي قد تتسبب في المخاطر الشديدة على أهداف سلطة دبي للخدمات المالية. إن التغييرات التي تم إجراؤها على السياسات، والملخصة أدناه، توضح أيضاً التزامنا بتخفيض العبء التنظيمي على المؤسسات حيثما أمكن ذلك.

مزودو الخدمات المساعدة المعتمدون (ASPs) - وافق مجلس إدارة سلطة دبي للخدمات المالية على تفعيل نطاق نظام التسجيل لمزودي الخدمات المساعدة لتشمل فقط تلك الشركات التي تقدم خدمات الحاسبة والخدمات القانونية للمؤسسات أو الأسواق المرخصة من قبل سلطة دبي للخدمات المالية. وقد أدى هذا التغيير الهام إلى حل مشكلات أساسية في النظام الأصلي لمزودي الخدمات المساعدة ومكن القسم من تركيز موارده بشكل أكثر فاعلية على تقييم المخاطر الأساسية لأهداف سلطة دبي للخدمات المالية.

مدققو الحسابات المعتمدون - وافق مجلس إدارة سلطة دبي للخدمات المالية على استعمال نظام محسن لتسجيل ومراقبة مدققي الحسابات مخصص لتعزيز الثقة في كفاءة رفع التقارير بقسم الخدمات المالية لدى مركز دبي المالي العالمي.

الأفراد المرخصون - وافق مجلس إدارة سلطة دبي للخدمات المالية على تفعيل النظام الخاص بالأفراد المرخصين ليشمل فقط أولئك الأفراد الذين يؤثرون بشكل جوهري على عمليات المؤسسة المرخصة.

نظرة عامة على نشاط قسم الترخيص للعام ٢٠٠٦

بلغت الزيادة السنوية في عدد المؤسسات المرخصة خلال عام ٢٠٠٦ (٧٥) مؤسسة. (٢٠٠٥): تم ترخيص ١٩ مؤسسة).

بلغت الزيادة السنوية في عدد مزودي الخدمات المساعدة المعتمدين خلال عام ٢٠٠٦ (٢٠) مزوداً. (٢٠٠٥): تم اعتماد ١٢ من مزودي الخدمات المساعدة).

بلغت الزيادة السنوية في عدد مدققي الحسابات المعتمدين خلال عام ٢٠٠٦ مدققاً واحداً. (٢٠٠٥): تم اعتماد ٤ من مدققي الحسابات).

بلغ عدد الأفراد الذين تم اعتمادهم لأداء واحدة من الوظائف المرخصة أو أكثر خلال عام ٢٠٠٦ (٣٤٥) فرداً. (٢٠٠٥): تم ترخيص ٢٠٥ أفراد).

قام القسم بوضع معايير للخدمة في عام ٢٠٠٦ كما يلي:

معايير الخدمة والآداء

المعيار	الهدف	الآداء
معالجة أي من طلبات الترخيص إلى مرحلة الموافقة البدائية	في غضون ٥٠ يوم عمل من استلام الطلب	(يعكس الآداء السنوي حقيقة أن تحسينات الأعمال فيما يتعلق بهذا المعيار لم تنفذ بشكل تام حتى الربع الثاني من عام ٢٠٠٦)
معالجة طلب تسجيل مدقق حسابات	في غضون ٣٠ يوم عمل من استلام الطلب	١٠٠٪
معالجة طلب تسجيل مزود الخدمات المساعدة	في غضون ٧ أيام عمل من استلام الطلب	غير متوفر للعام ٢٠٠٦ بسبب التغيير الذي تم إجراؤه في منتصف العام
معالجة طلب الفرد المرخص	في غضون ٥ أيام عمل من استلام الطلب	٩٩٪

ملخص المؤسسات المرخصة والمعتمدة للعام ٢٠٠٦

تمت المحافظة على سرية تفاصيل الطلبات الجاري معالجتها بالرغم من أن جميع الموافقات (التراخيص، التسجيل والأفراد المرخصين) منشورة في السجل العام والذي يمكن الحصول عليه من موقع سلطة دبي للخدمات المالية على شبكة الانترنت. القائمة الكاملة للمؤسسات المرخصة أو المعتمدة خلال العام ٢٠٠٦ مذكورة في الملاحق رقم ٥ و ٦ و ٧.

الرقابة

أهم الإنجازات لعام ٢٠٠٦

- ارتفع عدد المؤسسات المرخصة من ١٩ في نهاية ٢٠٠٥ إلى ٩٩ في عام ٢٠٠٦. وانتقلت العديد من المؤسسات من مرحلة البدء إلى مرحلة التشغيل الفعال وسعى عدد من المؤسسات إلى إجراء تحسينات على نطاق الترخيص لديها.
- قام القسم بتنفيذ عمليات تطوير هامة للنظام التنظيمي مثل النظام الجديد لصناديق الاستثمار الجماعي، إلغاء نظام ممثلي المؤسسات المرخصين والانتقال إلى نظام مزودي الخدمات المساعدة المعدل. وتم أيضاً إدخال تحسينات على نظام التأمين من خلال إجراء تعديلات تتيح أداء أعمال التجزئة من أي فرع لأي كيان في مركز دبي المالي العالمي.
- شارك القسم في عمليات التقييم الذاتي لنظام سلطة دبي للخدمات المالية مقابل المعايير التنظيمية الدولية وتقديم الاقتراحات لإضافة المزيد من التحسين على النظام. قام القسم أيضاً بإعداد اقتراحات لتنفيذ "اتفاقية بازل الثانية بشأن رأس المال" ولإنشاء إطار جديد لجمع ونشر البيانات، لتسهيل تحليل نشاط المؤسسات ومستويات المخاطر.
- تطوير إضافي لنظام التمويل الإسلامي، لتسهيل وضع مركز دبي المالي العالمي كمحور دولي للتمويل الإسلامي. وفي هذا المجال، تم البدء في إجراءات تعاون مئمر مع لجنة الأوراق المالية الماليزية لتسهيل تداول الأوراق المالية في كلا السوقين.
- تم إجراء ٢٧ تقييماً للمخاطر في الموقع خلال العام ٢٠٠٦ مع تنفيذ برامج لتقليل المخاطر حسبما يكون ضرورياً.
- قام القسم بإقامة اثنتين من الدورات المعرفية حول مكافحة غسيل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب بسلطة دبي للخدمات المالية مع المؤسسات المرخصة ومزودي الخدمات المساعدة المعتمدين.
- شارك القسم في أنشطة وضع المعايير بالرابطة الدولية لمراقبي التأمين، حيث قام القسم بتمثيل سلطة دبي للخدمات المالية في اللجنة الفنية وبعض المجموعات الأخرى. بالإضافة إلى ذلك، كان القسم فعالاً في أعمال مجلس الخدمات المالية الإسلامية وفي مجموعة العمل المشترك حول انشاء التكافل (التأمين الإسلامي) بين تلك الهيئات.

معايير الخدمة والأداء

المعيار	الهدف	الأداء
تقديرات المخاطر التي تم البدء بها ١٠٠٪ ضمن الإطار الزمني		٩٦٪

مكافحة غسيل الأموال (AML) ومكافحة تمويل الإرهاب (CTF)

النظام العام والرقابة المستمرة

اشتركت سلطة دبي للخدمات المالية على نحو فعال في تعزيز ثقافة الالتزام بمكافحة غسيل الأموال / مكافحة تمويل الإرهاب داخل مركز دبي المالي العالمي.

تقوم سلطة دبي للخدمات المالية بتطبيق نظام تنظيمي شامل فيما يتعلق بمكافحة غسيل الأموال / مكافحة تمويل الإرهاب والذي يتوافق مع المعايير الدولية، خصوصاً تلك التي تحدها قوة المهام الخاصة المالية من خلال توصياتها الأربعين والتوصيات الخاصة المتسعة.

لا يزال الفحص الأولي لمقدمي الطلبات والرقابة المستمرة للالتزام بمكافحة غسيل الأموال / مكافحة تمويل الإرهاب في مقدمة جدول أعمال سلطة دبي للخدمات المالية ويُشكل جزءاً لا يتجزأ من منهجها التنظيمي القائم على تقييم المخاطر. ويُشكل تقييم فاعلية ضوابط مكافحة غسيل الأموال / مكافحة تمويل الإرهاب التي تحدها وتدعها المؤسسة عنصراً هاماً من عملية تقييم المخاطر.

نظام مزودي الخدمات المساعدة المعدل

بدأ العمل بنظام مزودي الخدمات المساعدة المعدل اعتباراً من ١٨ يونيو ٢٠١٦. وشملت التعديلات الأساسية إدخال تحسينات على أحكام مكافحة غسيل الأموال / مكافحة تمويل الإرهاب لإضفاء المزيد من الوضوح بخصوص المطلوب للفئتين المتبقيتين من مزودي الخدمات المساعدة ومع ذلك ضمان القيام على نحو كامل بتجسيد متطلبات قوة المهام الخاصة المالية.

تقارير العمليات المشكوك فيها (STRs)

في عام ٢٠١٦ قامت المؤسسات المرخصة ومزودو الخدمات المساعدة بتقديم ٨ تقارير حول عمليات مشكوك بها إلى وحدة حالات مكافحة غسيل الأموال المشكوك بها في مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي (مع إرسال نسخة إلى سلطة دبي للخدمات المالية). وقد تم التعرف على كافة تقارير العمليات المشبوهة نتيجة للإجراءات الفعالة لمكافحة غسيل الأموال التي تم اتخاذها ضمن المؤسسات.

التدريب والوعي

إن الوعي بإجراءات مكافحة غسيل الأموال / مكافحة تمويل الإرهاب في جميع أقسام مركز دبي المالي العالمي مدعوم بشكل فعال من قبل سلطة دبي للخدمات المالية والتي تستمر في تقديم عدد من الدورات التدريبية والمعرفية. وهذا يشمل من بين أشياء أخرى، تلبية متطلبات القانون الاتحادي علاوة على تقديم تقارير العمليات المشكوك فيها. وقد تم تقديم ٤ دورات تدريبية لموظفي سلطة دبي للخدمات المالية علاوة على تقديم ٨ دورات معرفية للمؤسسات المرخصة ومزودي الخدمات المساعدة وسلطة مركز دبي المالي العالمي وبعض المنظمين والسلطات الأخرى (شرطة دبي في أكاديمية الكلية التابعة لها). وذلك على مدار العام.

الأسواق

أهم الإنجازات لعام ٢٠٠٦

كانت أهم خطوة اتخذها قسم الأسواق خلال هذا العام هي استلام أول طلب من مؤسسة سوق مرخصة لتأسيس بورصة مشتقات السلع في مركز دبي المالي العالمي وتقييم ذلك الطلب جوهرياً. قامت بورصة دبي للتجارة (وهي عبارة عن مشروع مشترك بين سوق نيويورك للتبادل التجاري وتطوير وهي شركة تابعة لمملكة بالكامبل لشركة دبي القابضة) بتقديم طلب إلى سلطة دبي للخدمات المالية من أجل انشاء بورصة للسلع.

ترغب بورصة دبي للسلع بتداول عقود التوريد الآجل لأنواع معينة من النفط الخام (Sour Crude Oil) وهي السوق الأولى من نوعها في منطقة مجلس التعاون الخليجي. بالتزامن مع النظر في طلب الحصول على وضع "مؤسسة سوق مرخصة". قام قسم الأسواق أيضاً بتقييم طلب مقدم من بورصة نيويورك للطاقة للسماح لها بإجراء المقاصة والتسويات للصفقات التي تتم في سوق دبي للتبادل التجاري.

لا زالت سلطة دبي للخدمات المالية تنظر في تقييم كلا الطلبين ومن المرجح أن تصدر الموافقة النهائية على عليهما في النصف الأول من عام ٢٠٠٧.

إن تطور سوق الصكوك في مركز دبي المالي العالمي يعكس الإطار التنظيمي الراسخ للمنتجات الإسلامية التي تطورها الصناعة وتنظمها سلطة دبي للخدمات المالية. وأصبح قسم الأسواق ينظم الآن أكبر سوق صكوك في العالم تبلغ قيمتها ٧,٦٣ مليار درهم إماراتي أو ٤٤٪ من مجموع قيمة صكوك المطروحة عالمياً في كافة البورصات. وقد قامت نخيل، الشركة التي تقوم بتطوير مشروع النخلة وجزر العالم، بإدراج أكبر إصدار صكوك في العالم في بورصة دبي المالية العالمية في ١٤ من شهر ديسمبر ٢٠٠٦.

ويؤكد الإدراج المذكور الذي تبلغ قيمته ٣,٥٢ مليار دولار أميركي مكانة سوق دبي المالي العالمي كأكبر بورصة صكوك في العالم.

الهيئات المعترف بها

تلقي قسم الأسواق في عام ٢٠٠٦ خمسة طلبات للحصول على وضع هيئة معترف بها من أجل تقييمها. بهدف نظام الاعتراف ضمن قواعد سلطة دبي للخدمات المالية إلى تخفيف انخراط الهيئة في عملية الإشراف اليومي على تلك الجهات وبالتالي تمكين سلطة دبي للخدمات المالية من التركيز جوهرياً على ترتيبات الإشراف والتنظيم المطبقة في الدولة التي يقع فيها المركز الرئيسي لمقدم الطلب.

الهيئات المعترف بها هي إما بورصة أو دار مقاصة أو منظمة تسوية تقع خارج مركز دبي المالي العالمي. ولكنها تقدم خدمة مالية ضمن مركز دبي المالي العالمي.

تم خلال العام الاعتراف بالبورصات الثلاث التالية:

- بورصة نيويورك لتبادل السلع (New York Mercantile Exchange Inc)
- مؤسسة تبادل السلع (Commodities Exchange Inc)
- بورصة السلع المستقبلية (ICE Futures)

يجري حالياً تقييم الطلبين الآخرين (يتعلق احدهما ببورصة العقود الآجلة والآخر بدار مقاصة).

الأعضاء المعترف بهم

تلقى قسم الأسواق وعالج عددا متزايدا من الطلبات المقدمة من قبل شركات دولية تسعى لعضوية سوق دبي المالي العالمي. إنّ الأعضاء المعترف بهم هم أعضاء مؤسسة سوق مرخص لها وليس لها وجود مادي ضمن مركز دبي المالي العالمي.

اعترفت سلطة دبي للخدمات المالية بثمان هيئات كشرط مسبق لعضوية سوق دبي المالي العالمي، وهي جيفريز إنترناشيونال ليمتد، كي أيه أس بنك إن في، ميريل لينتش إنترناشيونال، أيه بي أن أمرو بنك أن في، أي أن جي بانك أن في، هيتشنز هاريسون أند كومباني بي أل سي، مورغان ستانلي أند كومباني إنترناشيونال ليمتد و باركليز كابتال سيكيوريتيز ليمتد.(١)

بالإضافة إلى ذلك، يعكف قسم الأسواق على دراسة طلبات موافقة لنح وضع "عضو معترف به" لشركات تسعى لنيل عضوية بورصة دبي للسلع.

شراء الشركات

قامت ام تي أن إنترناشيونال (موريشيوس) بشراء إنفيستكوم ذ.م.م بتاريخ ٢٣ مايو ٢٠٠٦ بكامل قيمة رأسمالها المساهم وإيصالات الإيداع العامة (مدرجة في بورصة دبي المالية العالمية). تمت عملية الشراء وفق قواعد سلطة دبي للخدمات المالية وكانت الأولى من نوعها التي تمت حسب أنظمة سلطة دبي للخدمات المالية.

تغييرات تنظيمية على أساس تقييم المخاطر

عقب مراجعة قام بها قسم الأسواق بموجب التزامات الإفصاح من قبل الهيئات التي بتوجب عليها رفع تقارير إلى سلطة دبي للخدمات المالية، قامت السلطة بتخفيف العبء التنظيمي الذي يقع على عاتق الشركات التي تقوم بإدراج منتجات في مؤسسات السوق المرخصة من قبل مركز دبي المالي العالمي وذلك بإلغاء شرط تعيين كفيل لمساعدتها على القيام بالتزامات الإفصاح المفروضة عليها، وبهذا التعديل ألغيت أعباء الإفصاح التي كانت تقع على الكفلاء وأصبحت جزءاً من واجبات الجهة رافعة التقارير والتي أصبح عليها الآن أن تتأكد من القيام بالإفصاح عن المعلومات التي تؤثر على الأسعار في المواعيد المقررة، وقام قسم الأسواق أيضاً بدراسة مختلف أوجه تطبيق نموذج الإعراف والتغيير المقترح لتسهيل التداول الأساسي من قبل أعضاء بورصات تبادل السلع في الخارج .

معلومات إحصائية

الإجراءات التنظيمية	العدد	النشاط التنظيمي
دراسة قرارات إدراج مؤسسات سوق مرخصة	١٤	تمت دراسة كافة قرارات الإدراج مع توجيه اشعار خلال خمسة أيام
الهيئات رافعة التقارير بموجب	١٥	تشرف سلطة دبي للخدمات المالية الآن على ١٥ هيئة رافعة للتقارير في مركز دبي المالي العالمي
شراء الشركات	١	شراء أوراق مالية مدرجة في بورصة دبي المالية العالمية
دراسات متخصصة لأنشطة بورصة دبي المالية العالمية	٢	دراسات وافية لمجالين رئيسيين ضمن التزامات بورصة دبي المالية العالمية لضمان تنفيذ الالتزامات المستمرة الواردة في نموذج مؤسسات السوق المرخصة.
العمل على استقرار الأسعار	١	الموافقة على القيام بأنشطة تهدف لتحقيق استقرار أسعار الأوراق المالية حديثة الإدراج في سوق دبي المالي العالمي.
الإشعار بعروض الأوراق المالية من مركز دبي المالي العالمي	٣	قام مركز دبي المالي العالمي باخطار سلطة دبي للخدمات المالية بثلاث عروض أوراق مالية تمت من المركز خلال الفترة موضوع التقرير.
اشعارات افصاح إلى بورصة دبي المالية العالمية	١٧٧	قامت سلطة دبي للخدمات المالية بتفويض البورصة بتنفيذ مسؤولياتها فيما يتعلق بنظام التجميع الإلكتروني للمعلومات وخليتها واسترجاعها لأغراض الإفصاح للبورصة عن المعلومات التي تؤثر على الأسعار.
اشعار سلطة دبي للخدمات المالية بشأن مخالفات من قبل مؤسسات السوق المرخصة .	٠	يتعين على كل مؤسسة سوق مرخصة اشعار سلطة دبي للخدمات المالية فور علمها أو حالما يتوفر لديها من الأسباب ما يدعوها للاعتقاد بحدوث خرق جسيم لإحدى القواعد أو بأحد متطلبات الترخيص.

معايير الخدمة والأداء

المعيار	الهدف	الأداء
مستندات وقرارات الإدراج التي تمت دراستها	٥ أيام عمل	١٠٠٪

تنفيذ القوانين

أهم الإنجازات لعام ٢٠٠٦

جرى تغيير على دور قسم التنفيذ في عام ٢٠٠٦ ليشمل اتخاذ إجراء تنظيمي ضمن مركز دبي المالي العالمي. بما في ذلك الحصول على تعهد بالتنفيذ وأوامر مانعة من محكمة مركز دبي المالي العالمي. إن الإجراءات التنظيميين اللذين تم اتخاذهما كانا يتعلقان بحالات ادعى فيها أفراد وشركات كذباً بأنهم يتمتعون بوضع تنظيمي سليم ضمن مركز دبي المالي العالمي. ولقد كان من شأن الإجراءات التنفيذية التي اتخذتها سلطة دبي للخدمات المالية تعزيز سمعة سلطة دبي للخدمات المالية لدى مركز دبي المالي العالمي وعلى الصعيد الدولي.

القسم:

- حصل على تعهد تنفيذي خاصّ ببيانات زائفة عن التمتع بوضع تنظيمي سليم في مركز دبي المالي العالمي.
- حصل على أوامر مانعة صادرة عن المحكمة إلى أندوام أسيت ماجمنت لمنعها من إصدار بيانات بشأن وضعها التنظيمي في مركز دبي المالي العالمي.
- ساعد وكالة الخدمات المالية في اليابان في وقف عملية احتيال في طوكيو.
- ضمان الإلتزام بقواعد شراء الشركات فيما يتعلق بعملية إدراج في كل من لندن وبورصة دبي المالية العالمية.
- ساعد منظمين دوليين وقدم معلومات تتعلق بطلبات للمساعدة بشأن حقيقتات أو معلومات تتعلق ببذل بأعمال التحري الأساسية ضمن نطاق اختصاصهم.
- ساعد لجنة تداول السلع المستقبلية بالولايات المتحدة سي اف تي سي في الحصول على بيانات مدنية في الإمارات العربية المتحدة للمساعدة في إجراءات خاصة بها في الولايات المتحدة.
- أقام ندوات مشتركة مع أكاديمية شرطة دبي والمنظمة الدولية للجان الأوراق المالية لمكافحة الجريمة المالية.
- العمل مع شرطة دبي وغيرها من وكالات تطبيق القانون الدولي بشأن مسائل تتعلق بالمشاكل الإستخباراتية.
- العمل بشكل وثيق مع أكاديمية شرطة دبي وسلطة السندات والسلع الإماراتية بشأن تدريب أفراد من المنطقة على تحسين أساليب التحقيق ومكافحة الجريمة المالية في مختلف دولهم. بالإضافة إلى ذلك تم إغارة اثنين من كبار مسؤولي شرطة دبي وتم تدريبهم من قبل قسم تنفيذ القوانين.
- عمل عن قرب مع قسم العلاقات الدولية طوال السنة لتوفير المساعدة للعديد من مؤسسات التنظيم والتنفيذ الدولية بما في ذلك سلطة الخدمات المالية في المملكة المتحدة ولجنة السندات في ماليزيا و مركز الخدمات المالية العالمي في دبلن. ولجنة تداول السلع المستقبلية في الولايات المتحدة وسلطة السندات والسلع الإماراتية، شرطة دبي ولجنة سندات بربادوس. لجنة جيرزي للخدمات المالية والنيابة العامة في إيطاليا.

- الاجتماع مع العديد من المنظمات الدولية وتقديم عدد من الأوراق حول عمليات سلطة دبي للخدمات المالية في السعي لمكافحة الجريمة المالية في الشرق الأوسط ومكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب. ومن تلك المؤسسات المالية هيئة الإمارات للأوراق المالية والسلع (ESCA)، وزارة الخارجية الأميركية ووزارة الخزانة الأميركية ولجنة السندات والأسواق الأميركية ولجنة تداول العقود المستقبلية بالولايات المتحدة وسلطة سوق رأس المال في المملكة العربية السعودية، السوق السعودية للأوراق المالية وهيئة الخدمات المالية بالمملكة المتحدة ومكتب جرائم الإحتيال الكبرى في الولايات المتحدة، وللويدز أوف لندن وسوق عمان للأوراق المالية بالأردن ووكالة مكافحة الجرائم الخطيرة المنظمة بالأردن ولجنة الأوراق المالية في الأردن. وشرطة العاصمة وهيئة سوق رأس المال المصرية وسوق القاهرة والاسكندرية للأوراق المالية.

سوف تبقى محاربة الجريمة المالية قطاعاً مهماً لتطوير المهارات الإقليمية والخبرة في العام ٢٠٠٧. تعتمد سلطة دبي للخدمات المالية أن تلعب دوراً مهماً في ذلك ضمن مركز دبي المالي العالمي ومنطقة الخليج. وسوف تستفيد هذه العملية من العروض المتعلقة بوسائل مكافحة الجريمة المالية ضمن أهم المجالات الصناعية في منطقة الخليج والمملكة المتحدة وأوروبا والولايات المتحدة. هذا، ويقوم قسم تنفيذ القوانين بالعمل بشكل وثيق مع أكاديمية شرطة دبي بهدف إعداد خطة خاصة بمكافحة الجريمة المالية تهدف إلى تدريب محققين ماليين خبراء في المنطقة لدعم سوق مالية نامية ومتكاملة.

معايير الخدمة والأداء

المعيار	الهدف	الأداء
تلبية الطلبات الخاصة بالعلومات والمساعدة	١٠٠٪	١٠٠٪
الحصول على إجراءات تنفيذية وأوامر محاكم	١٠٠٪	١٠٠٪

حماية البيانات

تشرف سلطة دبي للخدمات المالية على قانون حماية البيانات للعام ٢٠٠٤ ونموذج لوائح حماية البيانات. يخضع جميع الأشخاص العاملين في مركز دبي المالي العالمي لهذا القانون الذي ينطبق أيضاً على الوكالات المعنية بإدارة مركز دبي المالي العالمي وتنظيمه. تمت صياغة تشريع حماية البيانات وفق مبادئ حماية البيانات المبينة في تشريع الإتحاد الأوروبي.

يحدد هذا التشريع كيفية سير المعلومات الشخصية وإدارتها وحمايتها داخل مركز دبي المالي العالمي وشروط إرسالها خارج المركز.

في العام ٢٠٠٦، عززت سلطة دبي للخدمات المالية ممارسات وإجراءات تفعيل حماية البيانات. ومع أن قانون حماية البيانات قد صدر في سبتمبر ٢٠٠٤، أدركت سلطة دبي للخدمات المالية ضرورة إجراء التعزيز فأعدت صياغة مسودة أول قانون لحماية البيانات في الإمارات العربية المتحدة، وذلك بهدف جعله أكثر فاعلية.

قام قسم التنفيذ في سلطة دبي للخدمات المالية بتدريب ١٥ موظفاً من هيئة المركز ونظم سلسلة من المحاضرات حول مبادئ حماية البيانات. اتفق مركز دبي المالي العالمي وسلطة دبي للخدمات المالية على قيام السلطة بنقل مسؤوليتها عن إدارة تطبيق التشريع إلى مكتب مستقل لحماية البيانات داخل سلطة مركز دبي المالي العالمي في يناير ٢٠٠٧ بعد سنّ التعديلات التشريعية ذات الصلة.

هذا التحويل يضمن استمرارية الإشراف بين سلطة مركز دبي المالي العالمي وسلطة دبي للخدمات المالية. سيكون هناك تعاون مستمر بين السلطتين حرصاً على تأمين معايير عالية من الالتزام.

السياسات والخدمات القانونية *

أهم الإنجازات لعام ٢٠٠٦

خلال سنة ٢٠٠٦، ركز القسم بشكل رئيسي على الوظائف الأساسية لتطوير سياسة الخدمات المالية والتشريع والقوانين وتأمين الخدمات القانونية لأقسام التشغيل. واشتمل أحد أهم وأكبر المشاريع خلال السنة فيما يتعلق بتعزيز الإطار التشريعي لمركز دبي المالي العالمي على تطوير نظام الاستثمار الجماعي. يتبين نطاق المشروع إلى حد ما. في أوراق الاستشارة الـ ١٩ التالية ومسودات التشريعات والقوانين ذات الصلة. وقد تم نشر جميع الأوراق الإستشارية لاستدراج آراء الرأي العام عليها وذلك على موقع سلطة دبي للخدمات المالية على شبكة الانترنت خلال سنة ٢٠٠٦.

أوراق الاستشارة

- الورقة الإستشارية رقم ٢٣ حول قانون شركات التوصية
- الورقة الإستشارية رقم ٢٤ حول أنظمة شركات التوصية
- الورقة الإستشارية رقم ٢٥ النظام المقترح لصناديق الإستثمار الجماعي
- الورقة الإستشارية رقم ٢٦ أنظمة شركات الإستثمار
- الورقة الإستشارية رقم ٢٧ أعمال الإستثمار الحويط والوساطة في التأمين والأعمال المصرفية والنماذج والإشعارات المقررة
- الورقة الإستشارية رقم ٢٨ إعادة هيكلة نظام مزودي الخدمات المساعدة
- الورقة الإستشارية رقم ٢٩ التغييرات المقترحة حول مثلي المؤسسات المرخصين
- الورقة الإستشارية رقم ٣٠ التغييرات المقترحة حول الكفلاء
- الورقة الإستشارية رقم ٣١ التغييرات المقترحة حول فروع الشركات المؤسسة في مركز دبي المالي العالمي
- الورقة الإستشارية رقم ٣٢ التخفيض المقترح لمتطلبات رأس المال للوسطاء الذين يتصرفون بصفة "موكلين مطابقين"
- الورقة الإستشارية رقم ٣٣ اقتراحات قانون ائتمان الإستثمار والمتطلبات صناديق الملكية العامة
- الورقة الإستشارية رقم ٣٤ إقتراحات لتعديل المتطلبات حول تسويق وبيع الصناديق الأجنبية
- الورقة الإستشارية رقم ٣٥ إقتراحات لتمديد مدة التقرير السنوي المنطبقة على هيئات اعداد التقارير
- الورقة الإستشارية رقم ٣٦ التغييرات المقترحة على اطار تنظيم مدققي الحسابات
- الورقة الإستشارية رقم ٣٧ استخدام الوسطاء الأساسيين من قبل صناديق التحوط
- الورقة الإستشارية رقم ٣٨ التعديلات المنفرقة على قواعد شراء الشركات
- الورقة الإستشارية رقم ٣٩ فئة جديدة للأعضاء المعترف بهم
- الورقة الإستشارية رقم ٤٠ إقتراح لإلغاء المتطلبات لمدير /شريك مرخص في المقر الرئيسي
- الورقة الإستشارية رقم ٤١ التغييرات المقترحة للتشريع الإداري لمركز لسلطة دبي للخدمات المالية في ما يتعلق بتعريف اليوم ، نتيجة لذلك، صدرت القوانين التالية وتم تعديل بعض القواعد في العام ٢٠٠٦.

القوانين

قانون الإستثمار الجماعي. قانون مركز دبي المالي العالمي رقم ١ لسنة ٢٠٠٦، ١٨ أبريل ٢٠٠٦
قانون ائتمان الإستثمار. قانون مركز دبي المالي العالمي رقم ٥ لسنة ٢٠٠٦، (١ أغسطس ٢٠٠٦)
قانون شركات التوصية، قانون مركز دبي المالي العالمي رقم ٤ لسنة ٢٠٠٦ (ينفذ هذا القانون من قبل
مركز دبي المالي العالمي غير أن سلطة دبي للخدمات المالية هي من وضعت مسودة هذا القانون إذ تم
استخدام هذا القانون بشكل أساسي لصناديق الإستثمار الجماعي)
قانون تعديل القانون التنظيمي (الإستثمار الجماعي)، قانون مركز دبي المالي العالمي رقم ٢ لسنة ٢٠٠٦
قانون تعديل القانون التنظيمي (ائتمان الاستثمار)، قانون مركز دبي المالي العالمي رقم ٧ لسنة ٢٠٠٦
قانون تعديل القانون التنظيمي، قانون مركز دبي المالي العالمي رقم ٨ لسنة ٢٠٠٦

التعديلات على نماذج متعددة خاصة بكتاب قوانين سلطة دبي للخدمات المالية، التي تتعلق بالتالي:

مزودو خدمات الائتمان. صناديق الإستثمار الجماعي. الأعضاء المعترف بهم. الكفاءة ومستشارو الإلتزام بالقوانين. المكاتب الفرعية. الموكلون المتطابقون. مزودو الخدمات المساعدة. مثلو المؤسسات المرخصون. المعاملات بشأن الصناديق. ائتمان الاستثمار وائتمان الاستثمارات العقارية الثقة. مدة التقارير السنوية. الوسطاء الأساسيون.

مبادرات أخرى

لعب القسم دوراً ريادياً في تنسيق ومراجعة التقييم الذاتي للمنظمة الدولية للجان الأوراق المالية في بازل ومجموعة العمل الدولي والرابطة الدولية لراقبي التأمين وذلك بهدف تأمين الدقة القانونية والوحدة الموضوعية. أجاب القسم بالتحديد على أسئلة التقييم الذاتي الخاصة بالمنظمة الدولية للجان الأوراق المالية في ما يتعلق بالصناديق. كان القسم مسؤولاً عن وضع مسودة للتعديلات التشريعية والقانون الناجمة من التقييمات الذاتية للمنظمة الدولية للجان الأوراق المالية. بازل. ومجموعة العمل الدولي والرابطة الدولية لراقبي التأمين.

لعب القسم دوراً ريادياً في إعداد مستندات الدعم لصندوق النقد الدولي لمجموعة العمل الدولي في يناير ٢٠٠٧.

ساهم القسم بشكل ملحوظ في قيادة، تطوير وإدارة برنامج (TRL). وقام موظفوه بمراجعة مواد التدريب الخاصة بـ (TRL) وقدموا عدداً من عناصر هذا البرنامج.

على الرغم من أن القسم وضع مسودة قانون ائتمان مركز دبي المالي العالمي وتم سن هذا القانون في العام ٢٠٠٥، تم منح مركز دبي المالي العالمي جائزة جمعية مارسى أعمال الائتمان والعقار في العام ٢٠٠٦ لكون القانون يمثل أفضل مبادرة حكومية للسنة، وتبرز جائزة الجمعية المذكورة التي تم تقديمها في لندن، صفة التميز التي تعتبر ذات قيمة خاصة لدى العملاء الخاصين من المستشارين القانونيين والمحاسبين والمحامين والمصرفيين ومدراء الائتمان، وتعزز هدف سلطة دبي للخدمات المالية الرامي لتطوير مركز دبي المالي العالمي كمركز مالي عالمي جدير بالاحترام.

كما تم بذل جهد ملحوظ في إكمال مبادرة التحسين التي أطلقت في العام ٢٠٠٥. وقد عمل القسم بشكل وثيق مع قسم المشاريع وإدارة تقييم المخاطر بهدف تقييم عمليات القسم وذلك بهدف تحديد أغراض تحسين الأداء. تم أيضاً تنفيذ العديد من التغييرات في الإجراءات بغية توضيح المسؤوليات والتفويض بمعايير الخدمة التي تم ضبطها فيما يتعلق بتقديم الخدمات القانونية للجودة لأقسام التشغيل بشكل فعال وفي الوقت المحدد. وبهدف مراقبة أداء القسم وتقييم ذلك الأداء مقارنة بالمعايير الثلاث، تم تطوير وتنفيذ آلية لإدخال البيانات. فضلاً عن ذلك، تم إدخال تغييرات بشأن التحسين فيما يتعلق بهيئة القوانين والتنازل وهيئة السياسة التنظيمية وكومبلينت Complinet (مزود الخدمة لتحديث وصيانة قوانين وخطط سلطة دبي للخدمات المالية في موقعنا على شبكة الانترنت).

يستمر القسم في العمل عن كثب مع "كومبلينت" حرصاً على تحديث ودقة قوانين سلطة دبي للخدمات المالية وخططها المدرجة في موقع السلطة على الشبكة. إن العمل الذي أجرته كومبلينت مع سلطة دبي للخدمات المالية ولصالح السلطة، وتوسيع التزام كومبلينت بالقوانين المعمول بها والخدمات التنظيمية والعملاء في الشرق الأوسط عملت على إبراز النظام التنظيمي لسلطة دبي للخدمات المالية بشكل ملحوظ في قطاع الخدمات المالية الدولية والاقليمية.

* اعتباراً من ١ نوفمبر ٢٠٠٦، أصبحت العديد من نشاطات ووظائف مكتب المستشار العام السابق تشكل جزءاً من قسم الخدمات القانونية والسياسة. وبالتالي فإن التقرير الخاص بنشاطات مكتب المستشار العام للعام ٢٠٠٦ قد أدرجت في هذا الجزء من التقرير. باستثناء النشاطات التي تتعلق بالعلاقات الدولية.

معايير الخدمة والأداء

الأداء	الهدف	لمعيار
٩٥٪	٩٠٪	اقتراحات تمت الموافقة عليها جوهرياً بالاستشارة

الأمانة العامة للمجلس والمشار العام

العلاقات الدولية

أهم الإنجازات لعام ٢٠٠٦

تعتبر علاقات التعاون والمشاركة بالمعلومات مع الهيئات التنظيمية وغيرها من السلطات التنفيذية أمراً ضرورياً لضمان فاعلية تنظيم صناعة الخدمات المالية داخل مركز دبي المالي العالمي وضمان الثقة في مصداقيته. وتبرز أهمية تلك العلاقات حين تكون بعض الشركات الدولية المرخصة من قبل سلطة دبي للخدمات المالية خاضعة لتنظيم الخدمات المالية في مناطق أخرى. وعليه، فقد أعطيت جميع أوجه العلاقات الدولية لدى سلطة دبي للخدمات المالية أولوية خاصة تجسدت بشكل فاعل وتناجح في العام ٢٠٠٦. عمل قسم العلاقات الدولية عن كثب خلال السنة مع جميع أقسام سلطة دبي للخدمات المالية وبشكل خاص مع قسم تنفيذ القوانين بهدف مساعدة هيئات عديدة من التنظيم الدولي وتنفيذ القوانين حتى حين كان الوصول إلى المعلومات المطلوبة مباشرة غير ممكن أو حين لم تكن تلك المعلومات متوفرة. وقد لقيت تلك العلاقات تجاوباً طيباً الأمر الذي عزز السمعة الدولية والإقليمية لسلطة دبي للخدمات المالية كسلطة منظمة ملتزمة إلى حد كبير بالتعاون مع مختلف الوكالات وملتزمة إلى حد كبير بمنع سوء السلوك وغسيل الأموال وتمويل الإرهاب في قطاع الخدمات المالية.

من أهم الإنجازات تصديق رؤساء اللجان الثلاث للمنظمة الدولية للجان الأوراق المالية (أياسكو) ودعوتهم الموجهة إلى سلطة دبي للخدمات المالية في يونيو ٢٠٠٦ للتوقيع على مذكرة التفاهم المتعددة الأطراف التابعة للمنظمة الدولية للجان الأوراق المالية. إن سلطة دبي للخدمات المالية هي السلطة الأولى والوحيدة في منطقة دول مجلس التعاون الخليجي التي قامت بالتوقيع على مذكرة التفاهم المتعددة الأطراف التابعة للمنظمة الدولية للجان الأوراق المالية. وقد جاء هذا الإعتقاد على ضوء النتائج الممتازة لتقييم سلطة دبي للخدمات المالية والذي تم على مدى ٥ أشهر من قبل فريق أخصائي من ٤ دول، والذي أكده فريق من ١٤ منطقة أخرى. مما لا شك فيه أن التأهل للتوقيع على مذكرة التفاهم المتعددة الأطراف والخاصة بالمنظمة الدولية للجان الأوراق المالية يشكل معياراً للتعاون الدولي بين منظمي الأوراق المالية ويشمل أصلاً الهيئات الرائدة ضمن أعضائها.

إضافة إلى ذلك، تم التفاوض على مذكرات التفاهم الثنائية التالية وتم إنجازها في العام ٢٠٠٦ بين سلطة دبي للخدمات المالية ونظرائها الدوليين. تم توقيع مذكرتي تفاهم مع مؤسستين محليتين أساسيتين تتمتعان بأهمية خاصة فيما يتعلق بالتعاون وتنفيذ القوانين على المستوى الإقليمي: شرطة دبي (تم التوقيع في العام ٢٠٠٥) والنيابة العامة - دبي (تم التوقيع في العام ٢٠٠٦).

- هيئة الخدمات المالية، بريطانيا، لندن، ٢٨ فبراير ٢٠٠٦
- لجنة الأوراق المالية والأسواق، تايلاند، في مركز دبي المالي العالمي، ١٢ مارس ٢٠٠٦
- لجنة جيرزي للخدمات المالية، في مركز دبي المالي العالمي، ١٣ مارس ٢٠٠٦
- لجنة الرقابة المالية، كوريا الجنوبية، سيؤول، ١١ أبريل ٢٠٠٦
- لجنة التأمين، الأردن، في عمان، ٤ يونيو ٢٠٠٦
- النيابة العامة - دبي، في دبي، ١٢ يوليو ٢٠٠٦
- لجنة الأوراق المالية، ماليزيا، كوالا لامبور، ١٥ أغسطس ٢٠٠٦
- هيئة سوق رأس المال، مصر، ٥ سبتمبر ٢٠٠٦

- لجنة الأوراق المالية والاستثمارات الأسترالية، في سيدني، ١٢ سبتمبر ٢٠٠٦
- الهيئة الرقابية المالية الاتحادية، ألمانيا، في مركز دبي المالي العالمي، ٣٠ نوفمبر ٢٠٠٦

يتضمن الملحق ٣ قائمة بمذكرات التفاهم الحالية التي وقعت لها سلطة دبي للخدمات المالية.

كما وحافظت سلطة دبي للخدمات المالية على التزاماتها تجاه هيئات إعداد المعايير الدولية، وقد قبلت دعوة لتكون عضواً في اللجنة التقنية الخاصة بالرابطة الدولية لمراقبي التأمين، وساهمت في العمل ضمن عدد من اللجان الفرعية التابعة للرابطة الدولية لمراقبي التأمين، والذي تضمن المشاركة في مبادرة لوضع مذكرة تفاهم متعددة الأطراف لقطاع التأمين.

بالإضافة إلى ذلك، فإن سلطة دبي للخدمات المالية عضو منتسب في مجلس الخدمات المالية الإسلامية وعضواً مراقباً في منظمة معايير المحاسبة والتدقيق للمؤسسات المالية الإسلامية.

كعضو في لجنة الأسواق الناشئة الخاصة بالمنظمة الدولية للجان الأوراق المالية، شاركت سلطة دبي للخدمات المالية في مجموعة قوة التنفيذ، وهي مجموعة العمل الأساسية التي تتعامل مع تقييم المبادئ الدولية لمنظمي الأوراق المالية، وبصفتها عضو في لجنة أفريقيا والشرق الأوسط الإقليمية الخاصة بالمنظمة الدولية للجان الأوراق المالية، استضافت منتدى تدريبياً ضم ٤٥ منظمًا يمثلون ١٧ بلداً في المنطقة.

خدمات شؤون الشركات والعمليات

الموارد البشرية*

أهم الإنجازات لعام ٢٠٠٦

شكّل إطلاق برنامج قادة الغدّ التنظيميين " إجازاً رئيسياً لسلطة دبي للخدمات المالية في العام ٢٠٠٦. تمّ تصميم البرنامج ليكون المبادرة "الأفضل من بين مثيلاتها" لضمان نمو السلطة وتطورها المستقبليين. وقد تم تطوير البرنامج للخريجين الإماراتيين الذي يستمر على مدى سنتين داخلياً مع اجتذاب خبراء من الخارج.

أما الإجاز الآخر. فكان إدخال نظام إدارة الأداء. وهو نظام يوفر البنية التي يتم من خلالها ربط مؤشرات الأداء الرئيسية بأهداف سلطة دبي للخدمات المالية، والذي يتم من خلاله تقييم الموظفين. يدعم البرنامج التركيز على الفاعلية في كل قسم من الأقسام ويسهّل بنية المكافأة على أساس الجدارة.

نشطت سلطة دبي للخدمات المالية في بناء القدرة في ما يتعلق بنمو الموارد في العام ٢٠٠٦. ارتفع عدد موظفي المنظمة من ٦٨ موظفاً في أواخر العام ٢٠٠٥ إلى ٩٩ موظفاً في أواخر العام ٢٠٠٦. أغلبيتهم ضمن الفرق التنظيمية.

* ابتداء من مارس ٢٠٠٦. أصبح قسم الموارد البشرية يتبع الرئيس التنفيذي مباشرة. وبالتالي، لن يشكّل قسم الموارد البشرية جزءاً من قسم خدمات وعمليات الشركات على الرغم من أنه قدم له تقارير بالأنشطة التي قام بها في العام ٢٠٠٦ بهذه الصفة.

الاتصالات والتخطيط الاستراتيجي*

أهم الإنجازات لعام ٢٠٠٦

يدعم قسم الاتصالات والتخطيط الاستراتيجي الأقسام التنظيمية ورئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي لتحقيق هدف أساسي وهو تعزيز الإدراك العام لتنظيم صناعة الخدمات المالية في مركز دبي المالي العالمي. القسم مسؤول أيضاً عن الاتصالات الداخلية والخارجية، ومحتوى الموقع على شبكة الإنترنت، والفعاليات التي تعقد برعاية السلطة، وتحديد المتحدثين فيها، وعملية تخطيط أعمال السلطة.

تدرك سلطة دبي للخدمات المالية أهمية الاتصالات الإستراتيجية لذا تم اتخاذ الإجراءات اللازمة خلال العام ٢٠٠٦ لتعزيز هذه الوحدة عن طريق تعيين مدير اتصالات وتخطيط استراتيجي ومسؤول عن الاتصالات.

خلال السنة، كانت وحدة الاتصالات والتخطيط الاستراتيجي مسؤولة عن وضع أول خطة عمل خاصة بسلطة دبي للخدمات المالية وعن تقديم الدعم والمشورة إلى رؤساء الأقسام في تطوير خطط التشغيل. وقد بدأت عملية مكثفة لتوزيع النشرات الإعلامية ومعالجتها، والتي تم تكليف طرف خارجي بمعالجتها حالياً. وذلك في الربع الأخير من العام ٢٠٠٦.

* ابتداء من نوفمبر ٢٠٠٦، أصبح قسم الاتصالات والتخطيط الاستراتيجي جزءاً من قسم السياسات

والخدمات القانونيّة. بالتالي، لم يعد يشكل جزءاً من خدمات وعمليات الشركات على الرغم من أنه قدم لها تقارير بالأنشطة التي قام بها في العام ٢٠٠٦ بتلك الصفة.

تقنية المعلومات

أهم الإنجازات لعام ٢٠٠٦

طوّر قسم تقنية المعلومات أكثر من ٣٠ مشروعاً ومبادرة في العام ٢٠٠٦، فيما قام أيضاً بتحسين البنى التحتيّة الخلفيّة والأمن الكلي الخاص بأنظمة تقنية المعلومات لدى سلطة دبي للخدمات المالية. وقد ارتفع عدد موظفي القسم بنسبة ٥٠٪ في وحدات إدارة النظام وأمن تقنية المعلومات وأقسام مكتب المساعدة.

كما تم إجراء تحسينات على التخطيط الاستراتيجي والموازنة والتنوعية على المخاطر، عن طريق المشاركة في كافة ورشات عمل السلطة المتعلقة بالتعرض للمخاطر وتخطيط الأعمال.

قام قسم تكنولوجيا المعلومات بتوثيق كافة الكتيبات التقنيّة وكتيبات التشغيل وتخطيط العمليات بنجاح ضمن العمليات الداخليّة والخارجيّة ذات الصلة، فضلاً عن توثيق كافة سيناريوهات الاسترجاع في حالات الكوارث والبروتوكولات ذات الصلة من أجل إدارة هذه السيناريوهات.

وقد زاد القسم وعزز القدرة والمتانة المستقبليتين اللتين سوف تتميز بهما البيانات والمخزون والبنى التحتيّة والاسترجاع في حالة الكوارث والأمن. وسوف يواصل هذا التحسين في سنة ٢٠٠٧، ليعكس أنشطة الأعمال الاعتياديّة ومتطلبات النمو المستقبلي لسلطة دبي للخدمات المالية .

إدارة المشاريع وتقييم المخاطر

أهم الإنجازات لعام ٢٠٠٦

أجرى القسم مراجعة ناجحة لعمليات الأعمال على مدى السنة من أجل تحسين العمليات التنظيمية لدى سلطة دبي للخدمات المالية ومعاييرها وفعاليتها.

لعب قسم إدارة المشاريع دوراً أساسياً في كافة المشاريع ما بين الأقسام طيلة العام ٢٠٠٦. وأدركت الأقسام التنظيميّة والإدارة العليا في سلطة دبي للخدمات المالية قيمة الخدمة المقدمة ونوعية موارد إدارة المشاريع إدراكاً ملحوظاً. كما جُح القسم في إطلاق نظام (CIF) والاستثمارات العقاريّة الثقة REIT، وفي المساهمة في إلغاء نظام الممثل المرخص، وفي إجراء مراجعات لنظام تسجيل المدقق ونظام مزوّد الخدمة المساعدة، وفي تنسيق تجديد تجهيز مكاتب سلطة دبي للخدمات المالية.

قامت إدارة تقييم المخاطر بتحديد عدّة مخاطر لسلطة دبي للخدمات المالية وقدمت الاقتراحات لوضع خطط معالجة، سوف يستمر القسم في مراقبة تنفيذ الخطط خلال عام ٢٠٠٧ وسوف ينظّم بدوره ورشة عمل خاصة بإدارة تقييم المخاطر.

الإدارة المالية

أهم الإنجازات لعام ٢٠٠٦

حرصت الإدارة المالية بنجاح على تقديم البيانات المالية بموجب السياسات المحاسبية التي وضعتها سلطة دبي للخدمات المالية، ووضعت الموازنة وقدمت تقارير نظام معلومات الإدارة وأصدرت فواتير الرسوم واحتفظت بدفاتر محاسبية، وقدمت البيانات المالية واهتمت بالإدارة النقدية والمصرفية وعالجت الأمور المتعلقة بالرواتب ووفرت المواد والخدمات واحتفظت بسجل للأصول الثابتة.

خلال العام ٢٠٠٦، أدى الفريق دوراً متميزاً في تطبيق استخدام مجموعات البرمجيات الأساسية وفي تحسينها إلى أقصى درجة، وقد أجرت ديلويت أند توش مراجعات ما بعد التطبيق فيما يتعلق بالأنظمة فضلاً عن التدقيق الداخلي، دون وجود أية مخاطر رئيسية. ومن ثم تم رفع تقارير ديلويت أند توش الخالية من أية ملاحظات سلبية أو تحفظات إلى لجنة التدقيق وتقييم المخاطر في سلطة دبي للخدمات المالية.

لضمان سلاسة العمل في الدائرة ولتحسين الكفاءة، تم وضع ضوابط داخلية راسخة في المجالات الأساسية، ولا سيما بالنسبة للتدفقات المالية وفواتير الرسوم وأوامر الشراء والأصول الثابتة وجدول الرواتب والمكافآت والتسويات النهائية.

إدارة المكاتب

أهم الإنجازات لعام ٢٠٠٦

حقق فريق الإدارة خلال السنة هدفه الرامي إلى تأمين بيئة مكتبية محترفة لفريق العمل والزائرين.

تم تنفيذ مشروع تجديد المكتب، الذي تم الشروع فيه لتلبية احتياجات أعداد الموظفين المتنامية حتى نهاية ٢٠٠٧، قبل تاريخ الإتمام المجدول. وفر المشروع مكاتب إضافية ومكاتب تنفيذية وقاعات اجتماعات إضافية فضلاً عن مساحات تخزين إضافية، كما أجريت تعديلات هيكلية في المكاتب التنفيذية لتحسين نوعية البيئة وفعاليتها.

وكانت سلامة جميع موظفي سلطة دبي للخدمات المالية وزائريه دائماً أولوية أساسية لدى السلطة، وبالتالي فقد حرص القسم على الإشراف على أنظمة الإطفاء وتهيئة الإسعافات الأولية المتوفرة في حالات الطوارئ وصيانتها وفحصها بانتظام. وقد تم توزيع دليل الطوارئ الرسمي الخاص بسلطة دبي للخدمات المالية، الذي يتطابق مع دليل الإخلاء الخاص بمركز دبي المالي العالمي، على جميع موظفي سلطة دبي للخدمات المالية في الربع الأخير من العام ٢٠٠٦.

إحصاءات الأداء الرئيسية للعام ٢٠١٦

إنجازات سلطة دبي للخدمات المالية

٧٥	• المؤسسات المعتمدة
٥	- المؤسسات المالية الإسلامية
٢	- المؤسسات المعتمدة مع نوافذ إسلامية ^(١)
٣٤٥	• الأفراد المعتمدون
٢٠	• مقدمو الخدمات المساعدة المسجلون
١	• مدققو الحسابات المعتمدون
٧	• صناديق الاستثمار الجماعي
٤	• الصكوك المدرجة في سوق دبي المالي العالمي
٧.٦٣ (بليون دولار أمريكي)	• قيمة إدراجات الصكوك في سوق دبي المالي العالمي

الاعتماد في العام ٢٠١٦

١٢٠	• العدد الإجمالي للطلبات المستلمة
<7٥٪	• الطلبات التي تمت معالجتها في غضون ٥٠ يوم عمل ^(٢)
٥٠	• الطلبات الجاري اعتمادها
٢٦	• الطلبات المسحوبة
٠	• الطلبات المرفوضة

الإشراف في العام ٢٠١٦

٢٧	• تقييمات المخاطر للمؤسسات المعتمدة
٪٩٦	• تقييمات المخاطر التي تم البدء بها ضمن الإطار الزمني
٢٦	- متوسط الوقت اللازم للاعتماد (يوم عمل)
٨	• تغييرات الترخيص
٢٤	• متوسط الوقت اللازم للاعتماد (يوم عمل)

الأسواق في العام ٢٠١٦

١٥	• وحدات رفع التقارير
١٣	• إدراجات سوق دبي المالي العالمي
١٤	• مستندات وقرارات إدراجات سوق دبي المالي العالمي التي تمت مراجعتها
٪١٠٠	- مستندات وقرارات الإدراج التي تمت مراجعتها في غضون ٥ أيام عمل
٣	• تبيغات عروض الأوراق المالية من مركز دبي المالي العالمي

٢- المؤسسات غير الإسلامية المعتمدة المصرح لها بعرض منتجات إسلامية

٣- تم اعتماد المؤسسات في غضون ٥٠ يوم عمل، كما تم اعتماد ٩٩٪ من الأفراد في غضون أسبوع واحد بينما تم تسجيل ١٠٠٪ من مدققي الحسابات في غضون سنة أسابيع. الأوقات التي تستغرقها الإجراءات الخاصة بمقدمي خدمات الطلبات غير متوفرة نتيجة لتغير النظام منتصف العام.

السياسات والخدمات القانونية في العام ٢٠٠٦

١٩	• أوراق الاستشارات (السياسة، القوانين والقواعد) المنشورة
٪٩٥	- الاقتراحات التي تمت الموافقة عليها فعلياً في الاستشارات
٦	• القوانين الصادرة
١٤	• مستندات سن القوانين التي تم إعدادها
١٩٧	• طلبات التنازلات والتعديلات
١٨٦	• التنازلات والتعديلات الممنوحة

العلاقات الدولية وتنفيذ القوانين

	• مذكرات التفاهم الموقعة (بما في ذلك مذكرة
١٠	التفاهم متعددة الأطراف مع المنظمة الدولية للجان الأوراق المالية)
	• طلبات الحصول على المعلومات والمساعدة من الهيئات التنظيمية أو
١١	التنفيذية الدولية والإقليمية
٢	• إجراءات التنفيذ
٢	• قرارات وطلبات المحكمة الخاصة بمركز دبي المالي العالمي
٪١٠٠	• الاستجابة لطلبات الحصول على المعلومات والمساعدة
٪١٠٠	• النجاح في الحصول على إجراءات التنفيذ وقرارات المحكمة

الشئون المالية

	• الالتزامات القانونية للمحاسبة ورفع التقارير
	التي تم استلامها ونشرها في تقرير مدققي الحسابات غير
٪١٠٠	المؤهل في الوقت المحدد
٪١٠٠	• الأداء المالي في حدود ميزانية التشغيل المعتمدة
٪٢٦,٧	• فائض العام ٢٠٠٦ كنسبة مئوية من إجمالي الإنفاق
٪٢١,٠٧	• فائض العام ٢٠٠٦ كنسبة مئوية من إجمالي الدخل

التعليم، الاتصالات والدعم الاجتماعي

٢	• محاضرات مكافحة غسيل الأموال/مكافحة تمويل الإرهاب
٢	• محاضرات ما بين الوكالات
١٥	• زيارات الدعم
٣,٤ مليون	• عدد مرات الدخول على موقع الشبكة العالمية

هيئة الأسواق المالية

• الإجراءات



القواعد التنظيمية لجنة الطعون

• الطعون

سلطة دبي للخدمات المالية

• عدد الموظفين

• الزيادة من عام ٢٠٠٥

• إجمالي حركة دوران الموظفين

• حركة دوران الموظفين التنظيمية

٩٩

%٤١

%١١

%٥

برنامج قادة الغد التنظيميين (TRL)

(TRL) هو برنامج تدريب وتطوير صممه سلطة دبي للخدمات المالية لتوفير فرص عمل مناسبة لمواطني الدولة في قطاع تنظيم الخدمات المالية.

وهو برنامج متفرد بمستوى عالمي مصمم لتسهيل الالتزام في نقل المعرفة والخبرة من المنظمين العالميين المتفرسين والخبراء إلى مواطني الدولة من الشباب. يعطى الخريجون الذين يلتحقون بالبرنامج الفرصة لتكوين مهنة مستقبلية لهم في مجال التنظيم وجوانب الانضباط ذات العلاقة، وذلك لتأهيلهم لتولي المناصب القيادية كمنظمين على المدى الطويل.

رسالة البرنامج (TRL)

رسالة البرنامج هي تطوير المهارات التنظيمية لدى الشباب الإماراتي وذلك

- للحصول على فرص عمل في القطاع التنظيمي لدى سلطة دبي للخدمات المالية وفي المنطقة بشكل عام.
- تخفيض اعتماد السلطة في المستقبل على العمالة الأجنبية ضمن اطار يضمن استمرار المصداقية والمحافظة على سمعة السلطة كمنظم مالي ذو مستوى عالمي.

العناصر الرئيسية للبرنامج

- توفير سنتين من التدريب والتطوير يتبعها تعيين رسمي للمشاركين الذين يستوفون معايير التقييم.
- استهداف الخريجين الإماراتيين من الجامعات الاماراتية أو من الجامعات الأجنبية.

المشاركون

أولت سلطة دبي للخدمات المالية اهتماما خاصا للبرنامج كونه برنامجا موضوعيا يبحث عن الخريجين الذين يتمتعون بمهارات تقنية وأسلوبا عمليا واجتماعيا مميّزا.

تعمل السلطة حثيثا بهدف تطوير جيل من المنظمين في القطاع المالي من الدولة. وتهدف لتقديم أفضل الأسس الممكنة وأفضل تدريب في قطاع الخدمات المالية بحيث يمكن للمشاركين بالبرنامج بناء حصيلة مهنية وتدريبية تضاهي تلك الموجودة في كبرى أسواق رأس المال العالمية.

الملاحق

سلطة دبي للخدمات المالية

البيانات المالية للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦

صفحة	
٦٠	تقرير مدققي الحسابات المستقلين
٦٢	الميزانية العمومية
٦٣	بيان الأداء المالي
٦٤	بيان التغييرات في حقوق المساهمين
٦٥	بيان التدفقات المالية
٦٧	إيضاحات حول البيانات المالية

برايس ووترهاوس كوبرز

مكاتب أبراج الإمارات

الطابق ٤٠

ص.ب ١١٩٨٧، دبي

الإمارات العربية المتحدة

هاتف: ٣٠٤٣١٠٠ (٤) +٩٧١

فاكس: ٣٣٠٤١٠٠ (٤) +٩٧١

البريد الإلكتروني: pwc.emirates@ae.pwc.com

تقرير حول البيانات المالية

لقد قمنا بتدقيق البيانات المالية الخاصة بسلطة دبي للخدمات المالية DFSA التي تتكون من الميزانية العمومية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٦ وبيان الأداء المالي وبيان التغييرات في حقوق المساهمين وبيان التدفقات النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وملخص للسياسات المحاسبية وإيضاحات تفسيرية أخرى.

مسؤولية الإدارة عن البيانات المالية

الإدارة مسؤولة عن إعداد هذه البيانات المالية وعرضها بشكل عادل وفقاً للسياسات المحاسبية المبينة على الصفحات من ٦٧ إلى ٦٩ من البيانات المالية. إن هذه المسؤولية تشتمل على تصميم وتطبيق والحفاظ على الرقابة الداخلية ذات الصلة بالإعداد والعرض العادل للبيانات المالية الخالية من الأخطاء المادية، سواء بسبب الغش أو الخطأ وعلى اختيار وتطبيق السياسات المحاسبية الملائمة وإجراء تقييمات معقولة في ظل الظروف.

مسؤولية مدقق الحسابات

إن مسؤوليتنا هي التعبير عن رأينا حول هذه البيانات المالية استناداً إلى تدقيقنا. لقد قمنا بإجراء تدقيقنا وفقاً لمعايير التدقيق العالمية. تتطلب تلك المعايير أن نلتزم بالمتطلبات الأخلاقية وأن نقوم بتخطيط وإجاز التدقيق بحيث نحصل على تأكيد معقول حول ما إذا كانت البيانات خالية من الأخطاء المادية.

يشتمل التدقيق تنفيذ الإجراءات الخاصة بالحصول على دليل تدقيق حول المبالغ والإفصاحات في البيانات المالية. تعتمد الإجراءات التي تم اختيارها على حكم مدقق الحسابات، بما في ذلك تقييم مخاطر الأخطاء المادية في البيانات المالية، سواء بسبب الغش أو الخطأ العادي. بإجراء تقييمات المخاطر تلك، فإن مدقق الحسابات يأخذ بعين الاعتبار الرقابة الداخلية ذات الصلة بإعداد الهيئة للبيانات المالية وعرضها بشكل عادل لغرض تصميم إجراءات التدقيق الملائمة في ظل الظروف، ولكن ليس بغرض التعبير عن رأي حول فاعلية الرقابة الداخلية للهيئة. كما يشتمل التدقيق أيضاً تقييم ملاءمة السياسات المحاسبية المستخدمة ومعقولية التقديرات المحاسبية التي قامت بها الإدارة، إضافة إلى تقييم العرض الاجمالي للبيانات المالية.

تقرير مدققي الحسابات المستقلين إلى مجلس إدارة سلطة دبي للخدمات المالية (تابع)

نعتقد بان دليل التدقيق الذي حصلنا عليه يعتبر كافيا وملائما لتقديم أساس لرأينا في التدقيق.

الرأي

برأينا، فإن البيانات المالية المرفقة قد تم إعدادها من كافة النواحي المادية وفقا للسياسات المحاسبية المذكورة في الصفحات ٦٧ إلى ٦٩ من البيانات المالية.

Brucato & Partners

برائيس ووترهاوس كوبرز
٣١ يناير ٢٠٠٧

الميزانية العمومية في ٣١ ديسمبر ٢٠٦

٢٠٥		٢٠٦		إيضاحات	
ألف دولار	ألف درهم	ألف دولار	ألف درهم		
الأصول					
الأصول غير الجارية					
٣,٧٢٤	١٣,٦٦٦	٤,٠١٥	١٤,٧٣٩	٣	ممتلكات وأجهزة
٢٤٧	٩٠٦	٤٠٧	١,٤٩٣	٤	أصول غير مادية
<u>٣,٩٧١</u>	<u>١٤,٥٧٢</u>	<u>٤,٤٢٢</u>	<u>١٦,٢٣٢</u>		
أصول جارية					
١,٢٦٥	٤,٦٤٤	٢,٢٩٤	٨,٤١٩	٥	دفعات مقدمة ودم مدينة أخرى
١١,٢٠٩	٤١,١٣٦	١٩,٥١٤	٧١,٦١٧	٦	نقدي وما يعادل النقدي
<u>١٢,٤٧٤</u>	<u>٤٥,٧٨٠</u>	<u>٢١,٨٠٨</u>	<u>٨٠,٠٣٦</u>		
<u>١٦,٤٤٥</u>	<u>٦٠,٣٥٢</u>	<u>٢٦,٢٣٠</u>	<u>٩٦,٢٦٨</u>		إجمالي الأصول
حقوق المساهمين والالتزامات					
حقوق المساهمين					
٤,٩٩٤	١٨,٣١٩	٦,٧٨٨	٢٤,٩٠٤	٢	رأس المال المساهم
١,٦٠٠	٥,٨٨١	٨,٢٠٢	٣٠,١١٠		الفائض المتراكم
<u>٦,٥٩٤</u>	<u>٢٤,٢٠٠</u>	<u>١٤,٩٩٠</u>	<u>٥٥,٠١٤</u>		
الالتزامات الجارية					
٩,٣٣٨	٣٤,٢٦٩	٢,٦٣٦	٩,٦٧٥	٧	دائون، متراكمات والتزامات أخرى
--	--	٧,٥٠٦	٢٧,٥٤٩	٢	مبالغ مستلمة مقدما من الحكومة
<u>٩,٣٣٨</u>	<u>٣٤,٢٦٩</u>	<u>١٠,١٤٢</u>	<u>٣٧,٢٢٤</u>		
الالتزامات غير الجارية					
٥١٣	١,٨٨٣	١,٠٩٨	٤,٠٣٠	٨	مخصص مكافأة نهاية خدمة الموظفين
<u>١٦,٤٤٥</u>	<u>٦٠,٣٥٢</u>	<u>٢٦,٢٣٠</u>	<u>٩٦,٢٦٨</u>		إجمالي حقوق المساهمين

تمت المصادقة على هذه البيانات المالية من قبل سلطة دبي للخدمات المالية بتاريخ ٣١ يناير ٢٠٠٧.

وقعت بالنيابة عن سلطة دبي للخدمات المالية

تشكل الإيضاحات على الصفحات ٦٧ - ٧٥ جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية.



بيان الأداء المالي للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٦

السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٥		السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٦		إيضاحات	
ألف دولار أمريكي	ألف درهم	ألف دولار أمريكي	ألف درهم		
١٧.٤٤٢	٦٤.٠١٩	٢٦.٩٠٠	٩٨.٧٢٥	٢	مخصصات من الحكومة
١.٨٧٨	٦.٨٩٣	٤.٠١٥	١٤.٧٣٤	٢	دخل الرسوم
<u>١٥٥</u>	<u>٥٧٠</u>	<u>٤٢٠</u>	<u>١.٥٤١</u>		دخل غيره
<u>١٩.٤٧٥</u>	<u>٧١.٤٨٢</u>	<u>٣١.٣٣٥</u>	<u>١١٥.٠٠٠</u>		إجمالي الدخل
(١٤.٦٢٠)	(٥٣.٦٥٧)	(٢١.٨٨٠)	(٨٠.٢٩٨)	٩	مصاريف إدارية وعامة
<u>(٢.٥٢٤)</u>	<u>(٩.٢٦٦)</u>	<u>(٢.٨٥٣)</u>	<u>(١٠.٤٧٣)</u>		مصاريف أعضاء مجلس الإدارة
<u>(١٧.١٤٤)</u>	<u>(٦٢.٩٢٣)</u>	<u>(٢٤.٧٣٣)</u>	<u>(٩٠.٧٧١)</u>	١١	إجمالي المصاريف
<u>٢.٣٣١</u>	<u>٨.٥٥٩</u>	<u>٦.٦٠٢</u>	<u>٢٤.٢٢٩</u>		الفائض للسنة

بيان التغيرات في حقوق المساهمين

		(العجز)/ الفائض		رأس المال المساهم		
الإجمالي	المتراكم	ألف درهم	ألف دولار	ألف درهم	ألف دولار	
ألف دولار	ألف درهم	ألف دولار	ألف دولار	ألف دولار	ألف دولار	
السنة المنتهية في ٣١						
ديسمبر ٢٠٠٥						
(٢٨٣)	(١.٠٣٧)	(٧٣١)	(٢.٦٧٨)	٤٤٨	١.٦٤١	في ١ يناير ٢٠٠٥
٤.٥٤٦	١٦.٦٧٨	-	-	٤.٥٤٦	١٦.٦٧٨	رأسمال إضافي مساهم (إيضاح ٢)
<u>٢.٣٣١</u>	<u>٨.٥٥٩</u>	<u>٢.٣٣١</u>	<u>٨.٥٥٩</u>	<u>-</u>	<u>-</u>	الفائض للسنة
في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٥						
<u>٦.٥٩٤</u>	<u>٢٤.٢٠٠</u>	<u>١.٦٠٠</u>	<u>٥.٨٨١</u>	<u>٤.٩٩٤</u>	<u>١٨.٣١٩</u>	
السنة المنتهية في ٣١						
ديسمبر ٢٠٠٦						
٦.٥٩٤	٢٤.٢٠٠	١.٦٠٠	٥.٨٨١	٤.٩٩٤	١٨.٣١٩	في ١ يناير ٢٠٠٦
١.٧٩٤	٦.٥٨٥	-	-	١.٧٩٤	٦.٥٨٥	رأسمال إضافي مساهم (إيضاح ٢)
<u>٦.٦٠٢</u>	<u>٢٤.٢٢٩</u>	<u>٦.٦٠٢</u>	<u>٢٤.٢٢٩</u>	<u>-</u>	<u>-</u>	الفائض للسنة
في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٦						
<u>١٤.٩٩٠</u>	<u>٥٥.٠١٤</u>	<u>٨.٢٠٢</u>	<u>٣٠.١١٠</u>	<u>٦.٧٨٨</u>	<u>٢٤.٩٠٤</u>	

بيان التدفقات المالية للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٦

السنة المنتهية في		السنة المنتهية في		إيضاحات	
٣١ ديسمبر ٢٠٥		٣١ ديسمبر ٢٠٦			
ألف درهم	ألف دولار	ألف درهم	ألف دولار		
نشاطات التشغيل					
٢,٣٣١	٨,٥٥٩	٦,٦٠٢	٢٤,٢٢٩	الفائض للسنة	
تعديلات للبنود التالية					
٧٥٠	٢,٧٥٥	١,١٩٠	٤,٣٦٤	٣	استهلاك
٣١	١١٣	١٤٤	٥٢٨	٤	إطفاء
٤٤	١٥٩	٨	٣٠		خسارة من بيع ممتلكات وأجهزة مخصص مكافأة نهاية خدمة الموظفين
٤٣٣	١,٥٩١	٦٨٣	٢,٥٠٥	٨	مخصص مكافأة نهاية خدمة الموظفين محول من سلطة دبي للخدمات المالية
٢٤	٨٩	-	-		
(١٥٥)	(٥٧٠)	(٤٢٠)	(١,٥٤١)		دخل الفائدة
التدفقات النقدية التشغيلية قبل مكافأة نهاية خدمة الموظفين وحركات رأس المال					
٣,٤٥٨	١٢,٦٩٦	٨,٢٠٧	٣٠,١١٥		
(٢٥٩)	(٩٥٢)	(٩٨)	(٣٥٨)	٨	دفع مكافأة نهاية خدمة الموظفين التغييرات في رأس المال العامل:
(٩٥٦)	(٣,٥٠٩)	(١,٠١٢)	(٣,٧١١)	٥	ذم مدينة
٨,٢٥٩	٣٠,٣٠٦	(٦,٧٠٢)	(٢٤,٥٩٤)	٧	دائون، متراكمات والتزامات أخرى
صافي النقدي المتوفر من نشاطات التشغيل					
١٠,٥٠٢	٣٨,٥٤١	٣٩٥	١,٤٥٢		

بيان التدفقات المالية للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٦ (تابع)

إيضاحات	السنة المنتهية في		السنة المنتهية في	
	٣١ ديسمبر ٢٠٠٦	ألف درهم	٣١ ديسمبر ٢٠٠٥	ألف دولار
نشاطات الاستثمار				
٣	(٥.٨١٨)	(١.٥٨٥)	(١٥.٦٥٩)	(٤.٢٦٨)
٣	٣	١	٥٠	١٤
٤	(٧٦٧)	(٢٠٩)	(١.٠١٩)	(٢٧٨)
صافي النقدي المستخدم في				
نشاطات الاستثمار				
	(٦.٥٨٢)	(١.٧٩٣)	(١٦.٦٢٨)	(٤.٥٣٢)
نشاطات التمويل				
	١.٤٧٧	٤٠٣	٥٢٠	١٤٢
	٦.٥٨٥	١.٧٩٤	١٦.٦٧٨	٤.٥٤٦
٢	٢٧.٥٤٩	٧.٥٠٦	-	-
	٣٥.٦١١	٩.٧٠٣	١٧.١٩٨	٤.٦٨٨
صافي الزيادة في النقدي				
ومعادلات النقدي				
	٣٠.٤٨١	٨٣٠٥	٣٩.١١١	١٠.٦٥٨
٦	٤١.١٣٦	١١.٢٠٩	٢٠.٢٥	٥٥١
النقدي ومعادلات النقدي في				
نهاية السنة				
٦	٧١.٦١٧	١٩.٥١٤	٤١.١٣٦	١١.٢٠٩

إيضاحات حول البيانات المالية للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٦

١ الشكل القانوني والنشاطات

تم تأسيس سلطة دبي للخدمات المالية DFSA بموجب قانون دبي رقم ٩ لسنة ٢٠٠٤ كسلطة تنظيمية مسؤولة عن تنظيم الأنشطة المالية وما يتعلق بها في مركز دبي المالي العالمي DIFC. بموجب قانون دبي رقم ٩ لسنة ٢٠٠٤، يتم تمويل DFSA بشكل مستقل من قبل حكومة دبي "الحكومة" وسوف تستمر كذلك لتمكينها من ممارسة صلاحياتها وأداء مهامها.

٢ السياسات المحاسبية الرئيسية

السياسات المحاسبية الرئيسية التي تم تبنيها في إعداد هذه البيانات المالية هي على النحو التالي:

أساس الإعداد

تم إعداد البيانات المالية بموجب مبدأ التكلفة التاريخية.

العملة الوظيفية لدى DFSA، كونها العملة التي يتم بها عرض غالبية تعاملاتها، هي درهم أ.ع.م (الدرهم). لأغراض العرض فقط، تم أيضاً تحويل هذه البيانات المالية إلى الدولار الأمريكي بسعر الصرف الثابت وهو ١ دولار أمريكي = ٣,٦٧ درهم.

دخل الرسوم

يتم إقرار رسوم الطلبات، الغير مستردة، كدخل عند استلامها. يتم إقرار الرسوم السنوية كدخل على مدى الفترة التي تتعلق بها.

رأس المال المساهم والمخصصات من الحكومة

الأموال التي يتم استلامها من الحكومة لغرض حيازة عقارات وأجهزة وأصول غير ملموسة يتم معاملتها كرأس مال مساهم، وتلك التي يتم استلامها لتلبية المصاريف التشغيلية في الموازنة للسنة، يتم إقرارها في بيان الأداء المالي كمخصصات من الحكومة. الأموال التي يتم استلامها من الحكومة بشأن السنة التالية تتم معاملتها كأموال مستلمة سلفاً ويتم إقرارها في بيان الأداء المالي في السنة التالية.

بيان التدفقات المالية للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٦ (تابع)

٢ السياسات المحاسبية الرئيسية (تابع)

مزايا الموظفين

تم وضع مخصص للالتزامات المقدرة بشأن تكاليف الإجازة السنوية كنتيجة للخدمات المقدمة من قبل موظفين مؤهلين لغاية تاريخ الميزانية العمومية. المخصص مشمول في الالتزامات المتعلقة بالموظفين.

تم وضع مخصص لكامل مبلغ مزايا نهاية الخدمة المستحقة لغير المواطنين. وذلك وفقاً لقانون التوظيف قانون - DIFC رقم ٤ لسنة ٢٠٠٥. عن مدد خدمتهم لغاية تاريخ الميزانية العمومية. هذا المخصص مشمول في الالتزامات غير الجارية، مساهمات المعاشات التقاعدية بخصوص مواطني الامارات العربية المتحدة بموجب برنامج مساهمة محدد يتم إقرارها كمصاريف في الفترة التي تتعلق بها.

الممتلكات والأجهزة

تم بيان الممتلكات والأجهزة بسعر التكلفة ناقص الاستهلاك التراكمي. تم احتساب الاستهلاك باستخدام طريقة النسبة الثابتة. بمعدلات يتم احتسابها لتخفيض تكلفة الأصول إلى قيمتها المتبقية المقدرة على مدى أعمارها النفعية المتوقعة كما يلي:

٥ سنوات	تحسينات إيجارية
٣ سنوات	ثوابت وتركيبات
٣ سنوات	أجهزة مكتبية
٣ سنوات	أجهزة كمبيوتر
٣ سنوات	سيارات

يتم تقرير المكاسب والخسائر من التصرف بالممتلكات والأجهزة بالرجوع إلى المبالغ التي حملها وتم أخذها بالحسبان في تقرير الفائض / العجز للسنة. تم تحميل الإصلاحات والتجديدات على بيان الأداء المالي عند حمل المصاريف.

الأصول غير الملموسة

تم بيان الأصول غير الملموسة بسعر التكلفة ويتم اطفائها على مدى أعمارها النفعية المقدرة من ٣ سنوات.

الرسوم المقبوضة

يتم ترحيل الرسوم المقبوضة بالقيمة المتوقعة تحقيقها. تم وضع مخصص محدد للديون المشكوك بتحصيلها. تم شطب الديون المعدومة خلال الفترة التي تم تحديدها بها.

بيان التدفقات المالية للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٦ (تابع)

٢ السياسات المحاسبية الرئيسية (تابع)

النقدي ومعادلات النقدي

لغرض بيان التدفقات النقدية، فإن النقدي ومعادلات النقدي تتكون من النقد في الصندوق. في الحسابات الجارية لدى البنوك والودائع المصرفية تحت الطلب مع استحقاق المبلغ الأساسي خلال أقل من ثلاثة أشهر.

المخصصات

يتم إقرار المخصصات عندما يكون لدى DFSA التزام قانوني أو استدلالي نتيجة لأحداث سابقة وفي حالات احتمال نشوء حاجة إلى تدفق موارد تجسد منافع اقتصادية لتسوية الالتزام وعند امكان إجراء تقدير موثوق به لمبلغ الالتزام.

بيان التدفقات المالية للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٦ (تابع)

٣ الممتلكات والأجهزة

تحسينات إيجارية	تثبيتات أجهزة وتركيبات مكتبية	أجهزة كمبيوتر	سيارات	عمل رأسمالي قيد الإنجاز المجموع			
بآلاف الدراهم							
التكلفة							
١٠.٤٥٧	٢.٦٤٨	٤١٤	١.٧١٤	٢٢٩	١.٣٥٥	١٦.٨١٧	في ١ يناير ٢٠٠٦
٢.٠١٨	١.٣٣٣	٣٦٧	٢.١٠٠	-	-	٥.٨١٨	إضافات
(٤١)	-	(٢٩)	(١١)	-	-	(٨١)	تصرفات
١.٠٠٧	-	-	-	(١.٠٠٧)	-	-	حويل
حويل إلى أصول غير مادية							
-	-	-	-	(٣٤٨)	(٣٤٨)	(٣٤٨)	
١٣.٤٤١	٣.٩٨١	٧٥٢	٣.٨٠٣	٢٢٩	-	٢٢.٢٠٦	في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٦
١.٥٦٤	٧٢٣	٢٤٠	٥٩٢	٣٢	-	٣.١٥١	الاستهلاك في ١ يناير ٢٠٠٦
٢.٣٦٦	١.١١٢	١٢٣	٦٨٧	٧٦	-	٤.٣٦٤	نفقات لتصرفات السنة
(٨)	-	(٢٩)	(١١)	-	-	(٤٨)	
٣٩٢٢	١٨٣٥	٣٣٤	١٢٦٨	١٠٨	-	٧.٤٦٧	في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٦
صافي القيمة							
الدفترية في ٣١							
٩.٥١٩	٢.١٤٦	٤١٨	٢.٥٣٥	١٢١	-	١٤.٧٣٩	ديسمبر ٢٠٠٦
٨.٨٩٣	١.٩٢٥	١٧٤	١.١٢٢	١٩٧	١.٣٥٥	١٣.٦٦٦	في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٥

بيان التدفقات المالية للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٦ (تابع)

٣ الممتلكات والأجهزة (تابع)

عمل رأسمالي	أجهزة كمبيوتر	تثبيتات وتركيبات	أجهزة مكتبية	تحسينات إيجارية	مجموع		
قيد الإنجاز	سيارات					بالآلاف الدولار الأمريكي	
						التكلفة	
٤.٥٨٣	٣٦٩	٦٢	٤٦٦	١١٣	٧٢٣	٢.٨٥٠	في ١ يناير ٢٠٠٦
١.٥٨٥	-	-	٥٧٢	١٠٠	٣٦٣	٥٥٠	إضافات
(٢٢)	-	-	(٣)	(٨)	-	(١١)	تصرفات
-	(٢٧٤)	-	-	-	-	٢٧٤	حويل
(٩٥)	(٩٥)	-	-	-	-	-	حويل إلى أصول غير مادية
<u>٦.٠٥١</u>	<u>-</u>	<u>٦٢</u>	<u>١.٠٣٥</u>	<u>٢٠٥</u>	<u>١.٠٨٦</u>	<u>٣.٦٦٣</u>	في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٦
							الاستهلاك في ١ يناير ٢٠٠٦
٨٥٩	-	٩	١٦٢	٦٦	١٩٩	٤٢٣	نفقات لتصرفات السنة
١.١٩٠	-	٢١	١٨٧	٣٤	٣٠٣	٦٤٥	
(١٣)	-	-	(٣)	(٨)	-	(٢)	
<u>٢.٠٣٦</u>	<u>-</u>	<u>٣٠</u>	<u>٣٤٦</u>	<u>٩٢</u>	<u>٥٠٢</u>	<u>١.٠٦٦</u>	في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٦
							صافي القيمة الدفترية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٦
<u>٤.٠١٥</u>	<u>-</u>	<u>٣٢</u>	<u>٦٨٩</u>	<u>١١٣</u>	<u>٥٨٤</u>	<u>٢.٥٩٧</u>	في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٥
<u>٣.٧٢٤</u>	<u>٣٦٩</u>	<u>٥٣</u>	<u>٣٠٤</u>	<u>٤٧</u>	<u>٥٢٤</u>	<u>٢.٤٢٧</u>	

بيان التدفقات المالية للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٦ (تابع)
٤ الأصول الغير مادية

٢٠٠٥	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٦	
ألف دولار	ألف درهم	ألف دولار	ألف درهم	
				التكلفة
-	-	٢٧٨	١٠٠١٩	في ١ يناير
٢٧٨	١٠٠١٩	٢٠٩	٧٦٧	إضافات
-	-	٩٥	٣٤٨	تحويل من رأسمال عمل قيد الإجاز
<u>٢٧٨</u>	<u>١٠٠١٩</u>	<u>٥٨٢</u>	<u>٢٠١٣٤</u>	في ٣١ ديسمبر
				إطفاء
	-	٣١	١١٣	في ١ يناير
٣١	١١٣	١٤٤	٥٢٨	إطفاء
٣١	١١٣	١٧٥	٦٤١	في ٣١ ديسمبر
<u>٢٤٧</u>	<u>٩٠٦</u>	<u>٤٠٧</u>	<u>١٠٤٩٣</u>	صافي القيمة الدفترية في ٣١ ديسمبر

الأصول غير المادية تمثل برامج مشتركة

٥ دفعات مقدمة ودمم مدينة أخرى

٢٠٠٥	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٦	
ألف دولار	ألف درهم	ألف دولار	ألف درهم	
١٠٠١٨	٣٠٧٣٧	٢٠٠٢٤	٧٠٤٢٩	دفعات مقدمة
٨٩	٣٢٧	١٨	٦٥	دمم مدينة أخرى
<u>١٥٨</u>	<u>٥٨٠</u>	<u>٢٥٢</u>	<u>٩٢٥</u>	سلفيات للموظفين
<u>١٠٠١٨</u>	<u>٣٠٧٣٧</u>	<u>٢٠٠٢٤</u>	<u>٧٠٤٢٩</u>	

٦ النقدي ومعادلات النقدي

٢٠٠٥	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٦	
ألف دولار	ألف درهم	ألف دولار	ألف درهم	
١	٣	١	٢	نقدي في الصندوق
٣٠١٥٨	١١٠٥٩٠	١٠٠٢١٣	٣٧٠٤٨٤	حساب جاري لدى البنك
<u>٨٠٥٠</u>	<u>٢٩٠٥٤٣</u>	<u>٩٠٣٠٠</u>	<u>٣٤٠١٣١</u>	ودائع ثابتة قصيرة الأجل
<u>١١٠٢٠٩</u>	<u>٤١٠١٣٦</u>	<u>١٩٠٥١٤</u>	<u>٧١٠٦١٧</u>	

كافة الأرصدة المصرفية محتفظ بها لدى بنك مرخص بدولة الامارات العربية المتحدة كان سعر الفائدة

في نهاية السنة على الودائع الثابتة قصيرة الأجل ٤.٨٩٪ (٢٠٠٥: ٣.٩٧٪) سنويا.
بيان التدفقات المالية للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٦ (تابع)

٧ التزامات للدائنين والتزامات متراكمة والتزامات غيرها

٢٠٠٥	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٦	
ألف دولار	ألف درهم	ألف دولار	ألف درهم	
٦١٩	٢.٢٧٠	٥١٧	١.٨٩٨	دائنون تجاريون
١١١	٤٠٨	١٦٩	٦١٩	مستحقات تتعلق بالموظفين
٤١٢	١.٥١٣	٣٤١	١.٢٥٠	مستحقات أخرى
٧.٩٦٤	٢٩.٢٢٨	٣١	١١٦	مستحق الدفع لهيئة حكومية
٢٣٢	٨٥٠	١.٥٧٨	٥.٧٩٢	دخل رسوم مستلم مقدما
٩.٣٣٨	٣٤.٢٦٩	٢.٦٣٦	٩.٦٧٥	

المبلغ المستحق الدفع لهيئة حكومية في عام ٢٠٠٥ يمثل الالتزام تجاه سلطة مركز دبي المالي العالمي (DIFC) بشكل رئيسي عن الإيجار والتحسينات الإيجارية ومصاريف أخرى.

٨ مخصص لمزايا نهاية خدمة الموظفين

٢٠٠٥	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٦	
ألف دولار	ألف درهم	ألف دولار	ألف درهم	
٣١٥	١.١٥٥	٥١٣	١.٨٨٣	في بداية السنة
٢٤	٨٩	-	-	محول خلال السنة
٤٣٣	١.٥٩١	٦٨٣	٢.٥٠٥ (١٠ إيضاح)	مخصص تم وضعه خلال السنة (إيضاح ١٠)
(٢٥٩)	(٩٥٢)	(٩٨)	(٣٥٨)	دفعات خلال السنة (٣٥٨)
٥١٣	١.٨٨٣	١.٠٩٨	٤.٠٣٠	في نهاية السنة

بيان التدفقات المالية للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٦ (تابع)

٩ مصاريف عامة وإدارية

السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٥		السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٦		
ألف دولار	ألف درهم	ألف دولار	ألف درهم	
٩.٩٢٥	٣٦.٤٢٦	١٦.٤٥٠	٦٠.٣٦٨	تكاليف الموظفين (إيضاح ١٠)
٢٠٦	٧٥٦	٥٤٩	٢٠.١٦	مؤتمرات وندوات تدريب
٩٠٧	٣.٣٣٠	١.٢٧٥	٤.٦٧٩	إيجار مكتب
٢٩٠	١.٠٦٧	٢٦٦	٩٧٥	مصاريف تسويق
٧٥٠	٢.٧٥٥	١.١٩٠	٤.٣٦٤	استهلاك (إيضاح ٣)
٣١	١١٣	١٤٤	٥٢٨	إطفاء (إيضاح ٤)
٨٦٤	٣.١٦٨	٧٨٣	٢.٨٧٢	تكاليف توظيف
١.١١٥	٤.٠٩١	٤١٤	١.٥٢١	رسوم استشارات قانونية ومهنية
٨١	٢٩٥	١٩٥	٧١٤	تكاليف اتصال
٧٥	٢٧٦	١٨	٦٥	تكاليف تمويل
٩	٣٣	١٣	٤٨	صيانة سيارات
٤٣	١٥٨	٨	٣٠	خسارة من بيع ممتلكات وأجهزة
٣٢٤	١.١٨٩	٥٧٥	٢.١١٨	أخرى
١٤.٦٢٠	٥٣.٦٥٧	٢١.٨٨٠	٨٠.٢٩٨	

١٠ تكاليف الموظفين

السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٥		السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٦		
ألف دولار	ألف درهم	ألف دولار	ألف درهم	
٥.٩٦٥	٢١.٨٩٢	١٠.١٧٢	٣٧.٣٣٠	رواتب
٣.٥٢٧	١٢.٩٤٣	٥.٥٩٥	٢٠.٥٣٣	مزايا غيرها
٤٣٣	١.٥٩١	٦٨٣	٢.٥٠٥	مزايا نهاية خدمة الموظفين (إيضاح ٨)
٩.٩٢٥	٣٦.٤٢٦	١٦.٤٥٠	٦٠.٣٦٨	

بيان التدفقات المالية للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٦ (تابع)

II مصاريف مجلس الإدارة

السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٥		السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٦		
ألف درهم	ألف دولار	ألف درهم	ألف دولار	
٩٦٠	٣.٥٢٣	١.١٢٢	٤.١١٩	مقدم أتعاب المحامين الموكلين
٦٣٢	٢.٣١٩	٦٣٥	٢.٣٣٢	أتعاب حضور
٣٨٨	١.٤٢٧	٤٤١	١.٦١٨	سفرات
٥٤٤	١.٩٩٧	٦٥٥	٢.٤٠٤	أخرى
<u>٢.٥٢٤</u>	<u>٩.٢٦٦</u>	<u>٢.٨٥٣</u>	<u>١٠.٤٧٣</u>	

III التزامات إيجار تشغيلي

٢٠٠٥		٢٠٠٦		
ألف درهم	ألف دولار	ألف درهم	ألف دولار	
١.٠٢٣	٣.٧٥٤	١.٠٢٣	٣.٧٥٤	لمدة لا تزيد عن سنة واحدة
٣.٠٦٩	١١.٢٦٢	٢.٠٤٦	٧.٥٠٨	لمدة تزيد عن سنة واحدة ولا تزيد عن ٥ سنوات
<u>٤.٠٩٢</u>	<u>١٥.٠١٦</u>	<u>٣.٠٦٩</u>	<u>١١.٢٦٢</u>	

III تحويل إلى الحكومة

في اجتماع مجلس الإدارة المنعقد بتاريخ ٣١ يناير ٢٠٠٧، صادق المجلس على تحويل مبلغ ٢٢.٠٢٠.٠٠٠ درهم (٦.٠٠٠.٠٠٠ دولار أمريكي) إلى الحكومة من الفائض المتراكم. بناء عليه، سوف يبين التحويل في البيانات المالية لسلطة دبي للخدمات المالية عن السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٧.

الملحق ٢

الإفصاح عن مكافأة مجلس الإدارة وكبار المسؤولين

الجدول التالي يوضح إجمالي المكافأة المستلمة أو المستحقة والقابلة للاستلام للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٦ و ٣١ ديسمبر ٢٠٠٥ من قبل مجلس إدارة سلطة دبي للخدمات المالية وكبار مسؤوليها.

مكافأة رئيس مجلس الإدارة وأعضاء المجلس غير التنفيذيين:

نطاق المكافأة

٢٠٠٥	٢٠٠٦	المبالغ بالدولار الأمريكي
أعضاء المجلس	أعضاء المجلس	
٤	٣	١٠٠.٠٠٠ إلى ١٥٠.٠٠٠
٦	٧	١٥٠.٠٠٠ إلى ٢٠٠.٠٠٠
٠	٠	٢٥٠.٠٠٠ إلى ٣٠٠.٠٠٠
١	١	٣٠٠.٠٠٠ إلى ٣٥٠.٠٠٠
١١	١١	

٢٠٠٥	٢٠٠٦	المبلغ الإجمالي لمجموع مكافأة أعضاء المجلس غير التنفيذيين
دولار أمريكي	دولار أمريكي	مبين أعلاه
١.٦٣٣.٩١٨	١.٨٦٦.١٥٠	

ملاحظات:

١. تحدد المكافأة على أساس تناسبي مع المدة الفعلية للخدمة خلال السنة.
٢. مكافأة أعضاء المجلس غير التنفيذيين تتألف بشكل رئيسي من مقدم الأتعاب السنوية مضاف إليها أتعاب حضور الاجتماعات والاجتماعات كامل المجلس ولجانته. يتم أيضا دفع علاوات السفر. كان مقدم أتعاب المجلس خلال السنة ٢٠٠٦ ٧٥.٦٢٥ دولار أمريكي (الرئيس ٢٠٩.٠٠٠ دولار أمريكي). كانت أتعاب حضور الاجتماعات مبلغ ٥.٥٠٠ دولار أمريكي لكل اجتماع (الرئيس ١١.٠٠٠ دولار أمريكي).
٣. كانت أتعاب عضوية اللجنة خلال السنة ٢٠٠٦ مبلغ ٥.٥٠٠ دولار أمريكي للجنة (أتعاب رئيس اللجنة ١١.٠٠٠ دولار أمريكي). كانت أتعاب حضور اجتماعات اللجنة مبلغ ٢.٢٠٠ دولار أمريكي لكل اجتماع.
٤. رئيس مجلس إدارة سلطة دبي للخدمات المالية لا يتقاضى أجرا عن عضويته في اللجان أو عن حضوره اجتماعات اللجان. الرئيس التنفيذي لسلطة دبي للخدمات المالية لا يتقاضى أتعابا عن عضويته في المجلس أو لجانه ولا عن حضوره اجتماعات المجلس أو اجتماعات اللجان.

مكافأة الرئيس التنفيذي وكبار المسؤولين:

نطاق المكافأة

التنفيذيون ٢٠٥	المبالغ بالدولار الأمريكي ٢٠٦	المبالغ بالدولار الأمريكي
٠	٢	١٠٠.٠٠٠ إلى ٥٠.٠٠٠
٢	١	٢٠٠.٠٠٠ إلى ١٠٠.٠٠٠
٨	٣	٣٠٠.٠٠٠ إلى ٢٠٠.٠٠٠
٢	٧	٤٠٠.٠٠٠ إلى ٣٠٠.٠٠٠
٠	٥	٨٠٠.٠٠٠ إلى ٤٠٠.٠٠٠
١	١	> ٨٠٠.٠٠٠
١٣	١٩	

٢٠٥ دولار أمريكي	٢٠٦ دولار أمريكي	المبلغ الإجمالي لمجموع مكافأة التنفيذيين مابين أعلاه
٣.٩٣٢.١٠٠	٧.١٦٨.٨٥٨	

مكافأة المسؤولين التنفيذيين المشمولة بما هو مذكور أعلاه تتكون من

٢٠٥ دولار أمريكي	٢٠٦ دولار أمريكي	
٣.٠٠٦.٢٥٢	٥.٦٢٧.٩٦٦	رواتب وعلاوات أداء
٩٢٥.٨٤٨	١.٥٤٠.٨٩٢	مخصصات ومزايا أخرى

ملاحظات:

١. تحسب الرواتب والعلاوات على أساس تناسبي عن المدة الفعلية للخدمة خلال السنة.
٢. المخصصات والمزايا الأخرى تشمل بدل السكن وبدل السفر وبدل التعليم والأقساط المدفوعة عن التأمين الطبي والتأمين على الحياة ومستحقات نهاية الخدمة عن سنة ٢٠٠٦.

الملحق ٣

مذكرات التفاهم (MoU)

- Financial Supervision Commission (FSC) of the Isle of Man
- Insurance and Pensions Authority (IPA) of the Isle of Man
- Emirates Securities and Commodities Authority (ESCA) of the UAE
- Dubai Police
- Capital Markets Board (CMB) of Turkey
- Commodity and Futures Trading Commission (CFTC) of the US
- Financial Services Authority (FSA) of the UK
- Securities and Exchange Commission (SEC) of Thailand
- Jersey Financial Services Commission (JFSC)
- Financial Supervisory Commission (FSC) of South Korea
- Insurance Commission (IC) of Jordan
- Public Prosecution - Dubai
- Securities Commission (SC) of Malaysia
- Capital Market Authority (CMA) of Egypt
- Australian Securities and Investments Commission (ASIC)
- Bundesanstalt für Finanzdienstleistungsaufsicht (BaFin) of Germany.

سلطة دبي للخدمات المالية هي طرف في مذكرة تفاهم المنظمة الدولية للجان الأوراق المالية. وبما أنها طرف في مذكرة تفاهم المنظمة الدولية للجان الأوراق المالية فان سلطة دبي للخدمات المالية طرف في مذكرات تفاهم مع السلطات التنظيمية التالية التي هي أطراف أيضا في مذكرة التفاهم.

- Alberta Securities Commission (ASC)
- Commission Bancaire et Financière of Belgium
- British Columbia Securities Commission (BCSC)
- Denmark Financial Supervisory Authority (DFSA)
- Autorité des marchés financiers of France
- Bundesanstalt für Finanzdienstleistungsaufsicht (BaFin) of Germany
- Capital Market Commission (CMC) of Greece

- Hungarian Financial Supervisory Authority (HFSA)
- Securities and Exchange Board of India (SEBI)
- Financial Supervision Commission (FSC) of the Isle of Man
- Israel Securities Authority (ISA)
- Commissione Nazionale per le Società e la Borsa of Italy
- Jersey Financial Services Commission (JFSC)
- Lithuanian Securities Commission (LSC)
- Malta Financial Services Authority (MFSA)
- Comisión Nacional Bancaria y de Valores (CNBV) of Mexico
- Nigerian Securities and Exchange Commission (NSEC)
- Securities Commission (SC) of New Zealand
- Ontario Securities Commission (OSC)
- Comissão do Mercado de Valores Mobiliários (CMVM) of Portugal
- Polish Securities and Exchange Commission (PSEC)
- Autorité des marchés financiers of Québec
- Monetary Authority of Singapore (MAS)
- Financial Market Authority (FMA) of Slovakia
- Financial Services Board (FSB) of South Africa
- Comisión Nacional del Mercado de Valores (CNMV) of Spain
- Securities and Exchange Commission (SEC) of Sri Lanka
- Capital Markets Board (CMB) of Turkey.

الملحق ٤

التشريعات ذات الصلة بمركز دبي المالي العالمي

القوانين الاتحادية

- المادة ١٢١ من دستور الإمارات العربية المتحدة
- القانون الاتحادي رقم ٨ لسنة ٢٠٠٤
- المرسوم الاتحادي رقم ٣٥ لسنة ٢٠٠٤

القوانين المحلية لامارة دبي

- قانون دبي رقم ٩ لسنة ٢٠٠٤. القانون بشأن مركز دبي المالي العالمي.
- القانون المحلي رقم ١٢ لسنة ٢٠٠٤ بتأسيس السلطة القضائية في مركز دبي المالي العالمي.

قوانين مركز دبي المالي العالمي

- القانون التنظيمي
- قانون حماية البيانات
- قانون الأسواق
- قانون تنظيم الأعمال المالية الإسلامية
- قانون الائتمان
- قانون الاستثمار الجماعي
- قانون ائتمان الاستثمارات
- قانون الشركات
- قانون بشأن تطبيق القوانين المدنية والتجارية
- قانون بشأن تطبيق قوانين مركز دبي المالي العالمي
- قانون شركات التوصية ذات المسؤولية المحدودة
- قانون العقود
- قانون الإعسار
- قانون التحكيم
- قانون شركات التوصية العامة
- قانون محاكم مركز دبي المالي العالمي
- قانون التوظيف

- قانون الأمن
- قانون الملكية الخاصة
- قانون الأضرار والتعويضات
- قانون الشروط الضمنية في العقود وقانون الشروط الغير عادلة
- قانون الالتزامات
- قانون بشأن تطبيق قوانين مركز دبي المالي العالمي
- قانون شركات التوصية المحدودة

القواعد

- عام (GEN)
- التفويض (AUT)
- الإشراف (SUP)
- تنفيذ القوانين (ENF)
- مزاولة العمل (COB)
- أعمال التأمين - الاحترافية (PIN)
- أعمال الاستثمار، التأمين الوساطة والأعمال المصرفية - الاحترافية (PIB)
- مكافحة غسيل الأموال (AML)
- الأعمال المالية الإسلامية (ISF)
- قواعد الأوراق المطروحة (OSR)
- قواعد تأسيس الأسواق المرخصة (AMI)
- قوانين الاعتراف (REC)
- قانون استقرار الأسعار (PRS)
- مزودو الخدمات المساعدة (ASP)
- النماذج والإعلانات المقررة (PEN)
- المصطلحات (GLO)
- قواعد حماية البيانات (DAT)
- نموذج الكشوفات الاحترازي (PRU)
- كتاب مصادر سلطة دبي للخدمات المالية - نماذج الطلبات والإعلانات (AFN)
- قواعد الاستثمار الجماعي (CIR)
- قواعد الاضطلاع (TKO)

الملحق ٥

الشركات المرخصة في عام ٢٠١٦

الشركات المرخصة	تاريخ الترخيص - ٢٠١٦
Oasis Crescent Capital (DIFC) Limited	٢٨ ديسمبر
The Finance Warehouse Limited	٢٠ ديسمبر
ING Bank N.V.	١٩ ديسمبر
MENA Infrastructure Fund (GP)	١٧ ديسمبر
State Bank of India	١٤ ديسمبر
ATA Invest (Dubai) Limited	١٢ ديسمبر
Al Futtaim Investment Management Limited	١٢ ديسمبر
Malaysian Re (Dubai) Limited	١٠ ديسمبر
Deloitte Limited Liability Partnership	٧ ديسمبر
Rothschild (Middle East) Limited	٢٩ نوفمبر
Natexis Banques Populaires	٢٨ نوفمبر
SAAD Financial Advisory Services Limited	١٦ نوفمبر
Liberty Mutual Insurance Europe Limited	٢٢ نوفمبر
Algebra Capital Limited	٢٠ نوفمبر
CELF Investment Advisors Limited	١٤ نوفمبر
Banque de Commerce et de Placements SA	١٠ نوفمبر
FIMBank Public Limited Company	٢٠ أكتوبر
Libertas Capital (Dubai) Limited	٢٠ أكتوبر
Gulf Merchant Group Limited	١٩ أكتوبر
INTL Capital Limited	١٨ أكتوبر
Prudential Asset Management Limited	١٨ أكتوبر
DAMAC (DIFC) Company Limited	١١ أكتوبر
UIB Capital Limited	٥ أكتوبر
FFA (Dubai) Limited	٤ أكتوبر
Millennium Capital Limited	٢ أكتوبر
IDS International Limited	٢ أكتوبر
Clariden Asset Management (Dubai) Limited	٢٨ سبتمبر
JPMorgan Chase Bank, NA	٢٧ سبتمبر

الشركات المرخصة في عام ٢٠٠٦ (تابع)

الشركات المرخصة	تاريخ الترخيص - ٢٠٠٦
HSBC Bank Middle East Limited	٤٢ سبتمبر
NewDawn GSE Asset Management Limited	١٢ سبتمبر
Henyp Investment (UAE) Limited	٩ سبتمبر
UBS AG	١٣ سبتمبر
First Eastern Investment Bank Limited	١٠ سبتمبر
Jefferies International Limited	٣١ أغسطس
Fortis Bank	٢٨ أغسطس
Lehman Brothers International (Europe)	٢٧ أغسطس
Mobility Saintore (Dubai) Limited	١٦ أغسطس
Kuvera Capital (Dubai) Limited	٤ أغسطس
Emirates Financial Services International Limited	١٠ أغسطس
Goldman Sachs International	١٠ أغسطس
Amanah Capital Limited Liability Partnership	٢٧ يوليو
United Insurance Brokers (DIFC) Limited	١٧ يوليو
Apex Fund Services (Dubai) Limited	١٣ يوليو
DIC Asset Management Limited	٢ يوليو
TFS Dubai Limited	٤ يوليو
NBD Investment Bank Limited	٢٠ يونيو
Forsyth Partners Global Distributors Limited	٢٠ يونيو
Forsyth Partners (Middle East) Limited	٢٠ يونيو
ABN AMRO Bank N.V.	١٩ يونيو
Volaw Trust & Corporate Services Limited	١٨ يونيو
RFIB Group Limited	١٨ يونيو
JLT Risk Solutions Limited	١٨ يونيو
Alliance International Reinsurance Public Company	١٨ يونيو
Gulf Capital Group Limited	٧ يونيو
AIG MEMSA General Insurance Company Limited	٢٨ مايو
Citigroup Global Markets Limited	٤ مايو

الشركات المرخصة في عام ٢٠١٦ (تابع)

الشركات المرخصة	تاريخ الترخيص - ٢٠١٦
Watkins Syndicate Middle East Limited	٢٠ مايو
Sumitomo Mitsui Banking Corporation	١٠ مايو
SHUAA Partners Limited	٢٧ أبريل
Millennium Financial Advisory Limited	١٦ أبريل
Mashreq Capital (DIFC) Limited	٢٩ مارس
DBS Bank Limited	٢٩ مارس
Alpen Capital (ME) Limited	٢٨ مارس
IXIS Asset Management UK Limited	٢٧ مارس
NATIXIS Middle East Limited	٢٢ مارس
Abraaj Capital Limited	٢٠ مارس
Injazat Capital Limited	١٦ مارس
Lloyds TSB Offshore Limited	٥ مارس
Argent Financial Group International Limited Liability Partnership	١ مارس
SHUAA Capital International Limited	٢٨ فبراير
Morgan Stanley & Co. International Limited	٢٣ فبراير
NBK Capital Limited	١٦ فبراير
Babcock & Brown (DIFC) Limited	١٦ فبراير
Superfund Financial (Middle East) Limited	٤ فبراير
The National Investor (Dubai) Limited	١٨ يناير

الملحق ٦

مزودو الخدمات المساعدة المسجلون في عام ٢٠٠٦

المسجلون في عام ٢٠٠٦	مزودو الخدمات المساعدة
٤ ديسمبر	Russell Bedford (Dubai) Limited
٢٨ نوفمبر	Deloitte Limited Liability Partnership
٢١ نوفمبر	Allen & Overy Limited Liability Partnership
١٩ أكتوبر	Ashok Kapur & Associates Limited
٢٧ سبتمبر	Akin Gump Strauss Hauer & Feld Limited Liability Partnership
٥ سبتمبر	Richards Butler Limited Liability Partnership
١٦ أغسطس	PricewaterhouseCoopers Limited
١٥ أغسطس	AGN MAK Limited
٣ أغسطس	Freshfields Bruckhaus Deringer
١ أغسطس	JSA Law Limited
١٤ يونيو	Morison Menon Limited
٧ يونيو	Grant Thornton Limited Liability Partnership
٣٠ مايو	Conyers, Dill & Pearman Limited
٩ أبريل	Norton Rose
٩ أبريل	Afridi and Angell
٤ أبريل	Mandviwalla Zafar and McCarthy Limited Liability Partnership
٢٠ مارس	Al Tamimi & Company Limited
٨ مارس	Bin Shabib & Associates (BSA) Limited Liability Partnership
٢٧ فبراير	Linklaters
١٤ فبراير	Ashurst

الملحق ٧

مدققو الحسابات المسجلون في عام ٢٠١٦

التسجيل	مدققو الحسابات المسجلون
٢٨ نوفمبر	Deloitte Limited Liability Partnership

الملحق ٨

المصطلحات

Accounting and Auditing Organisation for Islamic Financial Institutions	AAOIFI
Australian Securities and Investment Commission	ASIC
Authorised Firm	AF
Authorised Market Institution	AMI
Anti-Money Laundering	AML
Anti-Money Laundering Suspicious Cases Unit	AMLSCU
Ancillary Service Provider	ASP
Bank for International Settlements	BIS
Collective Investment Rules	CIR
Commodity Exchange Inc.	COMEX
Commodity Futures Trading Commission	CFTC
Dubai Chamber of Commerce and Industry	DCCI
Dubai Financial Services Authority	DFSA
Dubai International Financial Centre	DIFC
Dubai International Financial Centre Authority	DIFCA
Dubai International Financial Exchange	DIFX
Emirates Securities and Commodities Authority	ESCA
Financial Action Task Force	FATF
Financial Markets Tribunal	FMT
International Association of Insurance Supervisors	IAIS
Islamic Financial Services Board	IFSB
International Organisation of Securities Commissions	IOSCO
Memoranda of Understanding	MoU
Multi-lateral Memoranda of Understanding	MMoU
New York Mercantile Exchange Inc.	NYMEX
Prescribed Forms and Notices	PFN
Prudential - Investment, Insurance Intermediation and Banking Business	PIB
Regulatory Appeals Committee	RAC
Real Estate Investment Trusts	REITS
DIFC Registrar of Companies	ROC
Society of Trust and Estate Practitioners	STEP
Suspicious Transaction Report	STR
Tomorrow's Regulatory Leaders	(TRL)
United Arab Emirates	UAE

